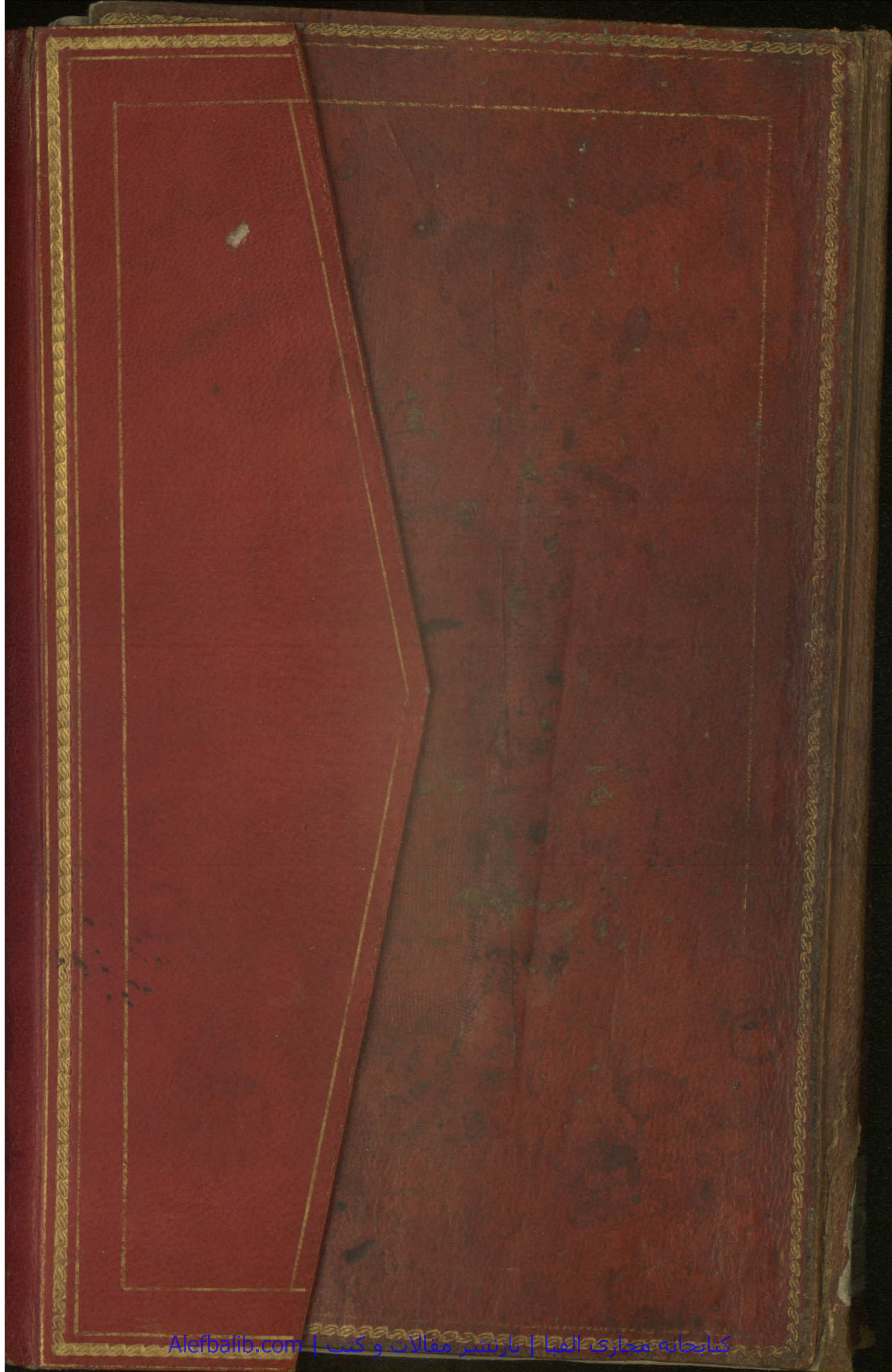


کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com



بسم الله والحمد

حالات سید المحققین میر سید حسین کرکی مجتهد سبط شیخ علی محقق معاصر بوده جناب شیخ بهائی در حرف حاء از کتاب روضات الجنات ترجمه مفصلی دارد. در این مجلد از مصنفات ایشان چند نسخه دیده میشود

54

فهرس ما فی هذا المجلد

1 کتاب دفع المناوات عن التفضیل والمساوات تاریخ تألیف سنه ۹۵۱ از جناب سید کرکی ـ اعلی الله مقامه

2 رساله فی کیفیة نیة الوکیل والعقد (از جناب ایشان است

3 رساله در لزوم قتل خلیفه ثانی که از والد ایشان صدر معظم خطاب بخطاب نواب مستطاب میرزا حبیب الله) نقض از علمای عصر است

4 رساله در لزوم قتل خلیفه خود سید المحققین نوشته است

5 رساله که بنام المقدسة الاحمدیة فیما لابد من الشریعة المحمدیة جزوه کوچک در آخر آن صورت اجازه است

6 رساله فی الترجیح للسید المزبور ایضا

7 رساله فی تفسیر احسن الکم الطیبات (له ایضا

8 رساله فی بیان سمت القبلة (له ایضا

9 رساله له ایضا فی سیادة الاشراف یعنی هر کس مادرش سیده باشد خودش هم سید خواهد بود

10 رساله فی استقبال المیت (له ایضا

کتابخانه مجلس شورای ملی

بازدید شد
۱۳۸۲

اسم کتاب: مجموعه رسائل کرکی

مؤلف

موضوع

بازدید شد

موزه ۱۳۰۲

شماره دفتر ۱۳۴۹۹

۹۹۲

۳۹۸۸

رساله در توحید للسید اسعد بن سید حسن

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

بسم الله الرحمن الرحيم

يا واحداً تقدست وحدانيته ان يكون شريعة لكل وارد وتنزهت فردانيته
ان يحول حول حماها الا واحد ابعد واحد تحيرت العقول والاوهام في
كبرياء آلائك وتولهت الخواطر والاوهام في بيداء آلائك وقفت دون
الوقوف عليك دقايق الافكار واضمحلت في هيجاء آلوهيتك حقايق
الانظار ظهرت ذاتك بما هو عينها من صفاتك فدلت على ذاتك بذاتك
واستحقت الوجود والوحدة لذاتك وشهد بوحدانيتك نظام مصنوعاتك
وكان اظهرها عدالة وابينها دلالة انتفاء الفساد عن اظهر مخترعاتك صل
على حبيبك الدال على ان لا واجب سواك والهادي الى انك وحدك لا شريك
لك في ملكك والالسنة واك فامع اشراك الاشرك عن مدارك الادراك
المنزه عن التشبيه والتنظير من البشر والاملاك المخاطب بلولاك لما خلقت
الافلاك المؤدي عنك جلي شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو
العلم قائماً بالقسط وآله المشاركين له في كل ما فضل به وشرف على من
سواه من صنوف الكمال بقسط ووفقنا فيما قصدنا له من ازاحة التعقيد
عن ادلة التوحيد لاصابة صوب الصواب والتباعد عن التزلزل والاضطراب
ودفع المغالطات ورفع الشبه عن حوزة نفي المثل عنه تعالى وسلب
الشبه وتوطيد قواعد التاسيس وتوكيد مباني التقديس وتشييد
مباني التشديد في تزييف الزائف وتمهيد السديد من تحرير براهين
التوحيد حيث اتفق ان ملجأ ارباب الدين والدول ملاذ اصحاب
الانهمة من ارباب الملل ناصب آيات الكمالات والفضايل رافع رايات
المكارم والفواضل عارج معارج الاكارم العظام من الافاضل دارج

مدارج

مدارج الاعلام الفخام من الاماثل ناظم مناظم الشريعة الرفيعة عالم معالم
الطريقة المنيفة ملثم شفاة الكرام والاعالي مرجع اصول المكارم وفروع
المعالي مطرح الانوار الربانية بالشرف المخلد مطلع الانظار السبحانية
بالمجد المؤبد عضد الخلافة الباهرة ركن السلطنة القاهرة النواب
المستطاب عادم الحجاب والحجاب عن جود وجوده العباب حامي حوزة
الملة بسيفه الدامي مروي غليل الظامي بسبب كرمه الطامي النواب
النامي السامي لا زالت مستقلبنا تحت اجنحة الدولة السلطانية منظوراً
بالالطاف العميمة الخاقانية انعم بالتشريف الى زاويتنا وتفضل بالطلوع
من افق الاقبال الى ضاحيتنا فاجريت في خدمته بعض الكلام من فنون
الحكمة وفصول الكلام الدالة على وحدة الصانع على وجه التمام فتلقاها
بالنقض والابرام حسب ما اقتضاه المقام وكان قد استقر في خاطره
الشريف وطبعه المنيف ان الدليل العقلي لا يفي بذلك المرام فاحببت
ان اجرد نبذة من عرائس الدلايل واشرح شرذمة من نفايس
العقايل الدالة على هذا المطلب الاقصى والمقصد الاسنى بتحقيقات لا يفتر
تركن اليها النفوس الزكية وتدقيقات شايقة تقبلها الطباع الذكية
لا يلتفت معها الى وساوس الجهال وهو لجس اهل القيل والقال من
اهل السفسطة واللجاج في الجدال بحيث لا يهتدي اليها من هو في الذكاء السفسطة م
اشهر من ذكي يتحلى بلوامع النظر الدقيق ويتجلى بطوالع الفكر الى
ما لا من يدعليه من التدقيق عرج باجنحة التوغل عن حضيض التقليد
الى اوج التحقيق اذ ارضيت عني كرام عشيرتي فلا زال غضباناً علي
لئامها ولا عليك بما فعل جاهل او ذكي يتجاهل يكفي من الشباب

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب Alefbalib.com

بالخضاب ومن الشراب بالسراب لا يقابل الا بالمناقشات الواهية والمنوع
البعيدة من العقول الداهية فان قضاء المنع بعيد الفقر وشيم الساحل
ولم نكتف بمقابلة الخصم بمعارضة مجرد المنع ومحض الجدل بل عمرنا صنة
صريح البرهان السادّ لثغور القصور والخلل فان النفوس الزاكية
والقرائح العالية تنبعث الى ما يثلج الصدور ويزيل نفثة المصدور
وان كان هذا المطلب مما قد اجرى فيه علماء الزمان دلايل مختصرة و
مطولة واخترع فضلاء الدور ان عليه براهين مجملة ومفصلة
الا ان اكثرها وان ادعى صاحبها انها شريفة مدققة مزيفة ولحسنها
وان زعم موردها انها لطيفة محققة مزخرفة بعضها على طوله من
فضول الكلام ونبذة منها مع الاهتمام والتحدى بها لا تفى بالمرام
مما يابى الخاطر الفاتر او اقتضه من وجوه الصحف وصفحات
الدفاتر والحق ان دعوى التوارد فى هذه الموارد مما يلوح الى التعسف
البارد والمعول فى ذلك على الفطرة المشتعلة القويمة والفطنة
المتوقدة المستقيمة من كل ذى جبل طبع على الانصاف والمعى معصم
جمّه عن مزاولة الاعتساف ولكونها من نتايج تربية ناصر الدين
بالسيف والسنان نصير المذهب بالحجة والبرهان مخجل السحاب
بعباب جوده فتراه يتصبب عرقا ومرعد الرعد بصعاب نفحات
مراسه فهو نير تغد فرقا الوراه اعدل الملك العادل لا اعترف بانه
عادل عن نهج العدالة ولو شهد شاهدا رجحته وانتشارها فى
المشاهد حاتم طى بطوى دعوى السخاوة والبسالة بزعم بالتعفير
لسدته انوف الجبابرة من الاكاسرة وتطاطا دون سرادقات

عظمة

عظمة رقاب القياصرة حافظ الطريقة النبوية حامى الشريعة المصطفوية
من التحى الى تراب اعتابه ولاذ بجنابه نسى الاحباب واستغنى عن
الاتراب ومن التحق بيابه اشتد المطالبة من كل باب لا عيب فيه سوى
ان النزيل به يسلو عن الاهل والجيران والوطن سيل جوده البحر المتلاطم
وسيب جوده السيل المتراكم لولا تواتر اعطائه لذبلت الشفاه وتوافر
الطافه لتحشرجت الافواه لو راحته لو ان معشار عشرها على البر كان
البر اندى من البحر مستخلى مخدرات الفضايل من تحت بروق البرا فتح
موشن مبانى الفضايل بعد ان لم يبق الا تلك الاثا فى والديار البلاقع
مفيض خوارق العوارف على قاطبة اهل المعارف ملاحظا امثل المواقع
مسدى فواضل النعم لا يراعى فيها الا نفس الامر والواقع لمع نور
رافته من سواد المعمورة الى افق السماء فى المغارب والمشارق كلامع
نور الباصرة من سواد البصر وفصلت فواضل انعامه ورواحل
اكرامه المغارب والمشارق فشملت عواطفه اهل الوبر والمدر
بر بفخر المجد والنسب واليه يرجع الشرف والحسب بر عنيس العصابة
العلوية فى خمايل الفخار وبافضاله تتبختر العصبة الحسينية
فى غلايل الافتخار لو علم كنانة انه من سهام كنانته لهام وافتخر ولو نظر
الى ناظر طلعته النضر لقرت عينه فيما نظر ولو اكتحلت عين غالب
بجماله لغالب بغالب كماله كل غالب وفاز بالظفر ولو عاين لواء
نصرته لوى للوى اعناق النضال عن المفاخرة وبهر تظل ملوك
الارض خاشعة لدى تفاره فى هلكى وتلقاه سجدا تهتز الشمس بوقوعها
على مواطى قدم ابيه وجده وتفتخر السماء بدورانها حول خدم طالعه

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب Alefbalib.com

وَحَدَه كيف وهو خلف اخلاف الرسول سليل احفاد البتول شرف
السادة الأشراف صفوة فحول آل عبد مناف اليس من معشر ان جمعوا الأب
تفرعوا عن نبي او وصي نبي تزاحم تيجان الملوك ببابه وبكيش في يوم
الوغا ازدحامها اذا ما ار ثم معقلة عوجت لدحباها والآفاق تغفر هامها
له في البسيطة لسطة الحلم والحكم وعلى رؤوس الخواقين والسلاطين
لسطة الامتثال لما حكم لم يزل تتقاصر اعاظم الملوك عن ادنى مراتبه كنار
على علم وارتفاع سطوته على رؤوس اهل السلطنة خافقا كالعلم ورفعة
مراتب اهل العلم مخصصا باختصاص العلم فلا برح على صفحات الزمان
قايدا الجيش صاحب الزمان بيده النهى والامر الى وان ظهور صاحب
الامر رفيع الجاه منيع ظل الله الشهنشاه ابو المظفر طهماسب شاه
اعلى الله فوق كل علو علاه ورفع لواء دولته على سرادق الخافقين
واعلاه ولا زالت تباشير دولته مشرقة من افق الاقبال كالصبح
الصادق فتدبر الظلمة كغياهب الظلم هاتموك واشعة انوار
رأفته وعدله لامعة في طول الممالك والعرض فبطل المعاندون
في مهامة الضلال كالذي استهوته الشياطين في الارض ولا انفك
العلماء الاعلام الذين هم اساس الاسلام وصفوة الانام مشمولين
منه على مرور الايام بمزايا اللطف والانعام كان لم يتواتبها والى جنة منه
ايابها ورأينا ان نرتبها على مقدمة وفصول وخاتمة اما المقدمة
ففيها فوايد الاولى وَحِدَ كعلم وكرم وَحدة بفتح منفرد الثوحد
وهو واحد وَوَحِدٌ وَوَحِيدٌ واحدٌ والاحد من لا مثل له وهو
ابلغ المدح وقد لا يوصف به غيره تعالى لخلوص هذا الاسم الشريف

له والتوحد التفرد ووحده توحيدا جعله واحدا وعلمه واحدا و
التوحيد الايمان بالله وحده لا شريك له فهو موحد مقابل المشرك و
التوحيد في عرف المتكلمين نفي الشريك عن الصانع غلبت كلمة
اعتقاد انه واحد وقد غلب على مجموع اثبات الوجود والوحدانية و
ساير الصفات الذاتية الثبوتية والتلبية لتسمية للشيء باسم اشرف
اجزائه ولانه في الحقيقة لا يتحقق الا مع الوصف بما يليق من صفات
الجلال والاكرام وحقيقة التصديق بانه واحد في ذاته واحد في صفاته
واليه الاشارة بقوله قل هو الله احد بل التوحيد في الحقيقة نفي الصفات
الزايدة والمعاني القديمة والاحوال واثبات الذات البحت مع السلوب
والاضافات كما قال علي عم وكمال الاخلاص له نفي الصفات
عنه لشهادة كل صفة انها غير الموصوف وشهادة كل موصوف انه غير
الصفة وقد يعبر عن عدم قبوله تعالى القسمة بالحمل على كثيرين بالعدد
بالواحدية كما يعبر عن عدم قبوله القسمة الى الاجزاء اصلا مقدارية
كانت او غيرها بالواحدية وعند اهل التحقيق على ما ذكره سلطان
المحققين التوحيد هو القول بالوحدة ونفي الكثرة والاول هو شرط
الايمان الذي هو مبدأ المعرفة اعني التصديق بانه تعالى واحد
اعنا الله اله واحد والثاني هو كمال المعرفة الحاصل بعد الايقان
وذلك انه يتحقق ان ليس في الوجود الا الله تعالى وفيضه وليس
لفيضه وجود بانفراده فينقطع نظره عن الكثرة ويجعل الجميع واحدا
ولا يبصر الا واحدا فيكون قد جعل الكثرة وحدة في سره وصار
من مرتبة وحده لا شريك له في الالهية الى مرتبة لا شريك له في وجوده

اعني دون الرتبة الى اعني الاحوال السابقة
للواصلين الا السالك بعد وصوله تحصيل
التوكل ثم الرضا ثم التسليم ثم التوحيد
ثم الاتحاد ثم الوصل صح

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

وفى هذه المرتبة طرح جميع ما سواه حجابا له ونظره الى غير الله شركا
مطلقا ولسان حاله يقول انى وجهت وجهى للذى فطر السموات و
الارض حنيفا وما انا من المشركين **الثانية** قد عرفت ان المراد
من التوحيد الوحدة فى الذات والصفات مطلقا ونفى الشريك عنهما
فيدخل الوجوب الذاتى والخلق اى الصنع على وجه الكمال والقدرة التامة
واستحقاق المعبودية والمخالف فى هذا جميع المشركين من الوثنية و
ان حكى عنهم تعالى قولهم وما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى
والثنوية وغيرهما وفى الاولين الثنوية وان اختلفوا ان خالق
الخير يزدان او النور وان خالق الشر اهرمن اى الشيطان على
ما سيجئ فان الوثنية لا يقولون بالهين واجبى الوجود ولا يصفون
الاوثان بصفات الالهية وان اطلقوا عليها اسم الالهة بل اتخذوها
على انها تماثيل الانبياء او الزهاد او الملائكة او الكواكب واشتغلوا
بتعظيمها وتوصلوا بها الى ما هو اله فى الحقيقة **الثالثة** اما الدليل
على نفى الشركة فى الاول فجميع الادلة الالهية ضرورة انها مسوقة
اما لنفى الشركة فيه او فى لوازمه واما الدليل على الثانى فجميع تلك
الدلائل الاتية لان الاشتراك على الخصوص ملزوم لما فيه الوجوب الذاتى
اشتراك فيه قطعا خصوصا دلائل التمانع واما الدليل على الثالث
فلان العقل والنقل دلا على قبح عبادة غيره تعالى واما سجود
الملائكة لادم وال يعقوب ليوسف وسجود الولد لابيه ولمن يريد
تعظيمه فانما هو على سبيل التعظيم لا على سبيل العبادة فان العبادة
الذلة ومنه طريق معبد اى مذلل وفى الاصطلاح ضرب من الشكر

وغاية

وغاية فيه لانها الخضوع باعلى مراتب الخضوع والتعظيم باعلى مراتب
التعظيم ولا تستحق الا باصول النعم التى هى خلق الحيوة والقدرة والشهوة
ولا يقدر عليه غير الله تعالى فلذلك اختص سبحانه بها فالحاصل ان السجود
للصنم فانما يكون على طريق العبادة ولهذا تقتضى الكفر قطعا واما
ما حكاه جل ذكره عنهم وما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى فلعله
حكاية عن فرقة منهم وقيل مع كفر المحكى عنهم فهم قائلون بالتقرب اليه
سبحانه فلما صرفوا العبادة الى الاوثان فما نفعهم دعوى التقرب
على ان التقرب انما يكون بالنهج الذى وضعه تعالى لا بما حكم العقل و
الشرع بقبحه ضرورة وبالجملة فالشارع لم يجعل تلك العبادة طريقا
الى التقرب والحق ان من يصرف عبادته الى هذه الهياكل او يجعلها
واسطة بينه وبين الله تعالى من احمق الناس واجهلهم **الرابعة** كل
دليل يدل على اثبات الواجب من الافاق والانفس والجواهر والاعراض
بطريق الحدوث والامكان او بنفس الوجود كما هو طريقة الخليل او
الكليم او المتكلم او الحكيم كما اشار اليه تعالى سنريهم اياتنا فى الافاق و
فى انفسهم يدل على الوحدانية وقد الهمنا طرقية فى اثبات الواجب من
انفس الطرائق وارصنها وامتن البراهين واحسنها اخفى الدلائل مؤنة
واقلها كلفة مع ان الاستدلال بها بنفس الوجود وهى المعبر عنها بطريقة
الصديقين على السنة المحققين وهو انه لو لم يكن الواجب موجودا
لم يكن لشئ من الموجودات وجود اصلا لكن التالى باطل بالبديهة
فالمقدم مثله وحقيقة الشرطية ان الموجود اما واجب او ممكن لامتناع
الواسطة بفطرة العقل والفرض ان الواجب ليس بموجود والممكن

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

ممتنع وجوده من نفسه فلا يتصور ايجاده لغيره وهي كما تراها غير مشتملة على ذكر الدور والتسلسل فضلا عن ابطالهما من غير تعرض للامكان والحدوث وهي الطريقة الموحى اليها في قوله تعالى اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد ومن ميز بينه وعرفها فلا يكاد يغفل عن معرفة تعالى واليه اشار العالم الرباني باب مدينة العلم نفس الرسول بقوله من عرف نفسه فقد عرف ربه ومن هذا يعلم صحة ان الطرق الى الله بعدد انفاس الخلايق فان كلا منها يدل على وجوب وجوده ولوازمه الموجبة لعموم القدرة المستلزمة للتمانع المنافية للتعدد المقتضية للوحدة ولله در القايل ﴿ ولله في كل تحريكة وتسكينة ابدا شاهد

وفي كل شيء له آية تدل على انه واحد ﴾ الخامسة الوحدة قد تكون بالتشخص وهو كون الشيء غير منقسم الى الافراد المتعددة وبالجملة بان يكون بصورة ما نفاس الحمل على كثيرين فان لم يقبل القسمة الى الاجزاء اصلا فهي الحقيقية وهي الحقيقية اولا فاما ان تكون ذاتيا فاما بالنوع كعمرو وكزيد وعمرو وهي مماثلة وفي الفصل فالوحدة بالفصلية وفي الجنس كالانسان والفرس مجانسة وفي الكيف كالزنجي والهندي في السواد مشابهة وفي الكم متصلا او منفصلا كمتساوي المقدارين في المقدار مساواة وفي الاضافة كابني شخص مناسبة وفي الخاصة كالاتحاد في الضاحكية مشاكلة وفي الاطراف كاتحاد الجسمين في النهاية مطابقة وفي وضع الاجزاء كاتحاد الخطين والسطحين والجسمين بان يكون وضع احدهما كوضع اجزاء الآخر في الاستقامة والانحناء والميل الى جهة الخطين الكائنين في سطح بحيث لو اخرجا الى غير النهاية لما التقيا موازاة وبعبارة

اخرى

اخرى الوحدة اما حقيقية اولا والثاني متعرض لها وجهين قطعا والا لزم ان يكون الشيء الواحد كثيرا او احدا من جهة واحدة هف فجهة الوحدة اما ان تكون مقومة لجهة الكثرة اي داخلة في قوامها اي جواب ما هو وح فاما ان تختلف جهة الوحدة فالوحدة جنسية او تتفق فنوعية او في جواب اي شيء هو ففصلية واما غير مقومة بل خارجة عنها محمولة عليها فاما بالطبع كالانسان ضاحك او بغيره وعلى التقديرين فاما ان يكون احدهما موضوعا والآخر محمولا كالمثال السابق فيما لو كان بالطبع او حملا عرضيا كزيد بن عبد الله او محمولات لموضوع كالكاتب والضاحك واحد فان جهة الوحدة الموضوع اعني الانسانية والطبيب وابن عبد الله واحد فالوحدة في الموضوعية او موضوعات لمحمول كالثلج والقطن واحد في البياض فالوحدة في المحمولية ولو وجدت وحدة لنسبتها الى تلك الامور المتكثرة بالحمل والوضع على السوية كالكاتب والضاحك مثلا الى افرادهما كانت الوحدة في الموضوعية والمحمولية السادسة الشيئان اما ان يتنافيا وهما الضدان والنقيضان اولا فاما ان يتلازما في التعقل وهما المتضايفان اولا فاما ان يتشاركا في الحقيقة وهما المثلان اولا وهما المتباينان وح فاما ان يتباينا بالكلية لا يشتركان في ذاتي ولا عرضي كالواجب والممكن او يشتركان فاما ان يندرجا تحت اعم او احدهما تحت الآخر مطلقا او من وجه وبطريق آخر الشيئان اما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر وهما المتساويان كالناطق والانسان او ان يصدق احدهما على بعض ما صدق عليه الآخر وهو العموم والخصوص من وجه اولا يصدق واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وهما المتباينان فاما ان يصدق غيرهما ذاتيا كالانسان

عليهما صا

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

والحيوان الناطق بالنسبة الى زيد وعمرو او عرضيا كالاسود بالنسبة
الى افراد الزنجي ولا **السابعة** ان نفي الشركة عنه تعالى ليس في الوجود
العيني حسب بل فيه وفي نفس الامر والذهن بمعنى ان العقل اذا لاحظه
بخصوصه او على وجه ينطبق على خصوصه لا يمكنه فرض شيء مثله بحيث
يكون على تقدير وجوده مغايرا له وان وقع باقل النظر فبعد الامعان يظهر
انما هو هو لا ثاني له والحاصل ان انتفاء التعدد في الواجب ليس في الخارج
فقط بل في نفس الامر لامتناع ان يمكن في الواقع للواجب فرد ولا يوجد ومن هنا
يظهر لك امتناع تعدد الواجب **الثامنة** القدم يطلق على معنيين احدهما
عدم كون الشيء مسبوقا بالغير ويعبر عنه بالذاتي وثانيهما عدم كونه مسبوقا
بالعدم ويعبر عنه بالزماني ويقابلهما الحدوث بالاعتبارين والتحقيق انهما
متلازمان ضرورة ان الممكن لا بد وان يكون حال التاثير معدوما
لاستحالة ايجاد الموجود فيلزم سبق عدمه على وجوده سبقا لا يجامع المتقدم
المتاخر ولا نريد بالحادث الا هذا ثم ان القديم عندنا ليس الا الله تعالى لاخبره
بحدوث ما سواه وعند الاشاعرة الله وصفاته مع تصريحهم بامكانها في
نفسها ووجوبها بذاته والمعتزلة وان اثبتوا مع احوال الاحسنية لكنها عندهم
ليست موجودة ولا معدومة وعند الحكماء هو الله والعالم على اختلاف
بينهم فيه في انه قديم بذاته فقط او بها وبصفاته معا واما الحدوث
بالاوضاع والحركات مع قدم هذه بالنوع ايضا والحرانيون اثبتوا قدماء
خمسة اثنان حيان فاعلان الله والنفس وواحد منفعل غير حي هو
المادة واثنان لا حيان ولا فاعلان ولا منفعلان هما الدهر والخلاء وكل
ذلك باطل ضرورة ان ما سوى الواجب ممكن والواجب مختار واثر المختار

حادث

حادث بالضرورة **التاسعة** ان معنى كون صفاته تعالى عين ذاته ان
مقتضيات الصفات مترتبة على ذاته باعتبار صفة تقوم بها فباعتبار
التمكن من الايجاد يقال له قادر وباعتبار انكشاف الاشياء وظهورها يقال
له عالم لان ذلك بقياس قدرته وعلمه ومثاله في المحسوس ان النور اذا
وقع على الجدار ظهر كلاهما لكن ظهور الاول باعتبار وقوع الثاني عليه
بخلاف النور فان ظهوره بذاته فمعنى انه تعالى موجود انه منشا للآثار الخارجية
وهو بعينه وجود من حيث انه مبدأ لتلك الاشياء ومعنى انه عالم انكشاف
تلك الاشياء عليه وباعتبار انه مبدأ لذلك الانكشاف علم **العاشرة** ان
نفي الشريك يستلزم نفي المثل لانه الشريك في تمام الماهية ونفي العام نفي
الخاص وكذا يقتضي نفي الند لانه المثل المناوي اي المخالف اذا تقرر ذلك
فالمنفي عنه تعالى المشاركة للغير من جميع الوجوه فان بعض الجهات المذكورة
من توابع الاجسام فيستحيل عليه جل شانه والباقي فان الاشتراك فيها بينه
تعالى وبين غيره لفظي كالوجود لاستحالة مشاركة لغيره في ذاتي والا لزم
التركيب او عرضي والا كان جل شانه محلا لها تعالى عن ذلك علوا كبيرا
واما الفصول فاربعة تشتمل على اربعة طرايق **الاولى** طريقة الحكماء
وفيها وجوه **الاول** لو كان له شريك لم يكن الاشتراك من جميع الوجوه
ولم يكن الافتراق من جميع الوجوه اذ لا بد من الشركة في وجوب الوجود
وهو اما ذاتي او مستند الى ذاتي لامتناع استناده الى الغير والا احتاج
الواجب في وجوبه الى الغير فلا بد من مميز وليس فصلا والا كان مركبا
فهو عارض والعارض محتاج فلا بد له من علة فعلته اما ماهية الواجب
من حيث هي فيمتنع التعدد لامتناع انفكاك المميز عن حقيقته والمقدر

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

خلافه واما غيرها فاما صفة ويعود الكلام اليها او خارجا ويلزم احتياج
الواجب في التعين الى الغير **الثاني** مفهوم الوجوب المشترك اما عين
حقيقتهما او جزء لهما او خارج عنهما ومن الاول يلزم احتياجهما الى التشخص
هو غيرهما لامتناع وجود الكلي في الخارج من غير تشخص ومن الثاني التركيب
فيكونان ممكنين ومن الثالث احتياجه اليهما احتياج الصفة الى الموصوف
فيكون ممكنا فيصيران ممكنين لانهما به واجبان **الثالث** لو تعدد
الواجب لذاته لاشتركا في الوجوب الذي هو نفس الماهية او لازمها فاما
ان يتميز احدهما وينفصل عن الآخر اولا والثاني بط بالبديهة لعدم تعقل
الاثنينية بدون التميز والاول ايضا والا للزم التركيب وبعبارة اخرى
لو تعدد فلا بد من تميز احدهما عن الآخر بالتعين والا لانتفت الاثنينية
ضرورة انتفائها مع الاشتراك في تمام الماهية الخالي عن التعين الداخل
في هويته كل من المتشاركين فيلزم تركب هوية كل منهما من الماهية المشتركة
والتعين المميز والتركب ممكن ضرورة فيكونان ممكنين فيؤدي الى انقلاب
الواجب ممكنا وانتفاء الشيء على تقدير ثبوته البديهي الامتناع لانه على تقدير
تعدد الواجب يلزم انتفاؤه مطلقا وكل هذه لازمة على تقدير التعدد
فيتحقق نقيضه وهو الاتحاد **ان قيل** انما يتمشى بعد ثبوت ثلث مقدمات
كون الوجوب وجوديا وكونه نفس الماهية وكون التعين ثبوتيا فيتم لهم
الدست **قلنا** اما كون الوجوب وجوديا فان بديهة العقل تقضي
بان الوجوب كون ذات الشيء مقتضية لوجوده اقتضاء تاما لا استغناؤه
في الوجود عن الغير المعبر عنهما بعدم الاحتياج في الوجود الى الغير او
عدم التوقف في الوجود على الغير التي هي نسبة سلبية مترتبة على الاولى

او ملزومها

وان ثلاثة منا ولا نعرف لوجوده المتأكد وكيف يتصور ان لا يكون اقتضاء الذات
لثبوت شيء ثبوتيا ان قيل سلمنا فلم لا يكون اعتباريا فيكون ابيا ذكل من
الواجبين بذاته **قلت** الوجوب اما نفس الماهية او متفرع عليها لاستحالة
استناده الى الغير واياما كان فلا اشتراك فيه اشتراك في ذاتي واما كونه
نفس الماهية فلانه لو لم يكن نفسها لكان اما جزؤها او خارجا عنها والثاني
بقسميه بط واللازمة بينة بنفسها اما الاول فلاستلزامه التركب واما الثاني
فلكونه عارضا فيحتاج احتياج العارض الى معروضه وقد مر شمة في بطلانه
مع استلزامه قيام الممكنات به تعالى وايضا فان ما يتعلل بالذات لا يمتنع
ان يتعلل بغيرها والا لا احتاج الواجب في وجوبه الى علة مغايرة لذاته
فلا يكون وجوبه وجوبا ذاتيا والمعلول ما لم يجب لم يوجد فان الشيء
ما لم يجب وجوده لذاته او لغيره لم يوجد كما بين في محله والغرض ان الماهية
انما هي واجبة بهذا الوجوب فتجب الماهية قبل وجوبها بمراتب هذا
خلف وتوهم كونه نسبة او امرا اعتباريا بعد هذا التحقيق حقيق بان لا
يعتنى بجوابه واما كون التعين وجوديا فمع الاستغناء عنه بما ذكر للحذر
استظهارا وهو انه جزء للموجود المتعين الموجود في الخارج فيكون
موجودا بالضرورة والمناقشة في ذلك بعد اماطة اللثام عن خطاء
الاوهام فيه مصادمة للضرورة فلا يلتفت اليها وبهذا التقرير يكفي مؤنة
كلام كثير من الضعفاء **الرابع** الوجوب نفس الماهية والا لكان
غيرها وان كان جزءا لها ضرورة امتناع الواسطة بين عين الشيء وغيره
فيلزم الاحتياج الى الغير المقتضي للامكان ويلزم امكان الواجب لانه انما
يجب بهذا الوجوب وهو المقتضي للتعين لذاته لامتناع العكس وعدم

اقتضاء واحد منهما للآخر اما الاول فلوجوب تأخر المتعين عن الوجوب
فكيف يتعين به ويتقدم عليه ولان الوجوب عين المهية المتقدم
على ما سواها واما الثاني فلانه لا يخلو من ان لا يقتضي احدهما الآخر لا
بثالث ويلزم الاحتياج الى الغير او لا ولا اصلا وراسا فيمتنع تحقق الواجب لامتناع
من غير تعين فلا ينفك الوجوب عن التعين ولا التعدد ولا اثنينية ضرورة
تحقق المتعين والخصوصية اين تحقق الوجوب وانتفاء الوجوب ايضا
انتفيا وكل من الخصوصيتين مسلوبة عن الواجب الآخر والا لكان هو هو
فلا اثنينية هف فينتفي وجوب الوجود عنهما للتلازم المذكور قيل موقوف
على كون الوجوب وجوديا قلنا قد مر قيل لو اقتضى الوجوب التعين
وجب بغيره ووجود الواجب موقوف عليه فيتوقف وجود الواجب
لذاته على الغير مرتين قلت لو كان تعليلا حقيقيا لكن لضيق العبارة يعبر
بمثل ذلك كما يقال في الواجب ما كان وجوده من نفسه قيل ان كان
التعين عدميا لم يحتج الى مقتض ولم يتجه التلازم المبني عليه الكلام وان
كان ثبوتيا والوجوب ثبوتي ومجموعهما نفس الذات فتكون مركبة لامتناع
تحققها بدون واحد منهما فيكون الواجب ممكنا اقول ——— قد مر
انه ثبوتي والتعليل ليس حقيقيا فان كلا من الوجوب والتعين نفس
الذات لا انها مركبة منهما لكنه يرد عليه انه ان اريد بالوجوب المفهوم فانه
لم يوجب شيئا وان اريد به ما صدق عليه فكما ان هذا الوجوب الذي هو
نفس هذه المهية اوجب تعينها فلا يمتنع تحقق وجوب آخر يقتضي تعين
تلك المهية الاخرى ولهذا قيل ان هذا انما نشأ فيه الغلط من عدم الفرق
بين المفهوم وما صدق عليه اقول ——— وانت خبير بان هذين

الوجوبين

الوجوبين الخاصين مشتركان في الوجوب المطلق فان كان المقتضي هو
الوجوب المطلق ثبت المط وان كان الوجوب الخاص نقلنا الكلام الى
خصوصيته كل من الوجوبين وبهذا الترديد يظهر لك خبط بعض شراح
التجريد لعدم غوصه على اعماق دقائق الكلام وما هي باول قارورة كسرت
في الاسلام **الخامس** ما صدق عليه الواجب لا يمكن تعدده لان التعين
الذي به الامتياز ان كان نفس المهية الواجبة مع قطع النظر عن الخصوصية
او معلولا لها او لازما لها فلا تعدد وان كان مع الخصوصية جاء الدور
لانها لا تحصل الا بالتعين وان كان بامر منفصل فلا وجوب بالذات لامتناع
احتياج الواجب الى امر منفصل في تعينه لاقتضاء الاحتياج في التعين الاحتياج
في الوجود اذ الشيء ما لم يتعين لم يوجد فلا يرد ما قيل من انه ان اريد بالواجب
المفهوم ورد المنع على لزوم الاحتياج لجواز كون المنفصل عن مفهوم الواجب
ذاته فلا محذور وان اريد ما صدق عليه ورد المنع على لزوم انتفاء التعدد
لجواز وجود واجبين تعين كل منهما نفس ذاته وايضا فلا انفصال بين ذات
الواجب ومفهومه ولا يمكن اختيار شق آخر في الجواب هو جواز انفصال
ذات الواجب عن مفهومه حتى يمكن ان يقال يجوز ان يتعين الواجب المتحد
بالذات بتعين هو عين تلك الذات ويكون تعين كل من فردي الواجب
نفس ذاته المنفصلة عن مفهومه وبذلك يعلم انه ما صدق مدعي كونه
ذلك من قبيل اشتباه المفهوم بما صدق **السادس** لو كان
الواجب اكثر من واحد لكان لكل منهما تعين بالضرورة فاما ان لا يكون
بين كل من الوجوب والتعين لزوم فيجوز الانفكاك ويصح الوجوب
بدون التعين وهو محال لان الشيء ما لم يتعين لم يوجد ويصح

التعين بدون الوجوب وهو مناف لكون الوجوب ذاتيا مستلزم
لامكان الواجب لصحة تعينه بلا وجوب او يكون بينهما لزوم فان كان
الوجوب بالتعين لزم تقدم الوجوب على نفسه ضرورة تقدم العلة على
المعلول بالوجود والوجوب وان كان التعين بالوجوب او كلاهما بالذات
لزم خلاف المفروض اعنى تعدد الواجب لان تعين المعلول لازم غير متخلف
فلا يوجد الواجب بدونه وان كان لزوم التعين والوجوب لامر
منفصل لم يكن الواجب واجبا بالذات لاستحالة احتياج الواجب
فى واحد منهما الى امر منفصل بضرورة الفطرة **قيل** انما يلزم تقدم
العلة على المعلول بالوجود والوجوب لو كان المعلول موجودا
خارجيا وهو هنا من الامور الاعتبارية ولو سلم فالموقوف مغاير
للموقوف عليه لان احدهما وجوب الذات والآخر وجوب الوجود
واما الترديد باللزوم بين الوجوب والتعين وعدمه فان اريد
بالتعين الواحد المعين من التعينين نختار عدم اللزوم ونمنع جواز
الوجوب بدون التعين لوجوب الانفكاك وانما يلزم لو لم يكن هناك
تعين آخر وان اريد بالتعين احد التعينين لا على التعيين فلزوم
خلاف المفروض الذى هو تعدد الواجب لو كان التعين بالوجوب
او كلاهما بالذات ممنوع اذ لزوم احدهما لا على التعيين لا يقتضى
وحدتهما على التعيين فقوله لان تعين المعلول لازم غير متخلف
قلنا مسلم لكن لزوم احد التعينين لا على التعيين لا ينافى التعدد
اقول كون الوجوب من الامور الاعتبارية خطأ لان
البراهين القاطعة دلت على تغير الواجب واما دعوى مغايرة

الموقوف

الموقوف للموقوف عليه وجعل احدهما وجوب الذات والآخر وجوب وجودها
فالخلل لان الوجوب ووجوب الوجود فى الواجب نفس الذات ووجودها
قطعا فلا مغايرة واما ما فى ما ذكره فمحصل القول فيه ان نقول لا يخلو اما
ان يكون بين كل من التعين المعين والوجوب لزوم او لا ومن الثانى يلزم
جواز الانفكاك قطعا ومن الاول يلزم انتفاء التعدد لكونهما معلولى علة
واحدة وامتناع تخلف المعلول اللازم فلا يفترقان واما لزوم احد التعينين
لا على التعيين فيمتنع الا فى ضمن معين وننقل الكلام اليه وكل ذلك تطويل
بلا طايل يدل على ان متوهم جاهل او متجاهل عن طريق رشده ذاهل
ومن جاء مسح عينه على ذروة الكاهل بينه وبين مدارك الحق حايل و
لله در القايل عدو عاقل خير من صديق جاهل وكيف يجترى
على نفايس العقايل ونواميس الدلايل بهذه المخايل **السابع** الوجوب
بالذات اما ذاتى او معلل بذاتى او معلل معلل بذاتى والحاصل انه لا بد
من انتهائه الى الذات لاستحالة استناده الى الغير فالاشتراك فيه
اشتراك فى ذاتى اما على التقدير الاول فظاهر واما على التقدير الثانى
فلضرورة ان الاشتراك فى المعلول اشتراك فى العلة فلو تعدد لتوقف
على التمايز بالضرورة ويجئ التركيب المنافى للوجوب وهذا من
السوانح **الثامن** وجوب الوجود اما تمام ماهية كل منهما او جزؤه
او خارج عنه ومن الاول يلزم انفصال احدهما عن الآخر بعرض فهو اما
يستند الى ذات الواجب ويلزم اختلاف لازم المعنى الواحد او الى غيره
ويقتضى توقف وجود كل منهما على الغير وعلى التقديرين فالعرض
محتاج بالضرورة فهو ممكن فلا يتوقف عليه تميز الواجب ومن الثانى

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

تقوّم كل منهما بذاتي فيتركّب واما الثالث فامّا ان يعلل بهما او
بغيرهما وهو ظاهر البطلان لان وجوب الواجب انما هو به مع
انه يقتضي زيادة صفة الواجب عليه وبطلانه اوضح من ان يوضح
اقول يمكن ان يقال نختار الاول والغرض الذي به المميز
مستندا الى الواجب من حيث هو هذا او ذاك فلا يلزم اختلاف المعنى
الواحد او نقول نختار الثالث وهو امر اعتباري لا يحتاج الى ان يعلل
بشيء سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون علته هوية كل منهما ولا يلزم كونها
معلولة للغير وان اقتضى كونها غير واجبة بذاتها بل بصفة تقتضيها
ذاتها فاقول بخصوصيته هذا او ذاك لا يكون الا بعد الخصوصية
والتعين فكيف يمكن تعليلهما به هذا والاشتراك في تمام الماهية
يقتضي الاشتراك في العوارض المستندة اليها اذ الفرض ان لا تمايز
الا بهذه العوارض ضرورة ان الاشتراك في العلة اشتراك في المعلول
واما كونه امرا اعتباريا بالوسم فليس بمرضي قطعا بل الابد ان ينتزعه
العقل عن شيء في الخارج فيشتركان في ذلك الشيء وينقل الكلام
اليه ولا يجوز ان يعلل بهوية واحد منهما لان الشيء ما لم يوجب لم
يوجد فكيف والفرض ان وجوب الهوية به بذلك الوجوب ولان
عدم كونها واجبة بذاتها كاف في الخلف على انه يلزم الدور لان
وجوب الشيء بصفة مستندة اليه تقتضي عدم وجوبها الا به والعجب
من بعض المحققين حيث اعترض بعضا بان الخلف يلزم لو كان
الواجب ممكنا لا الوجوب اما لو كانت هويته مستلزمة لوجوبه
و وجوبه محتاجا الى هويته لم يلزم منه كون الهوية معلولة

للغير

للغير بل كونها غير واجبة بانفرادها بل بصفة تقتضيها ذاتها حتى
اجاب به آية الله العلامة بان الواجب انما يجب بوجوبه فلو كان معلولا
كان ممكنا يجوز زواله وح لا يكون الواجب واجبا لجواز انتفاء الوجوب
عنه هف واعجب من ذلك ما اعترض به بعضهم العلامة وهو انه لا يلزم
من امكان الوجوب بحسب ذاته في الجملة امكان الزوال عن الواجب لانه
واجب الثبوت للواجب لذات الواجب فكيف يمكن زواله بل اللازم على
قول المحقق كونه بتعلق فاعلا قابلا وهو عنده مح اقول
امكان الوجوب لذاته يقتضي زواله بالنظر اليها وامتناعه انما هو بالغير
واذا امكن الوجوب امكن ما كان به واجبا بطريق اولى هذا واسناد
الوجوب الى الذات التي ليست واجبة الا به فيه ما ترى التاسع لو
امكن واجبان لاشتركا في هذا المعنى بالضرورة فاما ان يكون ذاتيا
لهما او لاحدهما او عرضيا لهما عروضا عينيا او ظليا بان يكون من
المعقولات الثانية والاول يستلزم تركب كل منهما فيكون ممكنا والثاني
يستلزم ان لا يكون معروضه في ذاته واجبا ولا يمكن ان يوجد المعنى
المشترك الذي هو الواجب لذاته خاصة لامتناع وجوده في الخارج
الا مخصصا ولا يصلح ان يكون الامر السلبي مخصصا له وهو ان كلا منهما
ليس الآخر لتوقفه على حصول الآخر ولزوم الدور ولا يتوهم النقض
بالواجب الواحد اذ ليس هناك معنى مشترك بل الوجود الذي هو الوجوب
البحت ولا بالواجب والممكن اذ لا اشتراك بينهما اصلا في شيء كما لا يخفى
العاشر الواجب لذاته يستحيل ان يكون محمولا على اثنين
والا كان ذاتيا لهما او عرضيا لهما او ذاتيا لاحدهما عرضيا للآخر و

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

اللوازم باسرها باطلة فالملزوم مثلها في البطلان والملازمة بينه
نفسها اما بطلان الاول فلان الخصوصية التي امتاز كل منهما عن الآخر
فيمتنع ان تكون داخلة في المعنى المشترك والا لانتفى الامتياز ويلزم التركيب
ايضا ولا ان تكون خارجة والا احتاجت فتكون ممكنة فيكون كل
من الواجبين المخصوصين ممكنا لامتناع تحقق هوية واحد منهما
الا بتلك الخصوصية وايضا يلزم بانضمامها الى المعنى المشترك التركيب
وتوهم ان الواجب ليس الا المعنى المشترك فقط مما لا يجري فيه وهم ذي
مسكة وتوهم كون المخصص سلبيا وهو ان كلا منهما ليس الآخر بعيد منه
اذ لا يحصل الا بعد حصول الغير فيكون ممكنا بعد لزوم الدور واما
الثاني وهو كونه عرضيا لها فلاقتضائه ان لا يكون الواجب في ذاته واجبا
بل بالغير ونقول يلزم ان لا يكون الواجب من حيث انه واجب
واجبا بل ممكن ومنهما يعلم بطلان الثالث فلا يكون محمولا على ما فوق
الواحد وهو المطلوب ان قيل كون المجموع من الذات والصفة
غير واجب لاحتياج الصفة الى الذات لا يقتضي كون الذات ممكنة
وايضا فوجوب الذات عبارة عن اتصافها بالانتفاء امكانها او وجودها
قلت مع ان وجوب الذات ليس عبارة عن ذلك كما سيجيء بل كونها
واجبة عبارة عن انها وجوب قائم بنفسه وهو المعبر عنه بانها عينها
فيكون المجموع من الذات والصفة التي بها الذات واجبة ممكنا
يقتضي امكان الذات بالضرورة ان قلت هذا بعينه يجري في الواحد
فيقال الوجوب لا يحمل على ذات والا لزم كونه ذاتيا او عرضيا
ولنا في الدليل قلت البرهان انما على تقدير التعدد لاقتضاء ما .

فوق

فوق في الواحد التماين **الحادي عشر** الاشتراك في وجوب الوجود اشتراك
في ذاتي ولو بالآخر لامتناع ان لا ينتزع من شيء وامتناع كونه غيرا
والا للزم الامكان فالمتبين بينهما اما ذاتي ويلزم التركيب او عرضي وهو
بديهي الامكان سواء استند اليهما او الى غيرهما على انه في الاول يستلزم
الدور ضرورة ان الذات ما لم تتعين لا تتحقق وفي الثاني يستلزم
ضرورة عوده الى غلط الواجب والامكان الاحتياج الى الغير ضرورة وربما
وليس هنا في شيء من كتب القوم **الثاني عشر** وحدة الواجب اما تشخصية
ثبت المط اولا فاما نوعية او فصلية او جنسية ويجيء التركيب او عرضية و
يلزم قيام العوارض بذات الواجب ان قلت وصفيته اعتبارية او عدمية فلا يلزم
شيء مما ذكر سلمنا لكنه ينقض بالواحد **قلت** لا بد من انتزاعها من موجود
عيني فيشترك ان فيه ويئول الكلام اليه واما في الواحد فانها عينه وهذا
والذي قبله من السوانح **الثالث عشر** الواجب اما منحصر في شخص وثبت
المط اولا فاما ان يمتاز بذاتي ويلزم التركيب اولا فيلزم انتفاء التعدد على
تقدير فرضه وهو مخترع **قال** نصير المحققين الواجب غير الوجود
فلا ريب في كونه ثبوتيا واعترضه آية الله العلامة بان الواجب من لم الوجوب
فالوجوب اذا كان امرا اعتباريا كان الواجب ذاتا مخصوصة متصفة بذلك
الامر الاعتباري فان عنوا بالاشتراك على تقدير كثرة الواجب اشتراكهما
في كون كل واحد منهما ذاتا موصوفة بامر اعتباري فمسلم لكن لا يدل على التركيب
ولا الاشتراك في الذات وان عنوا به الاشتراك في الماهية فهو ممنوع اقول
على تقدير تسليم ان هذا الامر اعتباري فلا بد وان يكون مطابقا للواقع
لامتناع كونه فرضيا وح فلا بد من انتزاعه من شيء في الخارج وهو عيني

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب Alefbalib.com

بالضرورة فالاشتراك في هذا الاعتباري اشتراك في مأخذه وقد اخذ
عينيا فلا تحظر ببصر البصيرة **الرابع عشر** لو وجد من حقيقة
واجب الوجود اكثر من واحد كالاثنين فاما ان لا يتميزا فيكونان واحدا
لان التميز من الاثنينية وقد فرض كثرتهما وان تميزا فالمميز بينهما اما
نفس حقيقة الواجب وهي مشتركة بينهما فلا يقع بها امتياز او بالاجزاء
ويلزم التركيب او بلوازم الماهية وهو باطل لاشتراكها بينهما ولا يتصور احد
ان الماهية تفيد الخصوصية مثلا لان الخصوصية انما تحصل بهذا
التمييز او بالامور الخارجية وتقتضي الاحتياج الى الغير وكل هذه المحالات
لازمة على تقدير انكار تعدد الواجب فلا يكون متعددا فيكون واحدا
وهو المط **الخامس عشر** لو وقع الاشتراك في الوجوب فلا بد من مايز
قطعا فاما ان يكون احدهما علة للآخر ويقتضي امكان المعلول مع ما فيه
من المفاسد الاخر لان الوجوب ما لم يتعين لم يتحقق والعلة ما لم تتحقق
لا تؤثر قطعا وان لم يكن احدهما علة للآخر فالعلة لهما اما ذات الواجب
او شيء آخر وهما باطلان ايضا فان الذات من غير وجوب ممكنة ولانها
ما لم تجب لم توجد فبالاولى ان لا توجد وكون علتهما منفصلة عنهما
يستلزم احتياج الواجب الى الغير وهو بديهي البطلان ولا يتأتى مثل
ذلك في الواحد فان كلا من وجوده ووجوبه عين ذاته لانها الوجوب
والوجود المحض البحت ولا اشتراك حتى يستدعي تمايزا او وجوبا
مغايرا ولا يتأتى ان يقال لم لا يكون تعيين كل من ذوي الشركة في
الوجوب عين ذاته والوجوب مقول عليهما بالعرض فلا يلزم الخلف
لما يترتب من المفاسد كما مر غير مرة فعلى جميع الصور التعدد يوجب

امكان

امكان الواجب وهو محال وامكان المحال محال **السادس عشر**
وجوب الموجود نفس ذاته تعالى والا لكان جزءها او غيرها وفيه
ما مر فلو شارك في وجوب الوجود غيره لشارك في نفس ذاته و
هو محال بالبديهة على انا لما قلنا انه يمتاز عن الغير بالتعين فيتوقف
عليه بالضرورة فيكون ممكنا او لا يمتاز بالتعين فيمتنع التعدد او
نقول لو شارك غيره في وجوب الوجود وهو نفس ذاته فلا بد وان
يمتاز بتعينه زائد على وجوب الوجود فلا يتحقق الا بالتعين الزائد
على الوجوب الذي هو نفس الذات فتتوقف الذات على الغير
ان قلت كل واحد وجوب وجوده ذلك الامر الخاص به ولا اشتراك
بينهما حتى يحتاج الى المايز قلت الاختصاص انما يكون مع التعين ضرورة
انه مع عدمه لا تمايز فلا اختصاص وننقل الكلام الى كل من خصوصيتي
الوجوب الذي استند اليه التعين وبالجملة فالتعين ليس
واجبا بذاته والا لتعدد الواجب وجاء المحذور وقد علمت انه لا يمكن
ان تكون ذات الواجب لما تقرر من انها عين وجوب الوجود ولا
لازمها والا لاشتركا فيه ولا الوجوب لاستحالة اختلاف لازمي
الماهية الواحدة لامتناع التقابل بين لازمي الشيء الواحد لاستلزامه
التناقض في اللازم ولا الغير والا لكان ممكنا فيقتضي امكان ما يتوقف
عليه اعني ذات الواجب بطريق اولى ان قلت استناد التعين
الى الذات الخاصة لا يقتضي شيئا من ذلك قلت مع قطع النظر
عن التعين فلا ذات خاصة حتى يقتضي تعينها وكيف يدعى اقتضاؤها
ما يشترط في تحققها وقد مر غير مرة ان ذلك لا يتأتى في الواجب

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

الواحد إذ لا احتياج الى تمايز **السابع عشر** الوجوب بالذات
ذاتي والإمكان صفة فلا تكون واجبة بدون الموصوف والمفروض
ان وجوب الذات بها فيلزم من المفاسد ما لا يخفى وإذا كانت
ذاتا فيمتنع الاشتراك والا لزم التركيب ضرورة الاحتياج الى مميز
فلا اشتراك فلا تعدد وهو بديع خفيف المؤنة **الثامن عشر**
ماهية الواجب اما ان تكون متعينة بذاتها ممتنعة في نفسها عن
فرض الاشتراك فيها كما هو الواقع فلا يتصور هناك تعدد اصلا
والا فالتعين امر وجودي لانه جزء للمتعين الموجود في الخارج
فيكون موجودا بالضرورة فاما ان تقتضيه المهية اقتضاء تاما
اما بالذات او بواسطة ما يلزمها انحصر نوعها في الشخص الواحد
الحاصل من المهية والتعين المعلل بها وامتنع ان يوجد معها تعين
آخر او لا فينفك عنها التعين الاول ضرورة امتناع اتحادهما
والفرض التعدد فيتخلف المعلول عن علته المستلزمة اياه **التاسع عشر**
الوجود المتصف بالوجوب الذاتي واحد حقيقي والا لاشترك
بين الاثنين مثلا فاما ان يكون تمام حقيقتهما او داخلا فيها او
خارجا عنها وعلى التقدير الآخر فاما ان لا يكون عارضا لهما فلا
يكون واحد منهما واجب الوجود او يكون عارضا وفيه محذوران
احدهما كونه محتاجا ضرورة احتياج العارض الى معروضه فيكون
ممكنا فلا يكون الواجب واجبا لان وجوبه بغيره وثانيهما ان يكون
كل منهما وجوده عارض المهية فلا يكون واجبا اذ لا نعني بالممكن
الا ما كان وجوده عارضا لماهيته وعلى تقدير الدخول في المهية

يلزم

يلزم التركيب بالضرورة ويؤدي الى الامكان وعلى تقدير ان يكون تمام
المهية فلا بد من خصوصية يمتاز بها احدهما عن الآخر ولا بد اذا من
خروجها عن القدر المشترك بينهما وانضيافها اليه فيكون كل منهما من
حيث هو موجود ممتازا عن الآخر ممكنا لتركبه ولتوقفه على تلك الخصوصية
هذا وليست تلك الخصوصية لازمة للحقيقة من حيث هي والا لما تحققت
بدونها فينتفي التعدد فيفتقر ما له تلك الخصوصية فيهما الى غيره وبوجه
آخر فعلة تلك الخصوصية لا يمكن ان تكون الحقيقة من حيث هي اعني
طبيعة الواجب والا لما كان التعين الا واحدا ولانتفاء وجودها من
حيث هي ولا ذات كل واحد منهما الخاصة لان الفرض ان تخصصها
بتلك الخصوصية ولا بد في العلة من ان تخصص وتعين قبل المعلول
ويلزم تخصصها قبل تخصصها ولا يمكن ان يكون علتها الغير والا لزم
الامكان وبالجملة الواجب لو تعدد لزم احد المفاسد المذكورة
لكنها باطلة على ما تقدم فاللزوم مثلها في البطلان والملازمة بينة
بنفسها **العشرون** كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان مثلا فانه ما لم
ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيه
قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكنه الحكم بكونه موجودا
فكل مفهوم مغاير للوجود فهو في كونه موجودا في نفس الامر محتاج الى
غيره الذي هو الوجود وكل محتاج في كونه موجودا الى غيره ممكن ولا
شيء من الممكن بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود بواجب
وقد قضى البرهان بوجود واجب الوجود فلا يكون الا عين الوجود
المتصف بالوجوب فلا يشاركه فيه غيره والا لكان غيره قطعا

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

فلا يكون عينه فيكون مفهوم واجب الوجود شخصيا لا يقال الممكن هو
المحتاج الى موجد غيره مطلقا وان كان وجوده لانا نقول
المحتاج في موجودیته الى غيره انما يستفيدها منه فيصير معلولا له
وهو فاعله وكلما هو كذلك فهو ممكن سمى الموقوف عليه موجدا ام لا
ونوقش ان المتبادر الى الذهن كون الوجود ذهنيا والمفهوم من الموجود
من قام به الوجود فلا يكون عينه وزيف بان الكلام في حقيقة الوجود
لا فيما يتبادر الى الاذهان من مدلول اللفظ والمتمسك مخالفة البرهان
لما اشتهر عند العوام (العوام م) من تمويهات الاوهام ان قلت على تقدير
شخصية الوجود كيف يكون الممكن موجودا قلت لا يصفون
الممكن ح بانه من قام به الوجود لامتناع ذلك فان الوجود امر شخصي
قائم بذاته ليس عرضا للماهيات الممكنة وليس معنى كونها موجودة
الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة
على وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على كنه هيأتها
وللموجود كلي والوجود واحد شخصي جزئي حقيقي ويراد بالموجود ما انتزع
منه هذا المفهوم سواء كان نفس الوجود كالواجب جلت عظمته
او منتسبا اليه كسائر الممكنات فان المضئ مثلا يصدق على نفس
الضوء وعلى المنتسب اليه باكتساب الاضاءة والحرارة مثلا
لو امكن تجردها عن النار لكانت حارة وحرارة لان الحار ما يؤثر
تلك الآثار من الاحراق ونحوه والحرارة على تقدير تجردها كذلك
على ما صرح به ومن تصفح ما حققه بعض المحققين (المدققين م) و دققه
بعض المحققين لم يشتبه عليه شئ من ذلك **الحادي والعشرون**

لوتعدد

لو تعدد الواجب فاما ان يتحد بالماهية ذلك المتعدد فلا يكون قولها
على كثيرين لذاتها والا لما كانت ماهيتها واحدة فيلزم تحقق الكثير بدون
الواحد او يختلف فيكون وجوب الوجود عارضا لهما وكل عارض
معلول اما المعروض فقط او بمداخلة غيره والاول فاحش لاستلزامه
كون الشئ علة لوجوب نفسه وقد مر ما فيه غير مرة واما الثاني
فافحش لافضائه الى احتياج الواجب في وجوبه الى الغير والى هذا
اشار الرئيس بقوله وجوب الوجود لا ينقسم بالحمل على كثيرين مختلفين
بالعدد والا لكان معلولا وبذلك ينهدم قاعدة ما بنى عليه ابن كمونة
فتحه الله اعتراضه وهو ان البراهين التي ذكروها انما تدل على
امتناع تعدد الواجب مع اتحاد الماهية واما اذا اختلفت فلا بد له من
برهان آخر لم نظفر به الى الآن **الثاني والعشرون** لو تعدد
الواجب لاشتركا في وجوب الوجود بالضرورة وليس بخارج عن
حقيقتهما او حقيقة احدهما والا لتوقف اتصافه به على سبب
هو عينه فتقدم وجوب الوجود على نفسه ضرورة ان الشئ ما لم
يجب وجوده لم يجب عنه وجود شئ اصلا سواء كان ذلك الشئ عينه
او غيره او على سبب هو غيره فيستلزم احتياج الواجب لذاته الى الغير
في وجوب وجوده واذا لم يخرج فاما ان يكون عين حقيقتهما او
جزء حقيقة كل واحد منهما او عين واحدة وجزء الاخرى وعلى
التقادير فلا بد من فارق يكون مشخصا لهما او لاحدهما فيتوقف
وجود احدهما او كليهما على الفارق اما الاول فبان يكون مميز
كل منهما امرا موجودا فيه واما الثاني فبان يكون امتياز

احدهما بثبوت امر فيه وامتياز الآخر بنفس حقيقته المجردة عن ذلك
الامر وهي في الحقيقة يؤدي الى افتقارهما الى الفارق لان مجرد الامر
المشترك لا يكفي في تحصيل شيء منهما بل لا بد من فارق ينضم اليه
وجوديا او عدميا وان تم البرهان بمجرد لزوم افتقار احدهما وما اشتمل
على صفحات هياكل النور واني من الوساوس الظلمانية من ان البرهان
انما يتم لو كان قول الوجوب الذاتي على المطلق عليهما قولا ذاتيا واما
اذا ثبت ان عين الحقيقة الواجبة هو الوجوب الخاص فلم لا يجوز
ان يكون قول الوجوب المطلق عليهما قولا عرضيا ويكون له افراد
متعددة متمايزة بماهيتها مشتركة في هذا العارض كما ان الموجودات
متخالفة بذواتها مشتركة في الوجود المطلق وتايد له لسفسطة
ان كون عرضا قطع عن عين الاعتبار لانا ننقل الكلام الى الوجوب
المطلق بالنسبة الى الوجوبين الخاصين ويأتي عليه ما سلف
بحذافيره وقد عرفت حال الوجود والاشتراك فيه الثالث والعشرون
الواجب لذاته لو تعدد فاما ان يكون النوع والحد او فيه ما مر او
تختلفا فلا يكون الوجوب نفس حقيقتهما والا لكان النوع واحدا
فان مفهوم وجوب الوجود لا يختلف ولا داخلا في حقيقتهما
والا لتركب الواجب فلا يكون وجوب الوجود الا عرضيا لازما
لكل واحد منهما هف ومن مرض فات لهيا كل السوفسطائية
تجويز ان يكون هناك حقائق مختلفة يصدق على كل منهما
وجوب الوجود ثم لا يكون تلك الحقائق معلومة لنا الا بمفهوم
واحد عرضي لها فان اريد بكون مفهوم واجب الوجود واحدا

ذلك

ذلك المفهوم الذي هو وجه لتلك الحقائق فلا يقتضي وحدته ان يكون
نوعهما واحدا لان ما هو نوع انما هو تلك الحقائق لا ما هو وجه لها
وان اريد تلك الحقائق انفسها فلا نسلم الوحدة اذ لا يلزم من وحدة
الوجه وحدة ذي الوجه لجواز ان يكون امرا خارجا عن حقيقة ما هو
وجه له اقول —— وجوب الوجود لو كان عرضيا لشيء من تلك
الحقائق لم يكن شيء من تلك الحقائق واجبا في نفسه وجاءت المفاسد
البالغة الجمع ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور وان المكابرة
في البراهين القاطعة على وحدة الصانع لمن اخسر البضايع
وانه لسعي عند من لا يضيع عنده شيء ضايع ومن يك ذا فم مريض يجد
مرا به الماء الزلالا الرابع والعشرون قد بين في موضعه ان وجود
الذات عينه وما يتبادر الى الفهم من معنى الوجود لا يصح حمله على هذا
المعنى وقطعا ضرورة ان ما يعرضه الوجود فهو ممكن فيكون الوجود
امرا قائما بذاته فيكون شخصيا والا لم يوجد ضرورة ان ما لم يتشخص
لم يوجد فواجب الوجود نفس الوجود المتأكد فلا يمكن ان يوجد هويتان
كل منهما واجب لذاته ويكون مفهوم واجب الوجود مقولا عليهما
بالعرض لان العارض معلل قطعا فاما ان يعلل بذاته ويلزم تقدمه
بالوجود على نفسه واما بغيره وهو الخلف وهذا قيل كون الوجود
زايدا على الماهية يتوقف على الدليل ان قلت حمل الوجود على القائم بذاته
خلاف المتعارف من معناه قلنا الحقائق العقلية لا تقتنص من
الاطلاقات العرفية فقد يطلق فيها اللفظ على معنى اقتضى البرهان
خلافه كالعلم فانه يوهم انه من النسب ثم بعد ملاحظته بنظر الحكيم

يفضي الى ان حقيقته صورة مجردة بل قد يكون جوهرا كالعلم بالجواهر وربما
لا يقوم بالعالم كالعلم بالنفس وكذا ساير المجردات بل قد يكون عين الواجب
كعلم الواجب تعالى بذاته كما هو مقرر عندهم وكذا المعرف يوهم ان الفصول
كالناطق والحساس من التشبيه مع انها جواهر لانها اجزاء الجواهر ان قلت
فلا يكون شيء من الممكنات موجودا لامتناع قيام ذلك الموجود به قلت
لو كان الموجود منها ما قام به الوجود ولم لا يكون من انتسب الى الوجود فيكون
وجود غير الواجب انتسابا به اليه انتسابا خاصا ويكون الموجود اعم من
حقيقة الواجب وما ينتسب اليها والمعيار كونه مبدأ للآثار ومظهرا
للاحكام الخارجية وذلك المفهوم العام امر اعتباري عد من المعقولات
وجعل اول المعقولات ان قلت المحقق من صدق المشتق على
شيء قيام ماخذ الاشتقاق بذلك الشيء قلت هذا ايض مما توهم
البعض فان صدق الحداد لان الحديد موضوع صناعته والمشمس
لانتسابه الى الشمس بتسخينها اذا تاثر ذلك فتحقق منه انه لا يجوز
وجود هويتين كل منهما وجود قائم بذاته واجب بذاته والا كان وجوب
الوجود عارضا فيلزم المفاسد المذكورة **الخامس والعشرون** المتصف
بوجوب الوجود لا يجوز وجود شيء قبله اي قبلية فرضت وهي خفية
اذا تقرر ذلك فنقول لو تعدد الواجب لتقدم الواحد على
المتعدد بالطبع مع اتصاف المتعدد بالوجوب ضرورة جواز تصور
وجود احدهما دون وجود الاثنين وامتناع تصور وجود الاثنين
الا والواحد موجود فيلزم جواز وجود شيء قبل الواجب هف وهذا
مما اشار اليه الشيخ بقوله كل اثنين فالواحد متقدم عليه طبعا

اعني انه

اعني انه يتصور وجود واحد منهما دون وجود الاثنين ولا يتصور وجود
الاثنين الا والواحد موجود وهذه مقدمة كلية اذا اضيف اليها ان
واجب الوجود لا يجوز ان يوجد شيء قبله اي قبلية فرضت انتج منهما
لا يتصور موجودان متصفان بوجوب الوجود انتهى لا كما توهمه
بعضهم **السادس والعشرون** مفهوم الواجب بالذات لا يزيد عليه
فهو واجب بحت لا انه شيء واجب كالممكنات الواجبة بالغير كانسان
واجب وفرس واجب مثلا وبالجملة فالواجب لا ينقسم الى ماهيته ومفهومات
تحمل عليها ولو زاد مفهوم الواجب عليه لم يكن عين مفهومه فلم يكن في حد
ذاته واجبا فلا بد من سبب يصير به واجبا فان كان نفسه لزم ايجاب
الشيء لنفسه وتقدمه عليه وهو ممتنع بالبديهة وان كان غيره لزم
ان يكون واجبا بالغير والفرض انه واجب بالذات هف ولهذا ذهب
الحكماء الى ان كل ذي ماهية معلول والى ان الوجود مجرد عن الماهية في
الواجب غير مجرد عنها في الممكنات ولا يلزم من كونه عينه كونه ماهية
له حتى يلزم كون الواجب ذا ماهية فان المحمول على شيء بالمواطاة لا يلزم
كونه ماهية له فان كل واحد من المفهومات المحمولة على شيء بالمواطاة
ذاتيا او عرضيا عينه ويتحد معه في نفس الامر على ما حقق والماهية
منها ما يصلح للسؤال بما هو كالحيوان والناطق والماشي بالنسبة الى الانسان
اذا تمهد ذلك فالواجب لا يتعدد والا فالتعين الذي به الامتياز
ان كان نفس ذاتيهما وذلك بان يكون احدهما شيئا واجبا بالذات والآخر
شيئا آخر واجبا بالذات فيلزم ان يكون الواجب ذا ماهية وان يكون
مفهوم الواجب زايدا عليه وان كان التعين الذي به الامتياز غيره

الذات فيتخصص احد التعينين باحد الواجبين لا بد له من علة مخصصة
وليست ماهية الواجب لبراءتها عنها ولا تشخصه لامتناع كون التشخص
علة لتعينه ولا الوجوب او الوجود من الامور المشتركة بينهما لامتناع
كون المشترك علة للتخصيص ولا امر آخر والا لزم ان يكون تشخص
الواجب معللا بغيره لتوقف وجود التشخص على علة تعينه فلا يكون
واجبا بالذات ولا يرد ما قيل لم لا يجوز ان يكون حقيقتان مختلفتان
تقتضي كل واحدة منهما تعينه ويكون مفهوم واجب الوجود مقولا عليهما
من قبيل اللازم الخارجي ويكون كل منهما منحصرا في فرد والوجوب غير
منحصر فيه لانه لو كان كذلك لم يكن شيء منهما واجبا بحتا بل يكون كل
منهما شيئا آخر واجب الوجود فيكون واجب الوجود قابلا لان ينقسم
الى ماهية ومفهوم الواجب وذلك ينافي الوجوب الذاتي لما عرفت في
المقدمة **السابع والعشرون** للشارح تحمل الفساد على تعدد
الواجب في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا على الانتفاء
وتشوق البرهان بانه لو تعدد فاما ان يتعدد بنفسه ويمتنع لان واجب
الوجود معنى واحد والمعنى الواحد يستحيل ان يتعدد بنفسه بالضرورة
كيف لا ويلزم اذن وجود الكثير بدون الواحد فيتعدد بالغير لا محالة
ويحتاج الى الغير في وجوده فلا يكون واجبا بالذات فيكون الواجب
ممكنا على تقدير تعدده هف ويؤدي الى انتفاء السموات البديهي
البطلان وهذا ما قصده في الفصوص بقوله وجود الواجب لا ينقسم
بالحمل على كثيرين مختلفين بالعدد والا كان معلولا فعلى تقدير
تعدد الآلهة يلزم انتفاء الواجب بالذات وانتفاؤه مستلزم لانتفاء

السماء

السماء والارض وساير الممكنات قيل ان اريد بالوجوب اقتضاء
الذات الوجود فهو امر اعتباري لا وجود له في الخارج ولا يكون عين
الواجب ولا يلزم من تعدده تعدد الواجب وان اريد افراد يعرض لها
هذا المفهوم فلم لا يجوز ان يكون ما يعرض له هذا المفهوم امورا متخالفة
يتمايز كل منهما عن الآخر بعينه من غير لزوم تركب واجيب بانه مبني على
عدم التفطن لما قصد الحكماء من مقالتهم فانهم ارادوا بالوجوب
مفهوم الواجب وبانه عين الواجب وماهيته انه يتحد معه لصحة حمله
عليه مواطاة وليس زائدا على ماهيته لبراءتها عنها فهو واجب بحت لا انه
شيء يكون واجبا وكذا في وجوده فانه عينه وماهيته ويريدون انه
يتحد به وليس زائدا على ماهيته فهو وجود بحت لا انه شيء موجود
بخلاف الممكن فانه شيء موجود قال في الشفا كلما كان
انيته ماهيته لا ماهية له وواجب الوجود انيته ماهيته وفي
التعليقات معنى قولنا انيته ماهيته انه لا ماهية له وكذلك يقولون
تعينه ويريدون ان مفهوم المعين متحد معه وليس زائدا على ماهيته
لبراءته عن الماهية ولم يريدوا ان الوجوب والوجود والتعين
بالمعاني المصدرية عينه وماهيته كما فهمه بعض المتأخرين فيما وهمه و
بنى عليه مقاصد اعتراضه ثم وجها لما هو بصدده من تمشية اعتراضه
والحاصل انهم ارادوا انه تعالى لا يقبل ان ينقسم الى عارض ومعروض
حتى يجوز ان يقال يجوز ان يكون معروضه امورا متخالفة واذا لم يقبل
هذه القسمة كان شخصا واحدا لا محالة وامتنع ان يتكثر بنفسه مطلقا
كما مر **الثامن والعشرون** قد دل البرهان على ان ما سوى حقيقة

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

الوجود ليس واجبا لذاته بل هو ممكن مفتقر الى الغير فلا بد من انتهائه
الى حقيقة الوجود الذى هو واجب بذاته وتلك الحقيقة لا يجوز ان تكون
امرا عاما اى كليا طبيعيا اذ لا وجود له فى الاعيان الا فى ضمن الافراد فهو
موجود بالعرض لا بالذات وايضا لو كان عاما لاحتاج فى وجوده الى ان
يتخصص وح لا يكون حقيقته محض الوجود بل الوجود مع خصوصية
فيكون شيئا موجودا لا وجودا صرفا فان اى خصوصية انضمت الى الوجود
صار المجموع الموجود فللعقل ان يحللها الى شىء ووجود والبرهان قد
قضى بان كل ما هو كذلك فهو ممكن فاذن تلك الحقيقة امر متشخص بذاته
اى تشخص لا نوع حتى انه لو تعقل كما هو هو لم يحتمل الشركة من راس و
الماهيات الممكنة لها نوع من التحقق مستفاد من تلك الحقيقة تابع لها
وهو امر اعتبارى فان اريد بالموجود ما هو اعم من تلك الحقيقة وتلك
المهيات كما يراد من المضىء ما هو اعم من حقيقة الضوء والاعيان
المنبسط اليه وبالاسود ما يشمل السواد وما قام به سواء سمى اهل اللغة
هذا حقيقة او مجازا فالموجود بهذا المعنى مقول بالتشكيك وصدقه
على الحقيقة الواجبة باعتبار انه بمعنى ان مطابق الحمل ومصداقه انما
هو خصوصية ذاته لا امر زايد عليه وصدقه على تلك المهيات بسبب عروض
امر اعتبارى لها كما ان مصداق الحمل فى المضىء انما هو ذات الضوء لا
امر زايد عليه وفى قولك الارض مضيئة هو ايضا فيها بامر زايد عليها
كما سلف آنفا هذا حقيقة ما اراده الحكماء من ان الوجود حقيقته
الواجب زايد فى الممكنات فانه مقول عليهما بالتشكيك ولم يعنوا
بذلك ان الواجب مع كون حقيقته وجودا خاصا قد عرضه وجود

كون

آخر من الوجود المطلق فيكون موجودا مرتين كما توهمه بعض المتاخرين
او عرضه المطلق على اطلاقه كما توهمه بعض ولا يتوهم مما ذكرنا ان لا يكون
الواجب موجودا فان هذا شىء يوهمه عرف اللغة فان المفهوم عندهم
من الوجود شىء عرض له الوجود او تعلق به وانت خبير بان اطلاقه عليه
بهذا المعنى لا يجوز وانما يطلق عليه بمعنى انه منشأ للآثار الخارجية بذاته
وقد عرفت ان الحقايق لا تقتبس من الاطلاقات العرفية اللفظية لان
وضعهم لها على قدر ما يصل الى افهامهم من المعانى فربما لم يفهموا المعنى
او فهموه على غير وجهه كما هو الواقع والعبرة بما اقتضاه البرهان و
المنع بما يفضى اليه العيان والبشاعة اللفظية لا تقدح فى المطالب
الحكمية ان قلت هل يوافق هذا القواعد الكلامية قلت
لا خلاف بين الفريقين من الحكماء ومن يعول عليه من المحققين المحقين
من المتكلمين ان كلا من الواجب والممكن موجود فى الخارج وان وجود
الواجب عينه وان وجود الممكن بالاستفادة منه فالمال واحد اذا
تحققت ما تلوناه ظهر لك ان حقيقة الواجب عندهم هو الوجود البحت
المجرد عن جميع الصفات الخارجة عن حقيقة الوجود وهو امر متشخص بذاته
وكما ان وجوده وتشخصه عين ذاته فكذا ساير صفاته ومصداق
الحمل فى ساير صفاته واسمائه جميعها الهوية البسيطة المنزهة بذاتها
عما عداها فاذا قلت انه موجود فمعناه انه منشأ للآثار الخارجية
وهو بعينه وجود من حيث انه مبدأ لذلك الانشاء واذا قلت
انه عالم فمعناه انه ينكشف عليه الاشياء واذا قلت انه علم فمعناه انه
مبدأ لذلك الانكشاف وغاية التغاير بالاعتبار وليس هناك الا ذات

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

واحدة بسيطة من جميع الوجوه تسمى باسماء مختلفة بحسب اعتبارات شتى
واضافات مختلفة اذا تمهد ذلك ظهر لك انه لا يجوز تعدد تلك الحقيقة
اذ لو وجد منها اثنان مثلا لكان لكل منهما البتة خصوصية سوى حقيقة
الوجود وقد ثبت ان الواجب لا يمكن ان يكون كذلك على انه ليس لحقيقته
كلية والا لاحتاج الى المخصص وبهذا ينكشف لك ان امتناع تعدد الواجب
ليس في الخارج وحده بل في التصور ايضا يعني ان العقل اذا لاحظ بخصوصه
او على وجه ينطبق بخصوصه لا يمكن فرض شئ مثله بحيث يكون على تقدير
وجوده مغايرا له وان وقع باول النظر فبعد الامعان يظهر انما هو هو
لا ثاني له وانما يمكن له فرض التعدد اذا تصوره بوجه كلي او سلبي
بعيد عن خصوصيته ذاته وربما يدعي البداهة في ان حقيقة الوجود امر
واحد لا فرد له فان ارباب البصائر النافذة والخواطر الغياضة في
بادي النظر يدركون اشتراك الحقائق في امر واحد نسبي هو الكون
في الاعيان ثم بعد التوغل يظهر ان هناك امرا آخر هو حقيقة الوجود
قايم بذاته مستغن عن المؤثر وتعتبر تلك الحقائق متصفة بهذا
المعنى الاضافي وهو في ذاته خال عن جميع النسب بمعنى ان شيئا منها
لا مدخل له في حقيقته وان صار بالاضافة الى كل حقيقة كونا لتلك
الحقيقة باعتبار العارض **التاسع والعشرون** لو تعدد الواجب
فاما ان يكون امتياز كل منهما عن الاخر بذاته فيكون مفهوم واجب الوجود
محمولا عليهما بالحمل العرضي والعارض معلول للمعروض فيكون كل
منهما علة لوجوب وجوده فلا يكون عينه على ما برهن عليه في محله
انه عين الوجود المتاكد واذا كان غيره لم يكن في ذاته واجبا

لا يمكن

بل ممكن وهذا ايضا انما يلزم امكانه لو كان الوجود من الغير اما لو كان
مقتضى الذات فلا لانا نقول كونه مقتضى الذات يفضي الى كون
الذات علة والعلة ما لم توجد لم توجد قطعا فيتقدم بالوجود على
نفسه اورد عليه ان معنى الاقتضاء ليس الا امتناع ان لا يكون موجودا
ورد بانه لا معنى للعلة الا ما يمتنع العدم بالنظر اليها فالواجب في ذاته
وجود بحت قايم بذاته مجرد في ذاته عن جميع النسب والاعتبارات وانما
يلحقه بالنظر الى الغير ومن هنا قيل لو اعتبر معه امر زائد ككونه خالق
كذا لم يكن بهذا القيد واجبا لذاته بل واجبا بالغير اعني الذات البحت
واما ان يكون امتيازهما بالامر الزايد على ذاتيهما وهو فحش لانه اما ان
يكون معلولا لماهيتهما فان اتحدت ماهيتهما كان الوجود مشتركا هف
وان تعددت كان كل واحد منهما شيئا عرض له الوجود المتاكد واما ان
يكون معلولا للغير فيلزم الاحتياج الى الغير قيل على تقدير وحدة
الواجب صدق هذا المفهوم عليه عرضي لان هذا المفهوم امر اعتباري
فليس عين ذاته فان اريد بكون وجوب الوجود عين ذاته فهو ظاهر
البطلان وان اريد به ان ذاته بذاته مبدأ لانتزاع هذا المفهوم بخلاف
الممكنات فانها انما يصح انتزاع هذا المفهوم منها بسبب تاثير الفاعل
فيها فلم لا يجوز ان يكون في الوجود موجودان كل منهما بذاته مبدأ
لانتزاع هذا المفهوم ولا يكون وجوده الخاص وتعينه الذي هو عين
وجوده الخاص مغايرا له بل هو امر بسيط لا يمكن تحليله الى شئ و
وجود ولهذا نسبوا هذا الدليل الى المغالطة لانهم ارادوا بالواجب
مرة مفهومه واخرى ما صدق عليه قلت لا امترا انه وان عرض

عن العقل بكثرة وجودهما لامتزعين ذاتهما لكنا نعلم بالضرورة في الفطرة انه
امر واحد فلو تعدد لاشترك المتعدد في المهية ولزاد تعيّن كل منهما
على المهية وهو محال والعقل وان لم يجاب عما ذكر في الشق الثاني
من الترديد باول نظرة لكن بالتأمل الصادق يعلم بطلانه بالضرورة فما
ذكر في مقابلة مصادم لهاتف العقل المتخيل لغير وهذا
كما تراه مبني على دعوى من غير دليل ولا بينة اقول لا يخفى
على الذكي المتدبر والفطن المتدرب ان تجرّي الدليل في مواطن
الضرورة مما لا يتصور والتنبيه ايضا ليس من ضرورياتها لكنه قد يتبرع
بالتنبيه اماطة للتمويه عن لوح خيال من ليس بجبلته ومما يمكن ان ينبه
به هنا ان الوجود المتأكد مشترك بينهما اذ لا نريد بوجوب وجود شيء
الا ان ذاته بنفسه ذلك الوجود المتأكد وبالجملة فالمانع اشتراك ذلك
الوجود المتأكد بينهما مكابر ببلاهة عقله وبهذا يظهر ضعف ما قيل
ان العقل باول نظره لا يأبى ان يكون شيئان بسيطان لا يمكن تحليل
شيء منهما الى ماهية ووجود بل يكون كل منهما موجودا بسيطا مستغنيا
عن العلة لان عدم اباءه باول وهلة لانصراف الوهم بادي الرأي الى
وجود الواجب من الكليات وبعد التعمق والتوغل يتفطن لتلك
المفاسد فيظهر له ان الواجب لا يصح ان يكون الا جزئيا حقيقيا وعدم
الاباء باول النظر لا يقتضيه مطلقا الثالث وهو من ادق ما يذكر
في هذا المسلك ويتشعشع عنه اهب خفائه بمقدمات الاولى
الاثنان الموجودان بدون الاثنينية موجودان في الخارج قطعا
فان انتفاء المتعدد انما يكون بانتفاء واحد من آحاده فلا يرد

انّه

ان لا مجموع في الخارج بل هذا وذاك من غير تحقق شيء آخر هو المجموع
واعتبر ذلك بنحو العشرة فانها نفس الآحاد البالغة هذا المبلغ الثانية
افتقارهما الى كل واحد منهما وهو ظاهر فيكونان ممكنين اذ لا نعني بالممكن الا
ما يتوقف على الغير الثالثة كل ممكن محتاج الى علة فاعلية مستقلة وهي ايضا
ضرورية فيمتنع وجوده بدونها الرابعة العلة الفاعلية متقدمة على
المعلول بالبديهة الخامسة ان لا شيء من نفس ذلك المعروض ولا شيء من
آحاده بعلة مستقلة فيه وذلك بيّن اما الاول فلاستلزامه تقدم
الشيء على نفسه اذ ليس الترديد في العلة التامة حتى يمتنع وجوب تقدمها
على المعلول واما الثاني فلضرورة افتقار كل واحد منهما الى الآخر السادسة
ان الفرض ان ليس هناك شيء آخر يصلح ان يكون علة مستقلة فيه
السابعة امتناع الممكن من غير موجد فنقول الاثنان من الواجب اللذان
هما معروضا الاثنينية بدون العارض موجودان بحكم المقدمة الاولى
فهما اما واجب او ممكن ضرورة انحصار الموجود فيهما ولا سبيل الى
واحد منهما اما الاول فبحكم المقدمة الثانية واما الثاني فلان الممكن لا بد
له من علة مستقلة بحكم المقدمة الثالثة فعلته اما هذا المعروض او شيء
من آحاده ولعدم شيء غيرهما يصلح للعلية بحكم المقدمة الثالثة وبطلانه
يعلم من الرابعة والخامسة فلا يكون موجودا بحكم المقدمة السابعة و
لك الاقتصار على المقدمتين الاوليين فان اتصاف الواجبين بالامكان
بديهي البطلان وملاحظة ذينك الاثنين اجمالا وتفصيلا انما يفيد
المغايرة ذهنا فلا يصلح استناد العلية والمعلولية اليهما بالاعتبارين و
تخصيص الكلية القائلة باحتياج الممكن الى فاعل مستقل بما اذا لم يكن

انّها

مركبا من الواجبين خرق للكليات التي تحكم بها ضرورة العقل وكانما
خصصها هذا القايل نظرا الى انها ينبغي ان تكون هكذا في الواقع ولم
يتفطن انه انما لزم ذلك للفرض المذكور فقد يفضى الى المحال وتوهم
كونهما واجبا على راى الحكماء وهو انه ما كان وجوده عين ذاته وراى
المتكلمين لان وجوده من نفسه فهو من خواطر الهواجس الفاسدة
لان عدم الاحتياج الى الغير ماخوذ فى التعريفين لان التوقف
والاحتياج من آيات الامكان هذا ما يضيق به تقرير هذا البرهان
حسب الامكان وانت اذا تاملته بعين الانصاف تبينت انه يندفع
به عدة مفاسد وقد تطاردت للمنع فى حلبه مقدماته براذين هجينة
مستهجنة من بعض القاصرين حتى عدوه من المغالطة وكم من
عايب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم **الحادى والثلثون**
لا شريك له تعالى لان الاشتراك ليس من جميع الوجوه اذ لا بد من
مميز ولا الافتراق من جميع الوجوه والا انتفت الشركة فلا بد من اشتراك
ولو من بعض الوجوه وافقلها فى الوجوب او الوجود وامتياز فالمشترك
اما عين حقيقتها او جزؤها او خارج عنها والاقسام كلها باطلة
والا لكان الواجب ممكنا اما الاول فلاحتياج كل منهما فى وجوده
الى متخصص هو غيره والمحتاج الى الغير ممكن والثانى يقتضى تركبهما
لان الجزء ما يتركب الشئ منه ومن غيره وكل مركب ممكن معلول الجزئه
والثالث يستلزم الوجوب المشترك واحتياجه واحتياج الصفة
الى الموصوف وهو مستلزم لامكانهما لانهما ولجبانه والانقلاب
محال فكذا ما يستلزمه من وجود الشريك **الثانى والثلثون**

وان يكون من بعض الوجوه

لاشئ

لاشئ من الوجوب والوجود بزايدين على ذات الواجب والا لكان صفة
فيفتقر الى موصوفها بالضرورة فالمؤثر فيها اما الذات او غيرها والثانى
باطل بالبديهة والاول فلانا حال الوجود والوجوب فيلزم اشتراط
الشئ بنفسه او حال عدمها وهو باطل بفطرة العقل **الثالث والثلثون**
الواجب نوعه منحصر فى شخصه اذ لو لم تقتض طبيعة الواجب تعينه و
تشخصه لاحتاج فيهما الى الغير فيكون ممكنا واذا اقتضت طبيعته
تعينها فيكفى انصوره تلك الطبيعة تصور معها تعينها فلا يكون
الواجب لذاته الا واحدا وهو المطلوب وفى آية الشهادة ايماء
الى هذه الخاصة وقد مر مرارا ان وجود الواجب ووجوبه عينه
فلا يكون زايدا حتى يمكن ان يتوهم ان الاشتراك فى شئ منهما لا يقتضى
الاشتراك فى ذاتى فلم يوجد نوعان مثلا متصفان بالوجوب
كل منهما نوع منحصر فى فرد **تنبيه** حاصل جميع ما يمكن
ان يعترض به على هذه الطرق الحكمية لا نسلم ان الوجوب وجودى
سلمنا لكن لا نسلم كونه عينيا فلم لا يكون اعتباريا سلمنا لكن لم لا يقال
عليهما بالعرض سلمنا لكن لم لا يكون التعين عدميا سلمنا لكن لم لا يكون الوجوب
الخاص بكل منهما كذلك والمطلق مقول عليهما بالعرض ويمكن ان يوجد
حقايق مختلفة كل نوع منها منحصر فى فرد بسيط وجودها ووجوبها
وتعينها عينها غير معلومة وانما علمت بهذا الوجه سلمنا لكنه منقوض
بالوجود المشترك بين الواجب والممكن سلمنا لكنه منقوض بالواجب
الواحد وقد اسلفنا ان الواجب عين الواجب فلا يتصور فيه
ما ذكر والتعين جزء للوجود فى الخارج فيكون موجودا فيه قطعا

الوجوب

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

والوجوب الخاص بالنسبة الى العام يجري فيه الترديد الجاري
في الواجبين بعينه على ان الاستدلال قد وقع بالوجوب وحده
ايضا وقد سلف انه امر شخصي قائم بذاته وانه عين الذات فلا يكون
متعددا والا لكان غيرها فكيف يتصور الاشتراك فيه بين الممكن
والواجب واما الواجب الواحد فلا تعدد فيه حتى يحتاج الى مميز
ومشخص فيما لو اشتركا او يتعلق بسببه تعدد الوجوب بالنسبة الى الآخر
لو اختص احدهما برهان التحقيق المقال فدع ما قيل او يقال وان
دق على بعض الافهام الواهية والانظار الركيكة فان نور الحق
كلما كان اشرق واجلى كان العقول السقيمة اضعف واعشى ولقد
احسن ابن الرومي حيث يقول غموض الحق حين تذب عنه
يقلل ناصر الرجل المحق يدق الحق عن افهام قوم فيقضي
للمخل على المدق فمن لم يكن للحق طالبا وعن العناد ناكبا وللمطية
الانصاف راكبا كان عن الرشاد بمراحل ومن صوب الصواب على
منازل فلا بد من التشمير عن ساق الجد والاقدام على اقدام الكد
مع سلامة فطرة واستقامة طبيعة وصفاء قريحة ووفور فهم
وغزارة ذكاء وكمال فطنة ان البلادة خير من الفطانة البتراء
فاين الافهام الصافية الخلص والعقول الداهية لا التكلص التي
ضارا انغمارها في مضمار التدقيق الفوز بقصب السبق في حلب
التحقيق من البهرة المتفيقين والبهرة الموفقين فان هذه عقبات يتكب
فيها العبرات وتتابع بها الزفرات لا ينفع فيها الفزع الى الجزع
ولا يشفي عليلها ويطفي غليلها بالولع والهلع ولا يخلص من

دركاتها

دركاتها الى درجاتها البكاء والعويل ولا يخلص فيها الا التعويل على
محض زبدة محض الدليل وما تقتضيه من تمييز الصحيح عن العليل
ومع ما استقصينا فانما اتينا بقليل من كثير ونزر من غزير و
اذا اتسع المجال انبسط القول في المقال واتى بما على مقتضى الحال بحسب
ما يساعده الفكر ويسعده الخيال وكيف وذلك المخدر من سجاف
الجلال ونخدر من لمعات الجمال وانفع ما يحال من المبدا الى المآل
اذا رايت مكان القول ذا سعة وان رايت لسانا قائلا فقل كل ذلك
على طريقة المشائين وللاشراقيين براهين جسمانية وعواشٍ
ظلمانية بعد ومنها من الاقوال الشعشعانية جلها خطابيات
ليست باقناعية والحق انها طور وراء طور العقل **الفصل الثاني**
في الطريقة الكلامية من المسالك الذي انتهجوه وغيره وفيه مناهج
الاول ما الهمناه وهو انه لو جاز التعدد في افراد الواجب في
الواقع لما وقف على مرتبة استناد الوجود الى نفس الذات وامتناع
الانفكاك عنها بل لكونه نفس الذات على ما حققناه لكن الثاني باطل قطعا
لبرهان التطبيق وغيره فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الوقوف على
بعض المراتب باختصاص بعض الافراد دون غيرها ترجح من غير
مرجح لاستواء جميع الافراد في هذا الحكم ولا يرد النقض بالممكن لاستناد
الترجيح فيه الى ارادة الفاعل ان قلت كفى بالخروج عن حيز التناهي
المفضي الى المحال مرجحا قلت اختصاص بعض الافراد بكونها في
حيز التناهي وبعضها بكونها فوقه ترجح من غير مرجح وتخصص
من غير مخصص اقول ـــــ ولا يذهب وهم واهم الى ان هذه

مبنية على المقدمة المشهورة عند بعض المتكلمين المبين ضعفها في المواقف وغيره وهي انهم اذا ارادوا نفي عدد لتعين الواحد قالوا ليس عدد اولى من عدد فينتفي العدد بالكلية وجعلوها قاعدة كلية فرعوا عليها فروعا جزئية منها وحدانيته تعالى فقالوا الاله الواحد كاف في الايجاد فليس اثبات الثاني اولى من الثالث وهكذا وذلك محال وغيرها من المسائل لابتناء هذه على مجرد وجوب الاشتراك في المعلول الذي هو الوجود للاشتراك في العلة الذي هو وجوب الوجود ان قلت الايراد على هذه ما ورد على الطريقة المزيفة اذ حاصلها عدم الاولوية في الذهن وهو لا تقتضي عدمها في الخارج ومحصله ان عدم العلم بالشيء لا يوجب العلم بعدمه قلت وان ورد على تلك لكنه لا يرد على الطريقة التي من الله بها علينا فان محصلها العلم بعدم المرجح بالنظر الى الذات لاستواء افراد الواجب في المرجح الذاتي وامتناع المرجح من خارج عليها ولحصه ان اقتضاء الذات للوجوب المشترك بين ساير الافراد للواجب ماخوذ فيها ان قلت مبني على ان الاشتراك في وجوب الوجود يستلزم المساواة وهو مم لان الاشتراك في شيء من الصفات لا يقتضي الاشتراك في جميعها قلت الاشتراك في هذا المفهوم صفة احدث اذ غيرها يقتضي الاشتراك في جميع لوازمها بالضرورة التي من جملتها امتناع عدم الوجود هذا ما ساق اليه صحيح النظر وقاد اليه الفضا برمام القدر **الثاني** وهو مما فتح الله به علينا وهو ان تعدد الاله ممتنع لانهما على تقدير التعدد اما ان يتخالفا

او يتخالفا واللازم بقسميه باطل فالملزوم مثله والملازمة بينه بنفسها اما الاول فلاستلزامه فساد العالم اي عدم تكونه لامتناع الترجح من غير مرجح لو وقع مراد احدهما دون الآخر واجتماع النقيضين او ارتفاعهما لو اراداهما ووقع مرادهما بل يلزم من ارتفاعهما ووقوعهما لان الفرض ان المانع من وقوع احدهما ليس الا وقوع الآخر ومن اجتماعهما ارتفاعهما لان وقوع كل واحد منهما مانع من وقوع الآخر وبعبارة اخصر فاذا ارادا النقيضين فاما ان يقعا او لا يقعا او يقع احدهما دون الآخر والاقسام كلها محال لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما والترجح من غير مرجح وان لم يتخالفا فاما ان يمكن المخالفة اولا والاول محال لان امكان المحال وهو المخالفة هنا محال والثاني ايض محال لاستلزامه عجز الواجب اذ ليس المراد من العجز الا عدم القدرة على مقدور بواسطة معارضة الغير والعجز على الواجب محال وسيجيء ولا يرد على هذا شيء من المناقشات الآتية بحمد الله تعالى **الثالث** يمتنع وجود الهين والاكان كل منهما قادرا على مقدور وان المقتضي لقادرية كل واحد منهما ذاته والمصحح للمقدورية الامكان ضرورة ان الوجوب والامتناع يحيلانها والامكان وصف مشترك بين جميع الممكنات فتشترك جميعها في كونها مقدورة لهما فيكون كل منهما قادرا على جميع المقدورات فيستوي نسبة كل مقدور اليهما وح فاما ان يقع مقدورهما ويلزم توارد علتين تامتين على معلول واحد شخصي وهو محال لانه لا يخلو من ان لا يجب بكل واحدة منهما او يجب بواحدة منهما دون الاخرى وهذان يوجبان ان لا يكونا

اَوْ واحدة منهما مستقلتين وَ قد فرضناهما مستقلتين هف اَوْ
يجب بكل واحدة منهما ويلزم احتياجه الى كل منهما لانها علة له واستغناؤه
عنها بالنظر الى الأخرى ضرورة ان كلاًّ من المستقلتين يوجب هذا
المعلول وان لم يوجد الأخرى وليس معنى استغنائه عنها الا جواز
وجوده وان لم يوجد فيلزم ان يكون في زمان واحد مستغنيا محتاجا
واحتياج شيء في وجوده الى شيء وعدم احتياجه متنافيان بالبديهة
وتوارد العلتين التامتين اى الجامعتين لجميع ما يتوقف عليه التأثير
سواء كانا موجبتين او فاعلتين مما يشهد صريح العقل بامتناعه فان
وقوعه باحدهما مانع من وقوعه بالآخر بالضرورة او لا يقع بواحد
منهما ويلزم حصول الأثر عن المؤثر وهو بديهي البطلان او يقع
بواحدة منها دون الأخرى ويقتضي الترجيح من غير مرجح لفرض
الاستواء في القادرية والمقدورية ولو قلنا في الاخيرين يلزم
الترجيح من غير مرجح امكن اما الثالث فظاهر واما الثاني فلما
تبين من تساوي طرفي الممكن وعدم الترجيح وكل هذه المحالات لازمة
على تقدير امكان تعدد الآله فيكون محالا فيكون نقيضه حقا
اعني الوحدة وهو المطلوب الرابع الواجب قادر على جميع
المقدورات لما مر والقادر يصح منه فعل مقدوره بالضرورة
فح يصح من كل منهما فعل الشيء لولا ارادة الآخر نقيضه فيما لم يقصد
احدهما فعلا لم يتعذر على الآخر نقيضه لكن تقدم احدهما على الآخر
وترجحه عليه ليس اولى من العكس فاذا استحال ان يكون قصد
احدهما مانعا من الآخر فلا يكون مانعا على تقدير كونه مانعا

هف

هف وهذا المحال على تقدير التعدد فيكون محالا وهو المط وهذا
تقرير بديع الخامس لو امكن الهان فاما ان يقع المقدورات بقدرتهما
او باحدهما او لا بواحد منهما والاول باطل لان احتياج الاثر انما يكون
لامكانه واذا اخذ مع المؤثر الآخر كان واجب الوجود فيمتنع من الاستناد
الى القدرة الثانية وكذا كونه معها يمتنع من الاستناد الى القدرة الاخرى
فيكون بكل من القدرتين واجب الانقطاع عن الاخرى فيلزم الانقطاع
عنهما على تقدير التعلق هف والثاني ايض محال لان الغرض ان
المقدور شيء واحد ووقوع التفاوت في الشيء الواحد مع استوائه
بالنسبة اليهما محال على انه يقتضي الترجيح من غير مرجح ايضا والثالث
محال ايضا والا لزم تحقق الاثر من دون الاثر على انه يقتضي الامتناع
على تقدير الوجوب لان امتناعه بتلك القدرة انما هو لوقوعه بهذه
القدرة ووجوبه بها وبالعكس فلا يمتنع هذا الا بوجوب ذاك ووجوده
ولا يمتنع ذاك الا بوجوب هذا ووجوده فلو امتنعا معا لوجبا فيلزم
اجتماع الوجوب والامتناع والنفي والاثبات وكلاهما اجتماع
النقيضين وكل ذلك ملزوم للتعدد فيكون محالا السادس لو امكن
الهان لامكن التمانع بينهما بان يريد احدهما حركة زيد مثلا ويريد
الآخر سكونه لان كلا منهما في نفسه امر ممكن وتعلق كل من الارادتين
ايضا ممكن اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين وح فاما
ان يحصل الامران فيجتمع الضدان او لا يحصل واحد منهما وكلاهما
وعلى التقديرين فهو امارة الحدوث والامكان لما فيه من شائبة
الاحتياج لانتفاء القدرة المستندة الى الذات فامكان التعدد مستلزم

لامكان التمانع المستلزم للمحال وبهذا يندفع ما قيل من جواز اتفاقهما
او امتناع التمانع والمخالفة لاستلزامهما المحال او امتناع اجتماع الارادتين
كارادة الواحد حركة زيد وسكونه **السابع** لو امكن تعدد الواجب
والمفروض التساوي في لوازم وجوب الوجود بأسرها فلكل منهما
ارادة اي مقدور كان وجودا وعدما لما مر من استواء الممكنات
بالنسبة اليهما والحاصل ان لزوم ذلك لتحقق المصحح للقادرية والمقدورية
من الوجوب والامكان فاذا امكن ارادتهما المتنافيين فاما ان يقع مرادهما
وهو بديهي الفساد او لا يقع مراد احدهما ويستلزم وقوعهما لان المانع
لكل منهما عن حصول مراده ليس مجرد كون الآخر قادرا بل حصول مقدور
الآخر فاذا لا يمتنع حصول مراد هذا الا اذا حصل مقدور ذاك و
لا يمتنع حصول مراد ذاك الا اذا حصل مراد هذا وح يرجع الى القسم
الاول او يحصل مراد احدهما دون الآخر فيلزم عدة محاذير عجز
من لم يحصل مراده والترجح من غير مرجح لاستواء القادرين في
القادرية وطرفي المقدور في المقدورية الى غير ذلك على ان وقوع
احدهما دون الآخر اما على سبيل الاختصاص وهو محال لانتفاء
المخصص او لا على التعيين فلا يكون وقوع مراد هذا اولى من ذاك
فلا يقع واحد منهما ويندرج تحت الاولين وكل ذلك لازم على تقدير
امكان تعدد الواجب فيمتنع وهو المراد **الثامن** لو تعدد الآلهة
واراد احدهما شيئا فاما ان يمكن ان يريد الآخر عدمه اولا واذا امكن
فاما ان يقعا او لا يقعا وهما بديهي البطلان او يقع احدهما دون الآخر
ويلزم العجز وهو محال لا يقال اما ان يكون ازليا وهو بط لان العجز

انما يعقل

انما يعقل فيما يصح وجوده والمخلوق لا يصح وجوده في الازل فالعجز عنه
غير معقول واما ان يكون حادثا وانما يعقل لو كان قادرا في الازل
ثم زالت قدرته فيستدعي زوال القديم وهو محال وان لم يمكن الآخر
ارادة نقيضه لزم العجز اذ ليس المراد منه الا عدم القدرة على الشيء بواسطة
معارضة الغير وقد مر تتمة في بطلانه **التاسع** لو تعدد الآلهة
لامتنع ان يكون الواجب لذاته واجبا لذاته لامتناع ان يتحقق لاحدهما
داع الى شيء ولم يتحقق للآخر لان داعي الواجب علمه بالمصلحة الداعية الى
ايجاد الممكن ولا يمكن ايجادهما له والا لوقع المقدور بين قادرين ولا
ايجاد احدهما والا لترجح من غير مرجح وكل مختار يحصل من ارادته
غيره منع كمال ارادته وايجاده لمراده فيمتنع ان يكون واجبا لذاته وقادرا
على كل مقدور لذاته **العاشر** لو تعدد لامكن ان يريدا المتنافيين
فاما ان يقعا او لا يقعا ويؤدي الى انتفاء الشيء على تقدير ثبوته
وثبوته على تقدير انتفائه لانه يلزم من وقوعهما عدم وقوعهما لان
المانع من وقوع احدهما ليس الا وقوع الآخر ومن عدم وقوعهما
وقوعهما لان المانع من وقوع احدهما ليس الا وقوع الآخر وكلاهما
محال او يقع احدهما دون الآخر وهو محال لان وقوع احدهما ولا
وقوعه ليس اولى من وقوع الآخر ولا وقوعه فان قيل المانع
لذا هو تحقق الارادة لا وقوع المراد اقول التنافي انما هو
بين وقوع المرادين اذ لا تنافي بين الارادتين ولو سلم نظرا الى ان
الحكيم يمتنع عليه ارادة المحال فانما هو بالتبع للتنافي في المرادين ولو
سلم فمنع احدى الارادتين للاخرى ليس اولى من العكس قيل

ينتقض بالمتجاذبين لشيء مع تساوى قدرتهما فانه لا يمتنع مراد احدهما و
لا يلزم منه وقوع مرادهما قلت انما لا يمتنع لو كان المراد ليس الا منع الآخر
اياه والمراد نقيض الآخر فانه يمتنع المراد قطعا قوله ولا يلزم منه
وقوع مرادهما قلت لكنه يلزم منه انتفاء مرادهما وهو في الاستحالة
والفساد كما ترى على انه انما استلزم ذلك لان المانع في كل من المتجاذبين
هو صدم الآخر عن مراده لا ارادة نقيضه الحادى عشر من التمانع
طريقة اخترعناها على مذهب الحكماء من امتناع تخلف الممكنات عن
الواجب لان صدور الممكنات عن الواجب واجب وان لم يكن موجبا
على ما نقله المتاخرون عنهم من انه مختار لكنه لامتناع مقدم الشرطيتين
في انه لم يشأ لا بد وان يشأ فجميعها يقع اما بهما او باحدهما او لا بواحد
والاقسام باسرها باطلة لامتناع توارد علتين على معلول واحد شخصى
وحصول الاثر من غير مؤثر والترجح من غير مرجح الثانى عشر
لو لم يكن الواجب موجودا لم يكن لشيء من الممكنات وجود اصلا
لكن التالى بط بالبديهية فالمقدم مثله وحقيقة الشرطية ان كل معين
من الموجودات اما ان يوجد بهما او باحدهما والاول يقتضى حصول مقدور
واحد بين قادرين والثانى يستلزم الترجح بلا مرجح لاستوائهما في
القادرية لان المصحح لها انما هو الوجوب الذاتى واستواء المقدورات
في المقدورية اذ المقتضى لها انما هو الامكان ولتساوى النسبة
بين كل مقدور وبينهما فامكان تعدد الآلهة مستلزم لامكان احد
المحالين الثالث عشر لو امكن تعدد وجود الآلهة لم يكن لشيء
من الموجودات وجود اصلا لكن التالى بط وبيان الشرطية ان

الموجود

الموجود منحصر في الواجب والممكن بفطرة العقل وانتفاء الاول للدلايل
المبينة في طريقة الحكماء وانتفاء الثانى لامتناع الممكن من غير واجب
وللدلايل التمانع المثبتة فى طريقة المتكلمين الرابع عشر لو امكن
تعدد الواجب امتنع الممكنات باسرها واللازم بديهى البطلان
والملازمة ظاهرة لان كلا من الممكنات اما ان يوجد بهما ويلزم التوارد
على ما سلف او باحدهما ويلزم الترجح من غير مرجح لاستواء المذكور
في القادرية والمقدورية وهذا النهج مخترع الخامس عشر لو
تعدد الآلهة لما امكن تكون السموات والارض وما فيهما وذلك
لاستوائهما في المقدورية بالنسبة الى كل من الالهين مثلا ولا يمكن
ان توجد بهما على سبيل التوارد لئلا يلزم معلول شخصى من علتين
فاما على سبيل التوزيع او الاجتماع ويلزم من الاول ان يكون كل
منهما كل العلة التامة للجزء منهما مع ما فيهما ومن الثانى ان يكون جزء
العلة التامة للكل وهما محالان لاستلزامهما امتناع مجموع هذا العالم
المشاهد بدون تحقق التعدد لانتفاء كل العلة التامة للجزء او جزء
العلة التامة للكل وعدم تكون هذا المشاهد كلا او بعضا قطعى
البطلان والدلايل من هذا الباب خارجة عن الحد والاحصاء و
الحد والاستقصاء فان كل ذرة من ذرات المصنوعات وكل نفس
من انفاس المخلوقات دليل كاف شاف على الوحدانية وطريق
واف فى الوصول الى الصمدانية ظاهرة المنار لامعة الانوار في الدلالة
على تفرد الخالق وبهذا ينكشف لك ان الطرق الى الله تعالى بعدد
انفاس الخلايق فيدل على نقض هذه الطرق المذكورة لانك خبير بانك

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

بانّ منها ما اخترعناه على وجه ظاهر التقريب وبعضها قررناه على نهج بالغ
في التنقيح والتهذيب لا يحوم حوله شوائب الترتيب ولا يلوث اذياله ناش
التعسّف والعيب ومنا احد بطيين على العيب انما يلزم المحذور لو
وقعت المخالفة اما لو لم تقع فلا سلمنا لكن انما يلزم لو امكنت فرعا
امتنعت فلا يلزم ح وليس لكم التمسك بالقياس على حال الانفراد بان
كلا من الالهين حالة الانفراد يصح منه ارادة تحريك زيد وتسكينه
فمع الاجتماع كذلك لاستناد صفاتهما الى الذات فيمتنع فيها التغير
فيقطع بجواز المخالفة لكونه في حيز المنع وسنده انه لو انفرد احدهما
صح منه ايجاد الحركة كما يصح من الآخر ايجاد السكون لو انفرد ايضا
مع الامتناع حال الاجتماع فقد تعذر فيه ما قد كان ممكنا حال
الانفراد فلم لا يكون في الارادتين كذلك سلمناه جواز المخالفة لكن
لولا المانع وهو من وجهين احدهما كون الآلهة حكيما فلا يفعل في شيء الا
ما يقتضيه المصلحة فلا يريدان الا وجها واحدا فيمتنع المخالفة وثانيهما
عموم علمه فيستحيل ان يريد الا ما هو معلوم الوقوع لامتناع العبث و
السفه فلا يريدان غير ما علم وقوعه سلمنا صحته وقوع المخالفة لكن
للخلوف المذكورة انما تبتني على وقوعها لا على صحتها فلا بد من الدلالة
على استلزام التعدد لوقوع المخالفة ويجاب بان جواز المخالفة
قطعي لان كلا منهما حالة الانفراد يصح منه ارادة الحركة وارادة السكون
فمع الاجتماع يجب القول بصحتهما لان كلا من الصحتين ان لم يستند
الى الذات فلا تتغير النسبة ولان زوال احدى الصحتين بالاخرى يتوقف
على تنافيهما بنحو من انحاء التنافي واذا لم يتحقق لم يكن تاثير حصول

الطعنة

احدهما في عدم الآخر اولى من العكس فلا بد من زوال كل من هاتين
الصحتين بالاخرى وهو محال لان المؤثر في عدم كل واحدة من
هاتين الصحتين وجود الاخرى والعلة واجبة الحصول عند حصول
المعلول فلو عدمت الصحتان معا لزم من عدمهما معا وجودهما معا
وهو محال فاحش فعلم زوال احدى الصحتين عند اجتماع الالهين فيثبت
بل المخالفة والاستناد الى استحالة ايجاد الحركة والسكون حالة الاجتماع
مع امتناع كل منهما حالة الانفراد ممنوع فيا ليس مع الفارق اذ لا تنافي
بين الارادتين في المتنافيين كالقدرة عليهما بخلاف المقدورين و
المرادين المتنافيين فهو عين دليلنا لثبوت القدرة من كل منهما عند
الانفراد فان بقيتا بعد الاجتماع جاءت المحاذير في التمانع والا لزمت
المفاسد من تنافي الصحتين فمنه ايضا يعلم ان وجود الالهين مثلا
يفضي الى هذا المحال ايضا ومعارضته بحكمتهما فلا يريدان الا وجها واحدا
مدفوعة بانه مع وجوب رعايتهما منشأ المصلحة فانها ان امكن المخالفة
فيتاتى التمانع على انه ربما كان المصلحة لكل منهما في طرف فان المصلحة
من الامور الاضافية المختلفة باختلاف الازمنة والامكنة والاشخاص
والاحوال فلم لا يختلف باختلاف الفاعل هذا والمصلحة قد تكون في
الطرفين ومراعاة المصلحة لا تنافي صحة المخالفة وان لم يمكن المخالفة
لزم الجبر ومعارضته بالعلم بكونه محال الامتناع من ارادته قلنا العلم بمحاليته
يتوقف عليهما في نفسهما ومحاليته تتوقف على ارادتهما طرفيه فلو اثر
العلم فعلاه اي تركا في الارادة جاء الدور وقولهم هذا المفاسد اعتبا
تنشأ من المخالفة لا من امكانها قلنا هنا مقدمة كلية قطعية

فان طرفي الفعل قد يستويان في المصلحة والمنفعة والمرجح الارادة منه رحمه الله

هى ان كل ممكن لا يلزم من فرضه وقوع محال فكما ان وقوع المخالفة
محال فكذا امكانها ضرورة ان امكان المحال محال فلو امكنت المخالفة
لم يلزم من فرضها وقوع محال لكنه يلزم وهى لازمة على تقدير تعدد الاله
فيكون محالا ولما بلغ جواد البلاغة الى هذه الغاية وانتهى في مراتب
البراعة حسب ما تعنيت عليه الغاية وتجاوز في مدارج الطلاقة اعلى
معارج الدراية وطمح في ميدان الرشاقة الى اقصى النهاية سنح لنا
برهان آخر حسن الوقاية عن الغواية برئ عن غيره عينة وكفاية فيكون

السادس عشر هو ان كلا من الالهين حالة الانفراد يصح منه
كل من الشيء ونقيضه والقدرة عليه مع الاجتماع اما ان يبقى في هذه
الصحة والقدرة اولا والحصر عقلي واللازم بشقيه باطل اما الاول
فلانه يلزم صحة الشيء من احدهما ونقيضه من الآخر عند الاجتماع
فيقتضى اجتماع صحة الشيء ونقيضه واما الثاني فلاقتضائه
محالين احدهما زوال الازلى ضرورة ان كلا من الصحتين ازلى و
ثانيهما تنافى الصحتين الموجب لزوال كل منهما بوجود الاخرى لان
تاثير حصول احدهما في انتفاء الاخرى ليس اولى من العكس فينتفيان
والعلة ضرورية الحصول عند حصول المعلول فيلزم من عدم كل
واحد منهما وجود الاخرى فيلزم وجودهما على تقدير انتفائهما ايضا
هف وهذان المحالان لازمان على تقدير تعدد الواجب فيكون
محالا هذا تحقيقه كما هو حقه نظفر بالبغية والمراد من النهج
السداد وغط الرشاد **وهم** **اقول** جميع ما يمكن ان
يورد على ادلة التمانع انه انما يلزم المحال لو وقع التخالف لكنه

ممنوع

ممنوع سلمنا عدم توقفه على الوقوع لكن لا نسلم الامكان لاحتمال الامتناع
لجواز كون مجرد قصد احدهما الى شيء مانعا من قصد الآخر سلمنا عدم
امتناعه لذلك لكنه قد يمتنع لكون الحكمة تمنع من التخالف لما فيه
من الفساد سلمنا لكنهما لكونهما حكيمين لا يتعديان الا ما فيه المصلحة
فلا يمكن التخالف سلمنا ذلك لكن انما يتحقق في الالهين القادرين فلا يلزم
المحال لو تعدد مطلق الاله سلمنا لكن لم لا يقع بقدرة احدهما والمخصص
اتفاق الارادتين او ان لا يقع الا بقدرة واحد منهما سلمنا لكن اشتراكهما
في وجوب الوجود انما هو اشتراك في صفة وهو لا يقتضى الاشتراك
في جميع ما عداها من الصفات حتى يلزم المساواة من جميع الوجوه
سلمنا لكن لا نم ان نسبة الممكنات اليهما على التسوية فلم لا يكون لاحدهما
بالمرتبة نسبة مخصوصة ببعض الممكنات وللآخر بالآخر فلا يلزم من
الاشتراك في الوجوب الاشتراك في النسبة الى الممكنات سلمنا لكن لا نم
ان عموم القدرة يقتضى صحة وقوع المقدور وسنده انه جل شأنه قادر
على القبائح مع استحالة وقوعها منه سلمنا لكنه منقوض بالواجب الواحد
لامكان ان يقال لم لا يجوز تعلق ارادته بوجود الشيء وعدمه بعين
الدليل والجواب الجواب ومنع تعلق ارادة الواحد بهما مشترك الورود
فلا يقدح في النقض **ايقاظ** **اقول** اما التوقف على
وقوع المخالفة فشيء لا يقتضيه شيء من ادلة التمانع بل على مجرد الامكان
وهو مقطوع به لما سبق من صحة تاثير كل من الواجبين في كل من الممكنات
وجودا وعدما للاستواء في النسبة والا لزم الترجيح من غير مرجح على
ما مر فزوال احدى الصحتين مع اقتضائه زوال ما هو ازلى كاف في

ايقاظ

امتناع فيؤدى الى لزوم استغناء كل منهما بالاخرى لو ثناوفيا ضرورة ان
زوال احدهما بالآخر ليس اولى من العكس المؤدى الى وجودهما ضرورة
امتناع تحقق المعلول مع انتفاء العلة والفرض ان زوال كل منهما انما هو بالاخرى
وفيه من المفاسد ما يلم بواد فى بطلانه بادنى تأمل ومرجح كون قصد
احدهما مانعا من قصد الآخر مع انه يقتضى الترجح من غير مرجح اذ
ليس مانعيته قصد احدهما للآخر اولى من العكس فهو يقتضى العجز ايضا
اذ ليس المراد منه الا عدم القدرة على شىء لمعارضة الغير وفيه مفاسد
اخرى سلفت قوله الحكمة تمنع من المخالفة قلت انما تمنع من وقوعها
لا من امكانها الكافى فى الخلف قوله لا يفعلان الا ما فيه المصلحة
فلا يمكن التخالف قلت المصلحة قد تكون فى الطرفين على انه يمكن ان
لا تكون المصلحة بالنسبة الى كل منهما الا فى طرف ضرورة ان المصالح من
الامور الاضافية التى تختلف باختلاف الازمنة والامكنة والاحوال
والاشخاص فلم لا تختلف باعتبار الفاعل قوله انما يتحقق فى الالهين
القادرين قلت قد عرفت ان الاشتراك فى الوجوب الذاتى
يقتضى الاشتراك فى جميع لوازمه والمصحح للقادرية هو وللمقدورية
الامكان قوله لم يقع بقدرة احدهما والمخصص اتفاق الارادتين
قلت اتفاقهما على وقوعه بقدرة احدهما ليس اولى من الاتفاق
على الوقوع بقدرة الآخر على ان امكان الاتفاق لا يخرجه عن حيز
امكان عدم الاتفاق فيبقى تحت حيطة امكان الاختلاف قوله
الاشتراك فى وجوب الوجود اشتراك فى صفة قلت
وجوب الوجود اما نفس الماهية او لازم لها وايا ما كان فالمشاركة

فيه

فيه مشاركة فى سائر اللوازم ضرورة امتناع تخلف العلة عن المعلول
او الملزوم عن اللازم فيستلزم الاشتراك من جميع الوجوه ومنه يعلم
امتناع ثبوت الخصوصية لواحد منهما الى شىء من الممكنات دون الآخر على
ان المصحح للقادرية والمقدورية انما هو الوجوب والامكان والمستوى
بالنسبة اليهما هذا واحتمال الخصوصية معارض باحتمال عدمها فيبقى امكان
الترجح من غير مرجح الواقع بلزوم التخلف بحاله لان امكان المحال محال والنقض
بالواجب الواحد مما تضحك منه الثكلى لان وقوع طرفى النقيض من المؤثر
محال فى حد ذاته مع قطع النظر ان يتعلق به قدرة والامتناع فى المتعدد
انما نشأ بعد اعتبار تعلق ارادتهما فالفرق اوضح من فلق الصبح ومن
هنا لزم الخلف لافضاء التعدد الى امتناع ما كان ممكنا لولاه وما استلزم
المحال محال وهذا ما لو انصفت لعلمت انه اللب اللباب والعذوق القصوى
لاولى الالباب لم نغتر بالتزيين بصفحات الدفاتر ولا ينقاد عن الاذعان
اليه الا كل ذى فهم قاصر وبقاؤه مع الافهام الدقيقة تحت نقاب
الاحتجاب والتحجب عن الاذهان العميقة وراء حجاب لا يدفعه عن
الحلول فى ساحة القبول وخفاؤه على وعدم بروز مخدراته
لبعض الفحول لا يوجب انحطاط نسبته الى الافول فان المعيار ما تقدر
صيارفة العقول من التبر التام العيار من المعقول وشابوب الفيض
يجل عن الغيض بل هو ساكب هطول لا حرمان منه الا لضعف القوابل
فى القبول كذا يترك الحسنا من بات معرفتها بها منتهاها ليس تمكنه المهر
فكيف يخفاء على من خرط نفسه فى سلك اولى التحصيل بالجريرة و
الفضول الذين قعد بهم سوء التوفيق عن الحصول على سعادة الوصول

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

الى اقتباس انوار الفروع من الاصول فان عاب فلا عيب وان ارتاب
فلا ريب كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا و بغضا انه لذميم وانت
اذا لاحظت القواعد والاصول علمت الحاصل من المحصول و بعد
ظهور المقصود فالمناقشة في العبارة ليس من داب المحصلين و
المناقشة بالتفلت بمقاليد التشنيع بعبارة الغير دين المقلدين
فهو كالمتحير لحيته جاره وسلامة التشنيع بالمكنف في وجاره ترق
الى وادي العقيق بنحي اللوى ودع عنك ذكر الربع من ايمن الحمى
ودع كل قول غير هذا فانه هو الصابح الاصلي والاخر الصدا

السابع عشر المكن لا يوجد من نفسه بالضرورة فلا بد له من
موثر وتاثيره فيه ليس حال الوجود والا لزم تحصيل الحاصل فهو حالة
العدم فيكون مسبوقا بالعدم فيكون حادثا اذ لا نعني بالحادث الا
ما يسبق عدمه على وجوده سبقا لا يجامع المتقدم المتاخر فلا يكون
المؤثر فيه موجبا فيكون مختارا ولان الاختيار صفة كمال وعدمه صفة
نقصان وهي مقدمة ظاهرة عند جميع العقلاء والواجب منزه عن
النقص قطعا فاذا اراد احد الواجبين ايجاد ممكن فاما ان يمكن للآخر
ارادة ابقائه على العدم ام لا ومن الثاني يلزم العجز لان عدمه في
حد ذاته ممكن ولا مانع له الا اختيار الآخر طرف النقيض ومن الاول
امكان التخالف فاما ان يحصل مرادهما ويجتمع النقيضان او لا
يحصل مراد واحد منهما ويرتفعان او مراد احدهما دون الآخر
ويلزم عجز الآخر والثلث محالات لازمة على تقدير تعدد الآلهة فالملزوم
مثلها فنقل المختار الشق الاول ولا عجز لانه عدم القدرة على الشيء

والاستحالة

والاستحالة تعلق الارادة بالشيء لا يستلزم انتفاء القدرة واجيب بانه يلزم
العجز في الارادة لان هذا الطرف في حد ذاته ممكن والفرض ان ذاك
لا يمكنه ارادته فيقال عليه ارادة ذلك الطرف ممكنة بالذات وممتنعة
بسبب تعلق ارادة الآخر بالطرف الآخر وامتناع تعلق ارادة الشيء
بالطرف الممتنع بالغير لا يقتضي العجز فانه يستحيل تعلق الارادة بوجود شيء
بشرط عدمه ولا يلزم منه العجز اقول —— قد بين غير مرة ان مانعية
ارادة احدهما لاحد الطرفين ليس اولى من مانعية ارادة الآخر للطرف
الآخر فيستحيل امتناع احد الطرفين بتعلق شيء من الارادتين والا لزم الترجيح
من غير مرجح وقوله وامتناع تعلق الارادة بالشيء بالطرف الممتنع بالغير
لا يقتضي العجز قلنا مسلم لو امتنع بنحو من انحاء الامتناع غير تعلق الارادة
اما قوله لانا لا نريد بالعجز الا عدم القدرة على المقدور للمعارضة الغير و
الاستيناس له باستحالة تعلق الارادة بوجود شيء بشرط عدمه غير
ملايم لا نرى والمحال بالذات لان استحالة اجتماع النقيضين ذاتي و
ثانيا ان امتناعه ليس للمعارضة بل لاشتماله على رد الامتناع ويمكن تقرير
البرهان بوجه لا يتطرق بر هذه الخدشة وهو انه لا يخلو ان يكون في
قدرة وارادة احدهما ضعف اولا فان كان لزم النقص والا فطرفا
الممكن ممكنان فيمكن تعلق ارادة احدهما بطرف وارادة الآخر بالآخر
فاما ان يقعا او لا يقعا فيجتمع النقيضان او يرتفعان او يقع احدهما
دون الآخر فالعجز على من لم يحصل مراده والترجيح من غير مرجح اذ
المفروض ان لا تفوق في ارادة واحد منهما وقدرته ويمكن تقريره
بوجه آخر وهو انهما قادران على جميع الممكنات فان لم يقع ارادة احدهما

بعلمنا

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب Alefbalib.com

احد الطرفين من تعلق ارادة الآخر بالآخر فيمكن تعلق ارادته به ويلزم
احد المحالات الثلث السالفة وان منع لزوم الترجيح من غير مرجح لانّ
منع ارادة احدهما الآخر ليس اَولى من العكس **الثامن عشر** انّ
الوحدة ابيّنة صفة كمال وعدمها نقص وهي قضيّة ظاهرة على جميع العقلاء
وهو تعالى منزه عن النقص البتّة فلا يكون له شريك قطعًا وهو المط
هذا ما يمكن ان يقال وفضاء المنع واسع المجال فخذ ما صفى ودع
ما كدر من المقال فانّ التشبث بعواصف التّلال العقيل والقال ليس
من وظيفة من يعرف الرجال بالحق بل من يعرف الحق بالرجال
واذا تجاوزت المجاز ونظرت بعين الحقيقة ميّزت بين الهداية
والضلال وعلمت انّ ما حررناه وقررناه مما لا تشقاحم الشبهة بحالٍ
ومن الله التوفيق وعليه الاتكال في المبدا والمآل وليس الا منه العصمة
في الاقوال والاحوال والطرايق والافعال **الفصل الثالث**
الطريقة الثالثة وهي الطريق القرآني والمنهج الفرقاني فانه بحر لا تفنى
عجائبه ولجّ لا تنقضي غرائبه من طلب الهدى وجده في ظواهره وخوافيه
ومن طلب العصمة من العمى وجدها في منشوره ومطاويه فيه تبيان
كل شيءٍ وشفاء من الحيرة والغي ودواء من العيب والعي ولنذكر
فايدة نافعة هي ان الدليل النقلي هل يفيد القطع ام لا ذهب المعتزلة
وجمهور الاشاعرة الى الثاني لافتقاره الى نقل اللغة والنحو والتصريف
وعدم الاشتراك والمجاز والتخصيص والنسخ والاضمار والتقديم
والتاخير والمعارض العقلي لوجوب رد النقل اليه لاستحالة اعمالها
وترجيح الفرع الذي هو النقل لاستلزامه لفساد اصله المستلزم

لعناده

لعناده وكلها ظنيّة فبالاولى ان يكون ما يتوقف عليها ظنيًّا ومنهم من
اثبت قطعها في الشرعيات وفسّرها بعضهم بانها امور يجزم العقل بامكانها
وجودًا وانتفاء ولا طريق له اليها وجزم الرازي بعدم جواز التمسك
بها في العقليات وبنظر آخرون والحق ما عليه المحققون
وهو الاول لانها قد تقترن بقرائن مشاهدة من المنقول عنه او متواترة
يقطع معها بانتفاء ذلك الاحتمال وذلك من الاوليات والتشكيك فيه
سفسطة كما في محكمات القرآن العزيز والمتواتر من السنة المطهرة
اذا تمهد ذلك تبيّنت انّ ما ذكره بعض الدواني والقاضي ممن اخذهم
الشيطان بالاقدام والنواصي الناكبين عن الصراط المستقيم والمنحرفين
عن الطريق القويم ممن قدح في الادلة العقلية في التوحيد والتجا
الى الطرق النقلية الغير الوافية مطلقا او في المطالب العقلية
بزعمهم على شفا جرفٍ هارٍ من الشرك واعلم انّ الادلة السمعية
مما يمكن ان يتمسك بها في كثير من مسائل التوحيد سواء الوحدانية
او غيرها فان ما لا يتوقف على صحة النقل يمكن التمسك به فيه كما هو
محقق في موضعه حتى جعل جل من الاجلاء المدار والمعول على
في هذا المطلب على النقل وكثير من الفضلاء اشار ببيان انه اسلم
الطرق في البيان اليه فهنا آيات هي على اثبات هذا المطلب
آيات وفي لمعان اشعة بيانه منتهى الغايات تحقق لها في حيث
التحقيق عند المطاولة الى المصاولة آيات **الاولى** مثل انّما الهكم
الهٌ واحدٌ وما من الهٍ الا الهٌ واحدٌ ربّ المشرق والمغرب لا اله
الا هو لقد كفر الذين قالوا انّ الله ثالث ثلاثةٍ انّما هو الهٌ

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

واحد وقوله علت كلمته لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
اى لا تتخذ وا من مسمى الاله اثنين سواء كان من نوع واحد او نوعين
ولكونه المراد لم يقتصر على لفظ الالهين لئلا يذهب الوهم الى امكان
كون المنهى عنه اتخاذ الهين متفقى الحقيقة ويكون اتخاذ مختلفيها
مسكوتا عنه او العكس وينعكس المسكوت عنه واذا كان المنهى اذا
نفى التعدد وهو ان لا تتخذوا مسمى الاله متعددا لم يذهب الوهم الى
ذلك كما لا يذهب الى ان المنهى عنه انما هو اتخاذ الاثنين لا الزايد
عليهما حتى يكون لفظة انما الدالة على الحصر لدفعه لان ذلك الوهم
انما يمكن لو قيل اثنين فقط وبالجملة فقد فسر الالهين باثنين كما فسر
الاله بالواحد لئلا يتوهم كون الاثبات للالهية دون الواحدية
مع ان المراد الثانى بيانا لما هو الاصل فى الغرض من نفى الاثنينية
فى الاول واثبات الواحدية فى الثانى وحاصل الكلام فى الاول
لا تتخذوا اثنين من مسمى الاله وليس المنهى اتخاذ الاله مقيدا
بالاثنينية كما ان فى الثانى هو واحد فى الالوهية لا انه اله متصف بالواحدية
واى نظم يمكن وروده بهذه الصراحة وقول بعض الاوغام و
النص انما يدل على نفى الشريك لا على امتناعه من سوء الافهام **الثانية**
قوله عز قائلا شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم
قائما بالقسط فانها تدل على الوحدانية من وجوه **الاول** شهادته اى
الذات المقدسة سواء قيل ان الله اسم للمفهوم الكلى المنحصر فى جزئى
او للجزئى الحقيقى فيكون علما ضرورة ان الشاهد انما هو الذات المقدسة
التى هى مظهر هذا القول ومصدر هذه الشهادة والضمير

في

فى المستثنى عايد اليه **الثانى** نقله جلت عظمته عن الملائكة
الذين قطعت البراهين بعصمتهم تلك الشهادة **الثالث** نقلها
عن اولى العلم اى اليقين لا اباء المقام شيئا سواه ولامتناع
تحقق الشهادة الا به ولتبادره وقد اسندت اليهم معلقة
على وصفهم بالعلم وفى الاية اشارة لطيفة الى ان فى العقل
ما يدل عليه مستقلا على الوحدانية ولهذا افردهم تعالى ذكره
بالذكر فى اسناد الشهادة اليهم معلقا لها على وصفهم بالعقل ولو انحصر
فى النقل لرجعت الى شهادة رسل السمع وفيها شهادة صريحة على شرف
العلم واهله فقد قرنهم تعالى بنفسه متمدحا بشهادتهم على وحدانيته
وفى مثل ذلك فليتنافس المتنافسون **الثالثة** قوله جل
شانه قل هو الله احد ان قلت دلالتها على التوحيد مع دلالة
الكلمة الطيبة عليه مما لا يجتمعان فان كان كليا قدح فى الثانية
كما سيأتى وان كان جزئيا قدح فى الاولى لعدم الفايدة فى العلم اذ لا
يقال زيد واحد فان المراد لا فراد لهذا المفهوم الا واحد لا ان هذه
الذات المتشخص واحد قلت على تقدير التشخصية يمكن ان
يكون ارادة الكلية جريا على معتقد من امره صلى الله عليه وسلم بالقول لهم
ويكون التقدير من تزعمون كليته فهو متشخص على انه على ذلك
التقدير يفيد الوحدانية لوجوه احدها ان ضمير هو يعود الى
مفهوم الواجب او المعبود بالحق فيفيد حصره فى فرد فيكون
فصل افراد وثانيها ان يعود الضمير الى الذات المتشخص
المعبود بالحق ويكون المراد ان الله هو المختار للعبادة لا من

وتجنبتم عبادتكم اليه وان قلتم بفردية الواجب ويكون رد المنافي زعمهم من ان فرد الواجب غير معتقد اهل الحق ويكون قصر قلب وان كان منهم من يقول به ويقر بوحدانيته لكنه لما وصفه بما لا يليق به فكانما انقص افراده والحاصل ان الاله بالصفات التي يصفونه بها غير المعبود بالحق وبهذا ينكشف لك حال الاشاعرة وعلى هذا فانه وان وقع الاتفاق على الشخصية لكن النزاع متحقق في موردها ويكفي ذلك لصحة الحمل على ابهار بما وردت ردا على من يطلق لفظ الجلالة على غيره لانه خلاف الواقع او لدفع توهم ذلك فكانما قيل لا يطلق على غير الذات المقدسة لانه واحد وثالثها ان المحمول انما هو احد ويكون لفظ الله بدلا من الضمير فالمقام في الكلمة الطيبة لاثبات الواحدية وهنا لاثبات الاحدية التي هي اخص منها على ما بين في موضعه من ان معنى الاحد من لا يشارك غيره في ذاته ولا صفاته ولا تركب فيه بوجه من الوجوه بخلاف الواحد فاختلفا الرابعة فاعلم انه لا اله الا الله وفيها امره بالعلم بالوحدانية والله لا اله الا هو وغيرهما مما هو من هذا القبيل ان قلت على ما زعم صاحب مفتاح التلخيص من ان لفظة الجلالة اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي وان انحصر في الخارج في شخص واحد لدليل يدل عليه وذلك لا يمنع كليته بخلاف مفهوم العلم فانه جزئي حقيقي لا يبقى في الاية دلالة على انحصار الالوهية في الذات المقدسة وقصرها عليها لان المعنى ح لا اله الا واجب الوجود او المستحق للعبودية ويؤيده افادة قل هو الله احد التوحيد قلت

حرز

هذا وهم قطعا والا لما افادت الكلمة الطيبة التوحيد الا بملاحظة امر اخر من خارج عهدا وغيره لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة فلا يفيد التوحيد قطعا على ان المستثنى منه اما المعبود بالحق ويلزم استثناء الشيء من نفسه وهو ظاهر البطلان على ما بين في محله او المعبود مطلقا وهو الحق في البطلان لكذبها لاستثنائه لكثرة المعبودين بالباطل لكن التالي بطل اتفاقا فالاله المعبود بالحق والله الذات المتشخصة ويصير المعنى لا مستحق للعبودية الا الله على انه على تقدير كونه لمفهوم الواجب فلا يمكن ان يراد هنا منه الا الذات المتشخصة تفصيا عن ذلك المحذور وان قلت اذن يمكن ان يكون دلالته على الذات المتشخصة لهذه القرينة فليس نصا في انه حقيقة لها قلت لا ريب في غلبته فيها هذا والمجاز على خلاف الاصل وهذا من شواهد الحقيقة كما يشهد له المذهب المشهور المنصور عند الخليل ومتابعيه وان اختلفت في اسم الجلالة انه على عشرين وجها نص عليه في القاموس وما احسن ما قيل وكانما اشرق لمعتقدين المسمى على الاسم فتحير في الاسم كما تحير في المسمى ومن هذه المقولة الكلمة الطيبة التي جعلت راس الاسلام ومفتاح الايمان التي لا تتحقق لمكلف اقرار بالملة الحنيفية الا بها واله صفة عند الراغب واسم جنس عند صاحب الكشاف لانه يوصف ولا يوصف به مبني على الفتح لانه اسم لا التي لنفي الجنس وانما بني لتضمنه معنى من اي ما من اله مرفوع على البدل من اسم لا ومحمول على المحل لامتناع الحمل على اللفظ لان عمل لا بواسطة معنى النفي

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

والاستطراد وخبره محذوف ومن لطايف نكات هذه الكلمة بناء على
اصول علماء المعاني والبيان حذف خبر لا ليذهب الذهن كل مذهب
ويحضر كل مفهوم في حضرة ذي العزة عز شانه لانه لما انحصر الوجود الحقيقي
فيه انحصرت توابعه فيه ايضا فيقبل النحو ان يكون الاستثناء مفرغا واقعا
موقع الخبر لان المعنى نفي الوجود عن اله سوى الله لا نفي مغايرة كل اله
عن الله اقول ——— بل المدعى نفي مغايرة اله لله على ما مر من انه
واحد في الالوهية لا انه اله بصفة الوحدة وههنا مباحث

الاولى قد تقرر في النحويات المستثنى اذا كان واقعا بعد الا في كلام
غير موجب نحو ما جاءني القوم الا زيد جاز فيه النصب على
الاستثناء والاعراب بالبدلية عن المستثنى منه فالرفع في
الصورة المفروضة يصير القوم في حكم الساقط ويصير التقدير ما
جاءني الا زيد ويلزم عدم مجيء احد غير زيد ولهذا امتنع الحمل على
البدل فيما لو رفع بعد الا في كلام موجب لكون المبدل منه في حكم
الساقط فالتقدير اذن جاءني الا زيد فيستلزم مجيء كل احد من
العالم غير زيد وهو باطل قطعا والمالكي انما جوزه في كل موجب بمعنى
النفي نحو صمت الا يوم الجمعة اذ معناه لم افطر و ... حيث ان
لفظة الجلالة في كلمة التوحيد من الصورة الاولى مرفوعا على البدلية
والمبدل المستثنى منه كالساقط فتقديره لا ممكن او لا موجود الا الله
على اختلاف تقديري الخبر فيقتضي عدم امكان او عدم وجود
غيره تعالى وهو مع بطلانه في نفسه بالبديهة غير مراد من
كلمة التوحيد فان المراد منها نفي الشركة في الالوهية لا نفي الشركة

في الوجود

في الوجود والامكان قلت قد يستغني عن تقدير الخبر لاغناء النفي
عنه والمراد انتفاء اله سوى الله على ما يحكى عن بني تميم في خبر لا فلا
يفيد الا نفي الشركة في الالوهية ليس الا وبهذا يكفي مؤنة دفع كثير
من الشبه **الثانية** ان الخبر المحذوف ان كان ممكنا بالمعنى العام
لان نفيه نفي الوجود من غير عكس ضرورة انه اعم لم يدل على وجود الله
بل على امكانه وان كان موجودا او في الوجود لانه ورد ردا لخطا
المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولقرينة نفي الجنس
لدلالته على نفي الوجود دون الامكان ولان التوحيد بيان اثبات
وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه ونفي امكان غيره فانما يدل على
نفي وجود غيره لا على نفي امكان معبود بالحق غيره قيل انما حذف الخبر
ليذهب الذهن كل مذهب فيستلزم نفي الامكان والوجود كليهما ويلزم
اثبات كل منهما بمقتضى الاستثناء ورد بانه انما يذهب على سبيل
البدلية لا الجمع فيتأتى المحذور وعلى كل تقدير اقول ——— على كل من
التقديرين فان محذور فان تقدير موجود يدل على نفي امكان معبود
بالحق غير الله لان المعبود بالحق لا يكون الا واجبا وما ليس بموجود ليس
بواجب فنفي الوجود نفي الامكان وبالجملة فنفي وجود الواجب يدل
على عدم امكانه لامتناع انه يمكن ولا يوجد والا لم يكن واجبا وكذا تقدير
ممكن اذ لا كلام في وجود اله حتى ذهب بعضهم الى ان المعرفة ضرورية
وايضا فنفي امكان شريك له دل شيء على ارادته بعد اعتقاد وجوده
وهي قرينة حالية وكذا القرينة المقالية من الشهادة بان محمدا
رسوله لامتناع وجود رسول من غير مرسل هذا وقد عرفت ان

والذي يختار ... ان الاعتبار الخبر حقي
تقدير موجود او يمكن ويلزم ... من المحذور ... ما لكن يختار
تقدير كل منهما ولا يلزم ... من المحذور ... الذين هما عدم نفي
الشريك في الامكان او عدم اثبات المستثنى في الوجود وعدم
اثبات وجوده ... الاستثناء من الامكان لان اذا
قدرنا ممكنا ... بالاستثناء الامكان يلزم ثبوت الوجوب
له ايضا واذا قدرنا موجودا فانتفاء الوجوب ... ينتفي
نفي الامكان وذلك لتلازم الامكان والوجوب في
الواجب تعالى شانه منه رحمه الله

الوجود والامكان بالمعنى الاعم متلازمان نفى الواجب وغاية الكلام
ان القايل بان تقدير كل من الخبرين لا يفيد نفى الآخر حتى يلزم
من انتفاء الوجوب انتفاء الامكان ومن استثناء الثانى استثناء
الاول ان اراد عدم افادته مطابقة فهو مسلم لكن ليس بضاير ضرورة
ان نفى الخاص لا يقتضى نفى العام وان اراد مطلقا فم لان الالتزامية
احدى الثلث المتعارفة المعتبرة وبهذا يظهر ضعف ما قيل ان المراد
بالكلمة الطيبة نفى الشريك واما اثبات وجوب الواجب فمسئلة
اخرى حتى يمكن ان يعترض عليه بالاكتفاء النبى صلى الله عليه وآله فيهما
بها وحدها ويجاب بامكان اكتفائه صلعم بها عنهما علما منه بحال ذلك
القايل انه محقق لوجود الواجب ويظهر ضعف ما اورده بعض
الاخوان ايض وهو انه على تقدير افادة الامكان التوحيد لكنها لما لم تكن
نصا فيه لم تكن مفيدة له بل لا بد لافادتها التوحيد من اثبات افادتها
اياه على التقديرين ثم اقول ـــــــــ وقد انتقش على صحيفة ذهنك
الوقاد ان لا حاجة الى تقدير خبر اصلا فكفت مؤنة التكلفات من
راس لتخليتها بناء التشكيك من الاساس ولهذا قال صاحب الكشاف
واتباعه لا يحتاج فى هذا المقام على تقدير خبر قال الا الله مبتدء
ولا اله خبره لان اصل الله اله اى مستحق العبادة فاوردت لا
والا لافادة الحصر وسلمت مما اورده بعضهم وهو ان المقصود
من كلمة التوحيد نفى استحقاق العبادة لغير الله تع فى ذلك وان
كان مسلما فى نفس الامر لكنه عند الكفار ليس بمسلم لانهم يرون
استحقاق تماثيلهم وهياكل عبادتهم العبادة مع اعتقادهم عدم

وجوب وجودهم ويرون عبادتها مقربة اليه جلت كلمته فاعتراف
هذه الطايفة بنفى موجود مستحق لها لا يستلزم الاعتراف بنفى امكانه
لجواز ان لا يعترفوا ان لا موجود مستحقا للمعبودية بالفعل لكنه يمكن
ان يوجد شىء مستحق لها فلا يكتفى ح بها على ان صاحب الشريعة
الشريفة وساير اساطين الملة اكتفوا بها فى التوحيد واستغنيت
عما خطر لبعض الناس بلد وهو انه لم لا يكون الخبر المحذوف مستحق
العبادة فمعنى الا اله بمعنى المعبود مطلقا فمعناه لا مستحق للعبادة غيره تع
فيكون نصا فى نفى استحقاق العبادة عن جميع ما سواه ويكون مآل
هذا المعنى وتوجيه صاحب الكشاف واحدا اذ خلاصة المعنى على
التقديرين حصر استحقاق العبادة فيه جل ذكره **الثالث** المفهوم
من هذه العبارة ان لا معبود بالفعل مستحق للمعبودية غيره تعالى لان
الاتصاف بالعنوان ينبغى ان يكون بالفعل فينفى احتمال مستحق
للعبادة غيره تعالى لم يعبده الى الآن احد بحاله قلنا يحتاج الى
تمهيد قاعدة هى ان الخلاف واقع بين ائمة الميزان فى ان اتصاف
ذات الموضوع بالعنوان يكفى فيه امكانه او ينبغى ان يكون بالفعل
حتى لو قيل كل اسود كذا يحكم على كل شىء يمكن الاتصاف بالسواد او على
ما اتصف به بالفعل فى احد الازمنة الثلاثة ابو نصر الفارابى على الاول
وابو على على الثانى والمتاخرون فهموا من ظاهر كلامه ان الاتصاف
بالفعل ينبغى ان يكون فى نفس الامر لكنه نص فى الاشارات والشفا
بخلاف ذلك وان هذا الاتصاف بالفعل بوجه يعم النفس الامرى
والفرضى حيث قال ونعنى به ان كل واحد مما يوصف بج كان

موصوفا في الفرض الذهني او في الوجود فلا يحتجب عن ذلك الفطن اللبيب
المتحلي بحلية الانصاف ان على مذهبه ايضا ينبغي اخذ امكان الاتصاف
والفرق بين المذهبين بمجرد زيادة الاعتبار في مذهب ابي علي فانه مع
الامكان اعتبر الاتصاف بالفعل ولو فرضا والفارابي لم يعتبره اذا تمهد
ذلك فلا يتأتى على شيء من المذهبين ذلك السؤال لان القضية سالبة
وهي تصدق بانتفاء الموضوع فهنا تصدق في نفي الوهية غير الله اذ لا فرد
للاله ممكن غيره تعالى لان مفهوم هذه الكلمة نفي استحقاق الالوهية
عن جميع الافراد الممكنة الاتصاف بالمعبودية غير الله تعالى لا يقال ينبغي
هذا الكلام في مثل هذا المقام على التفاهمات العرفية لا على التدقيقات
الفلسفية والمتبادر من لا ضارب في الدار لا ضارب في الدار في
عرف اللغة لا ضارب بالفعل في نفس الامر فيها لانا نقول
انما هي نص في شأن من يعتقد وجود آلهة بالحق غيره تعالى كالمشركين
ولو اعتقد شخص امكان وجودها مع قوله بنفي وجودها في الحال
التزمنا في حقه عدم الاكتفاء بهذه الكلمة لكونها فيه واغير لجميع
انواع الكفر بل للشرك في الالوهية بالفعل لا بالامكان كما صرحوا بانه
لو كفر احد لسلب شيء من صفات الكمال او انكار الرسالة المصطفوية
او رسالة احد الرسل او شيء من الاحكام الدينية لا يصير مسلما الا
بالاذعان الى ما انكره واكتفاؤه صلى الله عليه وآله بهذه الكلمة بناء
على ان كفر من اكتفى منهم بها انما كان بحسب الشرك وبهذا يظهر
انه يمكن اختيار ان الخبر المقدر موجود ويندفع المحذور الوارد عليه
بهذا الطريق هكذا قيل اقول وبما حققناه من ان

الاله

الاله بمعناه اي المستحق للعبودية ولا خبر فلا يرد شيء مما ذكر اصلا فان المعنى
لا مستحق لها غيره عز وجل على ان نفي الفعلية في الواجب نفي للامكان
لتلازمهما في الواجب وانما ورد هذا على من حمل المعبود على اطلاقه و
قدر الخبر مستحقا للعبودية كما حكيناه وبهذا الترياق الفاروقي من
غير اعراق شفاء للسعة التمويه على الاطلاق لما فيه من تنقيح الاغلاق و
تفتيح الاغلاق في الخامسة قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا وجعلها بعضهم اقناعية والملازمة فيها ظنية جريا على الطريق
العادية كما هو اللائق بالمقامات الخطابية كما اشار اليه في قوله تعالى
ولعلا بعضهم على بعض من المغالبات العرفية والحق ان الملازمة فيها
قطعية وهو من المحاسن المعدودة من الصناعات البديعية المسماة على
لسانهم بالطريقة الكلامية وهو ان يأتي البليغ على ما يدعيه بحجة مؤلفة
على القوانين المنطقية كهذه الهيئة الجليلة فانها قياس استثنائي ذكرت
مقدمته الشرطية وحذفت رديفته الاستثنائية وهي استثناء
نقيض التالي لينتج نقيض المقدم بمقتضى القواعد الكلية اقول
ومما يمكن ان يورد على ظاهرها ابحاث الاولى قيل ان مقتضى
لو وضعا انتفاء الثاني في الماضي لانتفاء الاول فلا يدل الا على
انتفاء الفساد في الزمان الماضي لانتفاء التعدد واجيب عنه بان
لو وان اقتضت ذلك نظرا الى الوضع لكن الاستعمال اخرجها عن
تلك الخصوصية لاستعمالها في انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط مطلقا
من غير اختصاص بشيء من الازمنة قلت وقد نص على هذا
الاستعمال اعني الانتفاء مطلقا اهل اللغة ايضا الثانية يمكن ان

يقال تعليق الفساد انما هو على كون الشريك وتحققه لا على امكانه المقتضي
نفيه للامتناع ونفي الوقوع لا يقتضي نفي الامكان فاقول
نفي التكون والامكان في الواجب مثلا زمان فان الواجب يمتنع
عدمه مطلقا بالضرورة لما تقرر من وجوب تعاكس الوجوب و
الامتناع فلا فرق بين ان يقول لو كان او لو امكن **الثالثة** تخصيص
التكون فيهما فلو كان في احدهما لم يستلزم الفساد ولا امر يترتب على ان
ذلك على قصد الاتحاد والتدبير لامتناع الظرفية الحقيقية في
حقه تعالى اي لو كان لهما موجد ومدبر الا الله لفسدتا قلت
الحكم فيهما انما وقع على الجميع لا على المجموع من حيث هو ضرورة ان
المراد لو كان لهما مدبر لما ذكر من استحالة الاخذ في معناها اي كل
منهما ومثله لو كان لهذه الامور غيري لفسدت اي لو احد منها و
للاشتراك في موجب الفساد على انه على تقدير ارادة الظرفية توسعا
فان منا في احدهما في المجموع قطعا **الرابعة** عدم اقتضائها
نفي مدبر عن غيرهما للتخصيص بذكرهما **الخامسة** عدم اقتضائها
لنفي واجب آخر غير مدبر لشيء من المخلوقات اصلا فان الالوهية
لا تقتضي حتم الخلق كما يومي اليه الحديث القدسي كنت كنزا
مخفيا فاردت ان اعرف فخلقت الخلق وايضا فامتناع
تخلف الخلق انما يتم على مذهب الحكيم اقول الاية الكريمة
ناظرة الى التمانع على تقدير تعدد الالهة فيقضي الى عدم امكان
العالم بل شيء من الاشياء فضلا عن تكونه فضلا عن فساده
اذ لا امكان فلا تكون اذن فلا نظام فلا فساد لكن التالي باطل

بالبديهة

بالبديهة والملازمة مقررة في دلايل التمانع وبهذا يعثر على ضعف
ما قيل من تخصيص الاية بنفي تعدد الواجب المؤثر فيهما كما يتبادر من
قوله فيهما ويراد من فسادهما على هذا عدم التكون وتكون الملازمة
قطعية لاستلزام الالهة المؤثرة امكان التمانع في التاثير المستلزم
لامتناع تعدد الواجب المؤثر فيهما المقتضي لعدم تكونهما ضرورة ان
تاثير الواجبين فيهما اما على سبيل التوارد فاما على سبيل الاجتماع
او التوزيع فيلزم عدم تكون الكل او البعض على تقدير انتفاء احدهما
لانه اما جزء علة تامة للكل او علة تامة للجزء فيلزم فسادهما
بمعنى عدم تكون هذا المشاهد منهما كلا او بعضا وهو باطل فان نفي
هذا العدد الخاص من الشريك ليس بكاف قطعا وضعف ما قيل
ايضا من ان امكان التمانع لا يستلزم الا عدم تعدد الصانع وهو
لا يستلزم انتفاء المصنوع على انه يرده منع الملازمة ان اريد عدم
التكون بالفعل ومنع انتفاء اللازم ان اريد بالامكان لما عرفت من
ان التعدد يؤدي الى امتناع المصنوع هذا وقد قيل بجواز رجوع
الضمير في لفسدتا الى الالهين باعتبار الفطرة الالهية وان كان لا يخلو
عن بعد لاستلزام التعدد التركيب المقتضي للامكان المنافي للالوهية
اقول وعلى هذا التقدير يمكن ايضا عود الضمير الى
السماء والارض لان امكان الواجب يؤدي الى انتفاء المقتضي
لعدم تكونهما ومن هذا يعلم جواب الخامسة لافضاء التعدد الى
جواز التمانع المحال لما سلف من ان الاشتراك في وجوب الوجود
اشتراك في جميع لوازمه لوحظ تاثير الالهة او لم يلاحظ **السادسة**

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

تعليق الفساد على تحقق الآلهة والظاهر انها جمع لظاهر قوله ثم حكاية
عن بعضهم اجعل الآلهة آلها واحدا وانتفاؤها لا يقتضي نفي لا آله
ضرورة ان نفي الخاص لا يقتضي نفي العام اقول ــــــــ يمكن ان
يقال يمنع كونها الجمع اولاً وعلى تقديره يمنع كونها هنا له ثانيا الاستلزام
الآخر مع الله الجمع نظرا الى المركب منهما فانه واجب معبود فيلزم من
اثبات شخص غير الله جل ذكره اثبات ثلاثة فثبوت الثلاثة لازم لتحقق
الاثنين فنفيها مستلزم لنفي الاثنين ضرورة ان انتفاء اللازم انتفاء
الملزوم على ما قيل ثالثا لكن يعزب عنك ان هذا المجموع عين الاثنين
فكيف يغايرهما حتى يتحقق الجمع وان النحي استعمال الجمع في الاثنين
فمع انه عدول عن الدليل فاحتمال الثلاثة نصيد منه عن ان يكون المراد على
انه ضن في الاقل ويمكن توجيهه بان اقل ما يصدق عليه لفظ الجمع
ويستعمل فيه ولو مجازا الاثنان وان قلنا انه حقيقة للثلاثة والمراد
بالآية ما يستعمل فيه لفظ الجمع مطلقا ولا يتحقق انتفاؤه الا بانتفاء
جميع اقسامه ولا يمكن الا بانتفاء الاثنين رابعا وبانها في معرض
التمدح ولا يتم الا بنفي الشريك مطلقا خامسا وبالاشتراك في لزوم
الفساد وان لم يكن منطوق الآية سادسا ولتعليق الحكم بالفساد
على نفس المغايرة الحاصلة بنفس التعدد سابعا ومن ان مفهوم
الواجب اما جزئي حقيقي او كلي لامتناع الواسطة ويلزم الكثرة
لان الكلي يمكن وجود افراد غير متناهية له والواجب متى امكن وجب
لاستحالة العدم عليه فالاثنان وما فوقهما فيه متلازمان فيلزم
من امكان ما فوق الواحد امكان ما فوق الاثنين ونفي اللازم نفي

الملزوم

الملزوم ثامنا ان قلت ما النكتة في ايثار الجمع على المفرد حتى يحتاج
الى هذه التوجيهات قلت لما تعذر الاستثناء بالا لعدم شمول ما قبلها
لما بعدها بيقين الذي هو شرط للمتصل وعدم خروجه عنه بيقين الذي
هو شرط المنفصل على ما بين في موضعه وبعض ورد المعنى على تقدير
الاستثناء لوكان فيهما آلهة مستثنى منها الله لفسدتا وهذا
متهافت كما تراه تعالى عنه كلامه تعالى علوا كبيرا احملت على الوصف
حملا لها على غير كما استثنى بغير حملا لها عليها وقد قرر في محله ان
الا لا تحمل على الصفة الا اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
وايضا فهي رد على من اتخذ آلهة من الارض فاورد بصيغة الجمع
ليتحقق المطابقة بين الرد والمردود ثم لا يجوز رفع الله على البدل لتفرعه
على الاستثناء واشتراط كونه في كلام غير موجب ولفساد المعنى ح
لان التقدير لوكان فيهما الا الله لفسدتا وفساده ابين من ان
يبين التاسعة كون الآلهة غير الله وهو لا يقتضي ترتب الفساد
لوكان تعالى من جملتها الثامنة ترتب الفساد بكون الآلهة غير الله
يحتمل ترتبه وان كانت مدبرة مع الله ويحتمل ان يراد استقلالها
دون الله كما يقال لوكان لهذا الامر غيري لفسد اى لو دبره فلا يكون
نصا في الاول وعلى الثاني فلا يدل الآية على انه لو استقل بتدبيرهما غيره
جل شانه لفسدتا فيدل على بلا زمه الفساد لكون الآلهة فيهما ونه والمراد
ملازمتها لكونها مطلقا ولو معه قلت المراد ترتب الفساد على تحقق
الآلهة غيره تعالى مطلقا اعم من ان يكون معا وبدونه استقلت بالتدبير
دونه لانه لا ونفي العام نفي الخاص بديهة وهو جواب التي قبلها

التاسعة ان اريد بالفساد المعلق الفساد بالفعل اى الخروج عن
النظام المشاهد فالملازمة ممنوعة لجواز الاتفاق على هذا النظام وان
اريد امكانه فبطلان اللازم بل القرآن المجيد مملوّ منه بل يشاهد
عليه ناطق فيه مثل يوم نطوى السماء كطى السجل للكتب وقوله
تعالى اتيهما وهي يوم تبدل الارض غير الارض قلت
نختار كلا من الشقين اما الفساد بمعنى عدم التكون بالفعل على ما مر
فى ادلة التمانع واما امكان ذلك الفساد فلما سلف من استلزام
التعدد امتناع تكونهما او تكون شىء اصلا على ما مر فى جواب الثالثة
فلا يتجه منع الملازمة ولا بطلان اللازم هذا والامتناع انما هو على تقدير
تعدد الالهة والفساد بمعنى عدم التكون وما فى القرآن عبارة عن خروج
عن هذا الوضع والنظام وايضا فذلك انما هو بالنظر الى الواقع من امكانه
فى حد ذاته وانتفاء التعدد **العاشرة** تخصيص التعليق بفسادهما
وهو لا يقضى بفساد ما فيهما لاحتمال بقائه على النظام مما يقوم مقامهما
تلك عشرة كاملة قلت التعليق على فسادهما تعيين للطريق
لا تخصيص للحكم وذلك لما يكون بينهما من الاختلاف والتمانع فان
توافقت الارادات فى المراد تطاردت القدر وان تخالفت فيه
تعاوقت عنه ولزوم الفساد مشترك بينهما وبين غيرهما لاتحاد
العلة وتخصيصهما بالذكر لانهما اظهر المصنوعات وقد مر جواز
عود الضمير الى الالهين لاستلزامه للتركيب المنافى للوجوب
اذا تقرر ذلك فلك ان تحمل الآية الشريفة على جميع ادلة التمانع
السالفة بل على جميع ادلة الحكماء السابقة لاستلزام التعدد الامكان

المستلزم

المستلزم لنفى الواجب المستلزم لامتناع الممكنات باسرها التى منها
السموات والارضون فلتحفظه وصنه فانه من مطارح انظار
الاذكياء التى تمتد اليه اعناق الافاضل ولو شئت ان تنزل قوله تعالى
لو كان معه آلهة لذهب كل اله بما خلق ولعلى بعضهم على بعض على
ما سبق فالمحذور الاول اشارة الى تحقق التمانع وامتناع المراد والثانى
الى تحقق عجز احدهما بالنظر الى قدرة الآخر وفى التعبير عن الاله معه تعالى
بضمير الجمع فى قوله تعالى ولعلى بعضهم اشارة الى اقتضاء التعدد
ما فوق الاثنين كما مر مرارا واعلم ان هذه الآية كما تنادى على رؤس
الاشهاد بان الاله واحد تعلن باعلى صوت بان الاله ليس الا الذات
المقدسة اذ لو كان غيره لترتب الفساد وذلك ظاهر لما عرفت ان غيرها
من افراد الواجب ممتنع فلو لم يستند الممكنات اليه تعالى لاستندت
الى واجب آخر وقد بينا امتناعه والمتوقف على الممتنع ممتنع **السادسة**
قوله تعالى ان فى خلق السموات والارض واختلاف الليل و
النهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما انزل الله
من السماء من ماء فاحيا به الارض بعد موتها وبث من كل
دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لآيات
لقوم يتفكرون جمع السموات لانها طبقات متفاصلة بالذات
مختلفة بالحقيقة بخلاف الارضين واختلاف الليل والنهار
تعاقبهما وتخصيص الفلك لانها سبب الخوض فى البحر والاطلاع
على عجائبه ولذلك قدمها على ذكر المطر والسحاب لان منشاهما
البحر فى غالب الامر وتانيث الفلك لانه بمعنى السفينة وبما ينفع

الذات صح

وهذا انما يصح بان الواجب عين حقيقته وغيره منه التصور

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

الناس اى ينفعهم او بالذى ينفع والقصد الى الاستدلال بالبحر و
احواله وما انزل الله من السماء من ماء من الاولى للابتداء والثانية
للبيان والسماء تحتمل الفلك والسحاب وجهة العلو فاحيى به الارض
بعد موتها اى بالنبات وبث الحيوانات فى الارض بعد سنوتها
منه فان الدواب ينمون بالخصب ويعيشون بالحيا والبث النشر
والتفريق وتصريف الرياح اى مهابها واحوالها والسحاب المسخر
بين السماء والارض اى الغيم المذلل بالرياح والواقف فى الهواء
ولا ينقشع مع ان الطبع يقتضى احدهما حتى ياتى امر الله لايات
لقوم يتفكرون فيها وينظرون بعقول عيونهم اليها وفى الحديث
ويل لمن قرا هذه الاية فمج بها اى لم يتفكر فيها ودلالة هذه الاية على
وجود الصانع وحدته من وجوه كثيرة يطول شرحها مفصلة
لا تحوم حولها جوامح الشك ولا يختلج ضواحيها جوانح الريب
تنفتق عن فتوقها اكمام ازاهير القلوب وتوددى القلوب وتودى
العقول الوقوف على دلالتها الى الوقوف على حقايق مكنونات
الذخاير من خزائن القلوب من جملتها كثيرة تشعر بشرحها
ويتعذر تفصيلها ويعظم بسطها ويتعاظم تحليلها وجملة القول
فيها ان كلما ذكر امور ممكنة وجد كل منها بوجه مخصوص من وجوه
محتملة وانحاء مختلفة فلا بد من موجد لها قادر حكيم يوجدها
على وفق ارادته وطبق ما تقتضيه حكمته وتقتضيه مشيته
متعاليا عن معارضة غيره اذ لو كان معه آخر لقدر على ما يقدر
عليه فان توافقت اراداتهما لزم تدافع لتوقف تاثيرين على اثر واحد

فان كان

فان كان الاثر لهما لزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وان كان لاحدهما
لزم الترجيح بلا مرجح وعجز الاخر المنافى للالهية وان اختلفت لزم التمانع
والتطارد وفى الذكر ما يدل على ان فى ترجيح وقوع اى ممكن كان على
لا وقوعه لايات لمن عمل بمقتضى عقله وعلمه ولا يتوهم ان هذا
البرهان مخصوص بنفى الاله القادر دون غيره فان الالهية تقتضى
المشاركة فى جميع مقتضياتها ومنها عموم القدرة كما مر غير مرة ولما
لم يكن الكلام مع الانس وحدهم ولا مع فرقة دون فرقة بل لجميع الطوائف
والامم لمن قصر فى النظر وحصله ومن ابهم ترتيبه او فصله
دعاه الى الاطناب دون الايجاز وبهذا يظهر دلائل الاعجاز ومن
لم يحط بلطائف النكت فقد ينسبه الى التعمية والالغاز واذا تتبعت
كل ذرة من ذرات الملكوت بل كل دقيقة من دقائق حركات
الفلك وغيره وخصوصيات ترددات انفاس المخلوقات رايتها
دليلا على جميع ما ينبغى ان يضاف او يسلب عن حضرة قدس
اللاهوت وان عجز عنها المستغرق فى امواج امواج الناسوت
وكانما قصد القائل هذا المضمون كما افيض عليه من سرادقات
الجبروت ويا عجبا كيف يعصى الاله ام كيف يجحده الجاحد
ولله فى كل تحريكة ابدا شاهد وفى كل شىء له آية تدل على انه
واحد وقد سلف وفى معنى هذه الاية قوله تعالى ان فى خلق
السموات والارض واختلاف الليل والنهار لايات لاولى الالباب
وخص من الجواهر اظهرها ومن الاعراض اشهرها السابعة
مثل ولم يكن له شريك فى الملك ومثل هو لا يشرك بعبادة

ربه احدا ومثله وحده لاشريك له له الملك وله الحمد فان الشريك نكرة في سياق النفي فتعم ولا لنفي الجنس ونفي الجنس لا يمكن الا بنفي جميع افرادها ثم تاييده بتخصيص الملك والحمد به الثامنه لا اله الا هو له الخلق والامر وقوله جل شانه وما من اله الا اله واحد الفصل الرابع فيما سوى ذلك وهو من انحاء الاول تواتر التوحيد بالخصوص على التاليف عن الانبياء الثاني تواتره عن النبي صلى الله عليه وآله الثالث تواتره عن الائمة المعصومين الرابع كونه مما اتفق عليه الانبياء الذين لا ينطقون الا عن وحي يوحى الخامس كونه مما اجمع عليه اهل الاسلام السادس كونه مما تشهد به الملائكة الكرام على ما نقله عنهم الملك العلام السابع كونه من ضروريات الدين بحيث استقرت في قلوب من تمسك بالكلمة الاسلامية وعلم من القاعدة الدينية بحيث لا يمكن ازالته والدخل فيه بوجه من الوجوه بحيث لا يخفى حتى على ذوي الافهام الساذجة والحاصل ان الاسلام والتردد في ذلك مما لا يجتمعان الثامن انه لو لم يكن التوحيد حقا لخرج الحق عن امة محمد صلى الله عليه وآله والضرورة تقضي ببطلانه التاسع ان احدا من العقلاء لم يثبت له شريكا له في الوجوب مع اختلافهم في كثير من الضروريات فلولا ان يكون الوحدانية قضية ظاهرة على جميع العقلاء لكونها من الضروريات ولو فرض توقف شيء من اطرافه على تدبر فان

التوقف

التوقف على النظر في شيء من الاطراف لا يقدح في كون التصديق ضروريا او لكونها قضايا قياساتها معها مركوزة في الفطرة حاضرة في الذهن لا يغيب عنه حتى ان الثنوية القائلين بخالقين النور والظلمة يقولون باستناد الثاني الى الاول ولعمري انك لا تحتاج بهذا البرهان ببصيرة ثاقبة رائية من اقوى البراهين واتمها فان التشكيك فيما اتفقت عليه جميع العقلاء عين التسفسط بالضرورة ولو استندت الى هذا البرهان لكفاك عن كل دليل والله الهادي الى سواء السبيل الفصل الخامس كفاك بتناقض مذاهب اهل الشرك وامتناعه في العقول دليلا على بطلانه ثم ان الرد على اهل الشرك يتوجه الى طوائف الاولى المجوس وهم في الحقيقة ثنوية ايضا اثبتوا صانعا للعالم غير جسم ولا جسماني عالما قادرا حكيما ازليا منزها عن الجهل والالم والمرض والشرور باسرها هو فاعل الخير وسموه يزدان يعنون به الملك والحق الى اثبات شيء فاعل للشر هو اهرمن اي الشيطان واختلفوا في قدمه وحدوثه وزعم مثبتوا حدوثه انه عرض ليزدان فكرة رديئة هي انه لو كان لي ملكي من ينازعني كيف كان حالي فتولد من هذه الفكرة الشيطان فحاربا واصطلحا ثم جعلا سيف النزاع الى عند القمر الى مدة قيل هي عشرة آلاف سنة وهذا كلام في غاية السخافة وقد استفاض عنه صلى الله عليه وآله قوله قدرية امتي مجوس هذه الامة وقال ابو الحسين البصري ومحمود الخوارزمي انهم يشبهون المجوس من وجوه احدها تفرد كل منهم بمقالات سخيفة واعتقادات واهية وثانيها انهم يسندون القبايح اليه تعالى فيكون قد تبرا من فعله بعد

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

خليقة له كبرياء من ابليس بعد خلقه على ما يقوله المجوس وثالثها
نكاح المحارم بقضاء الله تعالى وقدره وقدرته وارادته ورابعها ان
عند المجوس القادر على الخير لا يقدر على ضده وبالعكس كاعتقاد المجبرة
في ايجاب القدرة للفعل وعدم تقدمها عليه فالقادر عنده على الخير
لا يقدر على ضده وبالعكس اقول ولو انصفت لعلمت انهم
شر من المجوس لان المجوس نزهوا ربهم عن الشرور بأسرها حتى
احتاجوا الى اثبات خالق لها غيره وهم قد اسندوا الى ربهم ما نزهوا
انفسهم عنه بل لو اسند الى عاقل لاوجب الى نهاية الكدورة والعناد و
الانفة والازراء نعوذ بالله من ضلالة الاهواء قال
بعض الافاضل في تفصيل مذهب المجوس قيل انهم كانوا متعبدين
بدين ابرهيم ع ويقال للمجوس الدين الاكبر لان دعوة ابرهيم ع اعم من دعوة
من بعده واثبت المجوس للعالم مؤثرين النور وهو الاله فاعل الخير
ويسمى يزدان والظلمة وهي حادثة فاعلة للشر ويسمى اهرمن واختلفوا
فرقا بحسب اختلافهم في حدوث الظلمة وسبب امتزاجها بالنور
وخلاص النور عنها وجعلوا الامتزاج مبدأ والخلاص معادا
فالكيومرثية زعموا ان يزدان فكر انه لو كان له منازع كيف كان
يكون حاله معه فحدث من هذه الفكرة الرديئة غير المناسبة لطبيعة
الظلمة وهي مطبوعة على الشر فخرج على النور ووقعت محاربة
بين عسكريهما فتوسط الملائكة بينهما على ان يكون العالم لاهرمن سبعة
آلاف سنة ثم يسلمه الى يزدان والزروانية زعموا ان النور ابدع
اشخاصا نورانية روحانية واعظمها المسمى زروان حصل له ابنان

في بطن

في بطن واحد احدهما اهرمن وفيه الخير والطهارة والصلاح فاتخذه
قوم ربا وعبدوه وثانيهما اهرمن وفيه الشر والخبث والفساد وهو
الشيطان فطرده زروان لذلك فمضى وحارب اخاه اهرمن مدة
فغلبه واستولى على الدنيا وكانت سليمة من الشرور واهلها في نعيم
فلما حدث اهرمن حدثت الشرور والآفات وكان بمعزل عن السماء
فاحتال حتى خرق السماء وصعد وقيل بل كان في السماء فاحتال
ونزل بجنوده فهرب النور بملائكته فاتبعه اهرمن وحاصره في جنته
ثلاثة آلاف سنة فتوسطت الملائكة على ان يكون اهرمن وجنوده في
قرار الارض سبعة آلاف سنة ثم يسلمها اليه والناس في الشر الى
انقضاء تلك المدة واشهدا على انفسهما عدلين ودفعا اليهما سيفيهما
وأمراهما ان يقتلا الناكث بينهما والزرادشتية نقلوا عن شيخهم زرادشت
ان النور والظلمة اصلان للعالم متضادان وحصلت التراكيب والصور
من امتزاجهما والباري تعالى خالقهما وهو واحد لا شريك له والخير
والشر من امتزاج النور والظلمة ولو لم يمتزجا لم يحصل موجود في
العالم وهما متغالبان الى ان يغلب النور الظلمة والخير الشر ويخلص
الخير الى عالمه ويحط الشر الى عالمه وانما وجدهما الله تعالى لحكمة رآها و
ربما جعلوا النور اصلا والظلمة تبعا له كالظل بالنسبة الى الشخص هذا
حاصل مذهبهم وهو فاسد لان اهرمن ان كان قديما فهو باطل لما تقدم
من امتناع قديمين وان كان حادثا فهو مناقض لمذهبهم لانه شر قد
اصل الشرور ولانه فاعل للشر الحاصل في العالم فكيف يحصل عن يزدان
وهم لا يجوزون صدور الشر عنه ولا يلزمنا مثله حيث ان الشيطان

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

شرير مع أن الله هو خالقه لأن الشيطان فاعل للشر بالاختيار وفاعل
فاعل الشر بالاختيار ليس فاعلا للشر بخلاف فاعل فاعل الشر بالإيجاب
أقول وإنما يلزم المجبرة لأنهم يثبتون إيجاب الشيطان بل كل
شرير غيره أيضا بل لا يثبتون شريرا غير الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
الثانية الثنوية قالوا بتأثير النور والظلمة في العالم وزعموا أن
مادته قديمة وصورته حادثة وأسندوا الخير إلى الأول والشر إلى الثاني
مع أن البديهة تقضي بكثير من خلافه كحصول الخلاص من العدو ونحوه
في الظلمة وضده من النور إلى غير ذلك والظاهر أنهم أرادوا بهما غير
المتعارف فإنهما عرضان لقولهم إن النور حي عالم قادر سميع بصير وإنما
أوقعهم في هذا الخيال الفاسد والوهم الكاسد أن الواجب خير محض فلا
يصدر عنه الشر وبالجملة أن في العالم خيرا وشرا والواحد لا يكون
خيرا شريرا وقيل في الثنوية إنهم أربعة أصناف المانوية والمزدكية
والديصانية والمرقونية واتفقوا كلهم على أن للعالم أصلين قديمين
أحدهما النور وهو جوهر حسن فاعل للخيرات والآخر الظلمة وهو جوهر
خبيث فاعل للشرور وإن اختلفوا في كيفية حدوث العالم من
امتزاج النور بالظلمة وهل هذه الظلمة فاعلة بالاختيار أم لا وفي كيفية
تخلص النور من الظلمة إلى غير ذلك مما لا فائدة في ذكره وشبهتهم
في إثبات الأصلين أن الخير والشر ضدان والفاعل الواحد لا يجوز أن
يصدر عنه ضدان لأن نسبته إليهما متساوية فإن لم يتوقف صدور
أحدهما بعينه على مرجح لزم الترجيح من غير مرجح وإن توقف فذلك
المرجح إن كان فعله فالكلام فيه كما في الأول ويلزم التسلسل وإن كان

فعل

فعل غيره لم يكن ما فرضناه فاعلا حقا وهو باطل لأنه بعد ما تحقق من
حدوث ما سواه تعالى فإن أرادوا بالنور الله تعالى ذكره فيمتنع ما أسندوا
وإلا ففيهما كل من النور والظلمة حادث ولا شيء من الحادث بمؤثر في
العالم فلا شيء منهما بمؤثر فيه وأما ضدية الخير والشر فممنوعة لاجتماعهما
كما في اللطمة لتأديب اليتيم خير وشر لا أنه مع أنها فعل واحد سلمنا لكن لم لا نسلم
أن المختار لا يصدر عنه الضدان ضرورة أن الحركة إلى جهة تضاد الحركة
إلى أخرى مع صدورهما عن الفاعل الواحد والباري تعالى شأنه مختار كما
بين في موضعه وتوقف الترجيح على المرجح مسلم لكن لم لا يكون ما فيه
المصلحة ومما ينبه على خطائهم مع أن الواحد لا يكون خيرا شريرا بمعنى من
يصدر عنه الخير والشر الكثيرين ولو أريد بالخير ما يغلب خيره وبالشرير
من يغلب شره كما يفهم من اللغة بالتحقيق الثاني لم يفدهم شيئا لأنه ليس
بلازم لأن اللازم من وجود الخير والشر الكثيرين إسنادهما إلى من يصدران
عنه لا إلى من يغلبان عليه فهو إبطال لما ليس بلازم على أن البلية على من
يسندها من إلى يزدان أشد لأنه ح فاعل لجميع الشرور هذا وإنما يتم
لو لم يكن فاعلا في الوجود غيره تعالى فإن الحق عند أهله أنه يستحيل عليه
القبائح لا لامتناع صدورها عن فاعل الخير بل الحكيم مع أنه يرد عليهم
اعتذار الجاني فإنه حسن قطعا فإن صدر من الشرير فقد ناقضوا
مذهبهم وإن صدر من الخير ولم يجز كان سفيها والجملة إنما نشأت في
على مجوس هذه الأمة من القدرية لنفيهم هنا فاعلا غيره تعالى فتبع مساواتهم
لأولئك المجوس في نفي صانع من العباد واستنادهم إليهم الأفعال الحسنة
بأسرها القبيحة نعم الموجب لا يلفها استحقاق الثواب فقد نادى طنبور

زنديقه نعم هو اسناد القبايح كلها من فسق وكفر اليه تعالى عن ذلك
فاعتبروا يا اولى الالباب وروى الخوارزمى وهو من اعاظم علمائهم
فى كتاب الفايق وغيره فى غيره انه صلى الله عليه وآله سئل رجلا من
اعجب ما رأى فقال رأيت اناسا ينكحون بناتهم وامهاتهم واخواتهم
فاذا قيل لهم لما تفعلون ذلك قالوا قضاه الله علينا وقدره فقال صلى الله
عليه وآله سيكون فى امتى من يقول بمقالتهم اولئك مجوس امتى
وقال [صلى الله عليه وآله] لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا فسئل عنهم
فقال [صلى الله عليه وآله] قوم يزعمون ان الله تعالى قدر عليهم المعاصى وعذبهم
عليها ومن افظع ما اعتذروا به انه لو قدر العبد وصدر عنه الفعل
كان شريكا لله تعالى وجعلوا نهاية التعظيم لله اسناد الافعال كلها
خيرها وشرها اليه وسموه التوحيد فى الافعال وجعلوه اعلى مراتب
التوحيد كما اشار اليه بعض الدوانى منهم سود الله وجوههم فان
من ينسب خسايس العبيد الى الموالى واى نسبة بين كمال جلال الله
ونهاية حقارة عبيده فقصد التعظيم عن شانه تلك النسبة لمن اجهل
الناس وان الطمع فى رشده فى حيطة اليأس ثم يشنعون على من
قال بالاختيار بانه قايل بالشركة فى الخالقية وذلك مما لم يقل به
احد فان قضية الاسلام ناطقة بان الله خالق الاعراض والاجسام
سواه تعالى وانما الكلام فى ان العبد مختار فى فعله او مجبور عليه
فاعتبروا يا اولى الابصار فمن يتنزه عن ان ينسب كرالعبد
فى قبايح الافعال ويخصها به مما لا يليق بادنى عبيده ونسبها اليهم
من الكفر والفسق والفجور وما تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب

التى فى الصدور ثم ان المجوس اسعدها الا انهم لتنزيههم الرب عما لا يليق به
وحصرها فى الشيطان **الثالثة** الفلاسفة القائلون بواسطة من
العقول وتاثيرها فى الافلاك بحسب ما فصلوه فى كتبهم واسنادهما
تحت فلك القمر الى العقل العاشر المسمى بلسانهم بالعقل الفعال والمبدع
الفياض والمدبر لما تحت فلك القمر واثبات شريك فى الخالقية كفر
صرف فى الاسلام **الرابعة** النصارى ولعدم تحصيل كلامهم
لهنا فنفى حد ذاته او اضطرابه او لعدم اطلاع الناقل على حقيقة مرادهم
فانهم يقولون انه تعالى واحد بالجوهر ثلاثة بالاقنوم اقنوم الاب
واقنوم الابن واقنوم روح القدس فيكون مذهبهم ان الاله واحد
ثلاثة وهو غير معقول واضطربوا فى معنى الاقانيم وملخص اقوالهم
ان اقنوم الاب واقنوم الابن اقنوم الابن واقنوم روح القدس اقنوم
الحيوة قال بعض المحققين فى تفصيل مذهبهم انهم اجمعوا
على انه تعالى واحد بالجوهر اى بالذات ثلاثة بالاقنومية اى بالصفات
ومعنى لفظة اقنوم الصفة التخصيصية ويعبرون عن هذه الثلاثة الاقانيم
بالاب اى الذات مع الوجود وبالابن اعنى الذات مع العلم ويطلقون
عليه اسم الكلمة ويخصونه بالاتحاد واما روح القدس فالذات مع
الحيوة وانفردت الملكانية بقولهم ان جزءا من اللاهوت حل فى
الناسوت واتخذ بجسد المسيح وتدرع به ولا يسمونه قبل تدرعه ابنا
بل المسيح ومع ما تدرع به هو الابن ويقولون ان الكلمة مازجت
الجسد ممازجة الخمر بالماء وقالوا ان الذات غير الاقانيم وصرحوا
بالتثليث واليه اشار تعالى بقوله لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث

فذهب وضح الذهب وعلماؤهم مباينون
لخواصهم وحكمائهم وخذ بنداصهم وليس كل
اليونانيين فلاسفة انما الفلاسفة حكماؤهم
وطائفة من اليونانيين والقدريين ليس لا
يثبت كتابا منزلا ولا نبيا مرسلا ومنهم
افلاطون ومن تبعهم اخطر بفيه
منه رحمه الله

ثلاثة وقالوا ان المسيح ناسوت كلي لا جزئي وان القتل والصلب
وقع على الناسوت دون اللاهوت واطلقوا الابوة والبنوة على الله
عز وجل وعلى المسيح لما وجدوا في الانجيل انت الابن الوحيد ولتفرد
اليعقوبية بقولهم بالهية المسيح وان الكلمة انقلبت دما ولحما فصار
المسيح هو الاله وانه ظاهر بجسده واليه الاشارة بقوله لقد
كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم وزعموا ان
الكلمة اتحدت بالانسان الجزئي لا الكلي وقالوا ان المسيح جوهر
واحد واقنوم واحد الا انه من جوهرين وربما قالوا طبيعة من
طبيعتين وانفردت النسطورية بقولهم ان اللاهوت اشرق
على الناسوت كاشراق الشمس على بلورة وظهر فيه كظهور
النقش على خاتم وتخالف ـــــــ بعضهم حلول اللاهوت
في الذات حلول العظمة والوقار وهو ناسوت المسيح لانه تم و
اكمل مما عداه ووافقوا في قولهم واليعقوبية والملكانية في ان الصلب
والقتل وقع عليه لكنه من جهة ناسوته ومرادهم بالناسوت
الجسد والحاصل انهم اما ان يقولوا بالاقانيم ذواتا وهو في غاية
الرداءة ومن العجب ان يريدوا ذلك اوصافا زائدة عليه
كمذهب الاشعرية او احوالا كمذهب البهشمية او شيئا سوى ذلك
والاحتمالات الجارية فيما يذهب اليهم لا تزيد على انهم اما ان يريدوا
اتحاد ذات الواجب بعيسى او حلولها فيه وعلى التقادير فاما
بدن عيسى او نفسه او لا يريدوا شيئا من ذلك فاما ان يريدوا
انه تعالى اعطاه القدرة على الخلق والايجاد او انه خصه بمعجزات

وسماه

وسماه ابنا تشريفا واكراما كما سمى ابرهيم خليلا والاحتمالات كلها
سوى الاخيرة باطلة كما برهن عليه في محله ومما يرد به عليهم انهم وان
تفرقوا فرقا كثيرة كاليعقوبية والنسطورية والملكانية والفرنج
والارمن وغيرهم ممن يدين بالانجيل وبفعل البشر بغير عيسى الا ان مرجع
اختلافهم الى امرين احدهما كيفية تولد عيسى ع واتصاله بمريم وتجسد
الكلمة وثانيهما كيفية صعوده واتصاله بالملائكة وتوحد الكلمة و
معظمهم فرق ثلث معظمها الملكانية ينسبون الى ملكا الذي ظهر بالروم بالملكية
واستولى وبذلك كانوا معظمها والنسطورية اصحاب نسطور الحكيم
الذي ظهر في ايام المأمون وتصرف في الاناجيل بحسب ما يراه و
اليعقوبية ومحصل اقوالهم ترجع الى الاقانيم وهي اما ان لا تكون زائدة
على ذاته تعالى فاما ان تكون مقومة للذات ويلزم التركيب اولا وهو
يناقض قولهم انه جوهر واحد او تكون زائدة فاما معاني كقول
الاشعرية او احوال كقول البهشمية او احكام واضافات وسلوب
كقول اهل الحق والحكماء وما عدا الاخير على ما قرر في موضعه وهم
على ان الكلمة اما نفس الذات في الخارج او صفة من صفاتها وعلى
التقديرين فلا يعقل الاتحاد لتجرده نعم وامتناع اتحاد المجرد بغير
المجرد وان كان الاتحاد في حد ذاته غير معقول وكذلك اتحاد
وصف الشيء بغيره غير معقول وكفر النصارى بالقول بقدماء
ثلاثة ينادي بكفر الاشعرية في اثبات قدماء ثمانية قال
الناصب سود الله وجهه انما كفروا لاثبات ذوات وانهم تحاشوا
وسموها بالصفات قلت لا يشفي عليلا لان المفهوم من كلامهم

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

بعد تحريره انهم لم يريدوا الا الصفات قال فنجه الله قالوا
بانتقال اقنوم العلم الى المسيح والمنتقل لا يكون الا ذاتا قلت
لم لا يكون مذهبهم جواز الانتقال على الاعراض مع ان المسئلة مختلف فيها
وان كان الحق عدم الجواز هذا ومذهبهم في جواز الانتقال
على الاعراض نفيا واثباتا غير معلوم وايضا من جهل امتناع الاتحاد
وقال بما مر من تلك المهملات فلا يستبعد عليه القول
بانتقال الاعراض وهل قول النصارى بانتقال الاقانيم ادل على كونها
ذواتا من قول الفخر الرازي الواجب الوجود لذاته هو الله ثم صفاته
مع ان فطرة العقل تقتضي بان واجب الوجود لذاته ليس الا الذات
قال بعض جهابذة نقادهم ليس مراده كون الصفات
واجبة لذاتها بل لذات الواجب واما هي في نفسها فممكنة ثم بنى على
هذا الاساس الفاسد ما تنبو عنه الطباع السليمة مع ان الخلف
من الاول ثم نقول لم لا يكون كونهم حلولية يجوزون
حلوله تعالى في عيسى ثم قال سجل الله انما كفروا لاثباتهم
الهة ثلاثة بقوله لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة بقرينة
وما من اله الا اله واحد قلت ان قالوا بقدم الذوات
لزمهم تعدد الذوات ضرورة ان الواجب لذاته لا يكون الا ذاتا
وان كانت ممكنة كما يقتضيه قولهم انها غيره ولا واجب سواه صرح
به نصا لزم قيام الحوادث بذاته تعالى على ما برهن ان الممكن لا يكون
الا حادثا وهو ازدى هذا وقد اتفقت كلمة النصارى على انه
تعالى واحد بالجوهر مع ان اليعقوبية قد مر انهم قائلون بان الله

هو المسيح

هو المسيح على ان تعليقه عز شانه الكفر على نفس القول بثالثية ثلاثة
مطلقا وقوله الا اله واحد توحيد ما ورد في رد التعليل لانكار الثالثية
مطلقا ذاتا وصفات لمنافاة الالهية لها وما يحكى عن شاذ من المعتزلة
من زيادة الصفات على المعاني في الاعيان ان صح فهو مثلهم في ان
كفره لا يكاد يخفى على الصبيان ومن العجائب قول الفخر الرازي النصارى
كفروا لاثباتهم قدماء ثلاثة واصحابنا اثبتوا قدماء تسعة الخامسة
الصابئة وهل هم فرقة من النصارى ولهذا يقرون على دينهم قولان
وعن قتادة انهم يعبدون الملائكة ويصلون للشمس كل يوم خمس
مرات وقيل ان جمهورهم قائلون بوحدانية الصانع ومنهم
من يجعل معه هيولى قديمة صنع منها العالم فكانت عندهم الاصل
قلت وهذا القول هو المعروف عن الفلاسفة واما من قال
بثبوت الجواهر والاعراض من العاشرة في القدم فاسوء حالا من
الفلاسفة لانهم يسندون افاضة الصور اليه تعالى وانها ثابتة
في حد ذاتها وهو تعم افادها الوجود بحسب مع ان بديهة
العقل تقتضي ان لا واسطة بين الوجود والقدم فان كانت موجودة
فما يوجد فيها وان كانت معدومة فما معنى ثبوتها ثم ان الصابئة
يعتقدون في الفلك والكواكب الحيوة والنطق وانها المدبرة
في هذا العالم لانه تعالى فوض التدبير اليها فيجب على البشر تعظيمها
وهذا هو المعروف من مذهب المنجمين ثم عظموا الكواكب السبعة
وسماها بعضهم ملكية وجعلها بعضهم آلهة لانها هي المدبرة لهذا
العالم ثم انها هي تعبد الله سبحانه وينسب هذا المذهب الى

نقض

Alefbalib.com | کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب

الكلدانيين الذين بعث اليهم ابرهيم ع ومنهم من يقول ان خالق العالم هو الله
الا انه امر بتعظيم هذه الاجرام واتخاذها قبلة للصلوة والدعاء والقول
بحيوة الافلاك والكواكب جماعة وجعلها مستحقة للعبادة لخسته منه
السادسة اليهود وعن قتادة انهم يعبدون العزير وقيل انهم يقولون
بالتشبيه كما ان النصارى يقولون بالتثليث ويقولون العزير ابن الله
وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه وتعالى عما يشركون
اقول وهم وان قالوا بالتشبيه فان الحنابلة باسرهم
قائلون بالتجسيم واعتقادهم في ربهم انه شاب امرد قطط الشعر صلت
الجبين مقرون الحاجبين ويحكى عن بعضهم انه كان يقول اعفوني
عن الفرج واللحية واسئلوني عما عداه ويذكرون انه ينزل كل ليلة جمعة
على حمار اعرج حتى انهم كانوا يضعون المعالف فيها الشعير على ظهور
المساجد ومن عبادهم من نظر الى ولد نقاط زعما منه انه على صورة
ربه على طريق الانكسار والخضوع فارتاب ابوه فاخبر ان ذلك لما هم
عليه من العقيدة فقال ما انا عليه من النقاطة خير مما انتم عليه
من العلم وروى الرازي عنهم في كتاب تاسيس التقديس انهم رووا عن
نبيهم ان ربهم بكى على اهل طوفان نوح وروى بن مقاتل عن نبيهم ان
ربهم رمدت عيناه فعادته الملائكة حتى انه روى في هذا الباب ان نبيهم
سئل مم ربنا قال من ماء لا من ارض ولا من سماء خلق خيلا فاجراها
فعرقت فخلق نفسه من عرقها قال الرازي في تاسيس التقديس من
اثبت كونه تعالى جسما متحيزا مختصا بجهة فقد اثبت كونه محدثا وله آلهة
احدثه والقائلون بالجهة والجسمية انكروا وجود موجود سوى هذه الاشياء

التي

التي يمكن ان يشار اليها فهم منكرون لذات الموجود الذي يعتقد انه الاله
اقول وكذا من اعتقد في صفاته تعالى خلاف ما هي عليه لا يكون معتقدا
وجود اله غير من هو بتلك الصفات فيكون منكرا لله والمشبهة منهم حالهم اظهر
من ان يكشف **السابعة** المنجمون وهم الذين يسندون الحوادث فيما تحت
فلك القمر الى الكواكب اما للتجربة لما رأوه من وقوع بعض الاشياء عند
حلول كواكب معينة في بروجها فظنوا استنادها الى ذلك او لان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد قال ابو الحسين المسعودي في مروج الذهب و
معادن الجوهر واهل صناعات النجوم لا يتناكرون ان يقولوا اعطاه زحل
خفة العارضين وغؤور العينين واعطاه المشتري الحياء والدين والعلم
واعطاه المريخ الشقرة وصهوبة الشعر واعطته الشمس كذا واعطاه عطارد
دقة الصنعة واعطته الزهرة والقمر كذا وقد انكره محققو الحكماء والاسلاميون
باجمعهم وان اسند جمهور الحكماء تلك الى العقل الفعال بتوسط الحركات
الفلكية ثم فرقتان احديهما يعتقد حيوة الكواكب السبعة واختيارها
وهي محدثة قطعا فلا بد لها من صانع فلا تكون الها وثانيتهما تعتقد
كونها موجبة وهو بديهي البطلان والا لزم ان لا ينفك آثارها التي اعتقدوها
فيها عنها كالمريخ المقتضي للحرب عندهم فيلزم منه دوام الهرج والمرج
في العالم وعدم استقرار الافعال على حال من الاحوال ولان المؤثر في عالم
الكون والفساد اما ذات الكواكب او ذات البروج وكلاهما يقتضي حدوث
الحادث مثل حدوثها وعدم حلول الكواكب في البروج وهو باطل وذلك
لانه اما ان يكون التأثير لا بشرط الحلول ويلزم المحذور السابق او بشرطه
فاما ان يمتنع مفارقة الكوكب البرج ويلزم ايضا اوله ويلزم الثاني

ولانّ الكواكب والبروج امّا ان تكون متساوية فى الماهيّة ويلزم المحذور السّابق او لا وينتقض ما قالوه من ان الافلاك بسيطة ولا يمكن ان يقال انّ الاختلاف لا لاختلاف ذواتها بل لاختلاف ما فيها من الكواكب والا لزم اختلاف احكامها لانّ الكواكب تنتقل على طول الزمان من برج الى آخر لكن لا يقولون بتغيّرها عن طبايعها وتأثيراتها وان طال الزمان ولانسداد التجربة مع انّه الطريق الى العلم باحكام النجوم لان ابا معشر زعم ان الادوار والالوف هى الاصل فى هذا العالم وهى لا تتكرر بالنسبة الى شخص واحد حتّى يمكننا التجربة التى كل ذلك على طريقة الحكماء واما المتكلمون فقالوا لو كان مؤثرة فامّا بالايجاب ويبطل الامر والنهى والمدح والذم وليس للجبرة عند مفرّ واما بالاختيار ويبطل بوجوه احدها المحذور السّابق بعينه . وثانيها عدم الاستقرار على حالة واحدة وهم لا يجوّزون نسبة الاثر المنسوب الى كوكب الى غيره كالقتل والفتك للمريخ والديانة والخير الى المشترى والعلوم الدقيقة الى عطارد وثالثها لزوم الحيوة وهو خلاف اجماع المسلمين لفقد الرطوبة ايضا فانكم وهى شرط الحيوة على انها لو كانت قادرة بقدرة لكانت اجساما والجسم يستحيل عليه الافعال والتأثيرات الاختراعية وانما يفعل بالمباشرة واما بالتوليد ولانها لو كانت مؤثرة فى الحوادث لكانت آلهة اذ لا نعنى بالآلهة الا المؤثر فينا وفى الحوادث الكائنة عندنا وهو باطل لجسميّتها ولا يمكن ان تكون واسطة لانتفائها بالضرورة والتواتر والاجماع والحاصل انّ ارادة كونها مؤثرة باطل فان اريد كونها امارة على فعل الغير امكن امّا بالتجربة او تواتر فيفيدان علما فى ابحاثنا او لا فيفيد ظنا وعلى هذا فيكون من العلوم الظنية ويمكن العمل بقول المنجم

من الجد

من بذ الجهد واما القول بالتأثير فهو كفر قطعًا والى هذين وقعت الاشارة فى الشّريعة المصطفويّة ولله درّ القائل تدبّر بالنّجوم ولست تدرى وربّ النّجم يفعل ما تريد الثامنة الطبايعيّة والطّبيعة قوّة جسمانيّة تتوقّف على جسم هو محدث بالضرورة فاسناد علماء الطبيعة الآثار الظاهرة فى الاجسام من الصّور والاشكال والنمّو والكيفيّات الفاعلة والمنفعلة اليها بديهى البطلان التاسعة الغلاة ومنهم من جعل عليّا عليه السّلم الها حقيقة ومنهم من قال بالحلول له ثم فيه والجسميّة والحلول محالان عليه تع ولانّ عليّا عليه السّلم حادث بالضرورة ومنهم من قال بالتدبير والتفويض اليه فى حال العالم ومنهم من قال انه نبىّ وخلاف هذا كله ضرورىّ وغلطهم لما شاهدوه من معجز انه لا يقتضى الالوهيّة ولا الحلول لصدور مثلها عن جميع الانبياء ولله درّ ابن ابى حديد حيث يقول تقبّلت افعال الرّبوبيّة التى عذرت بها من شكّ انك مربوبُ ومما ينسب الى الشافعى فاين من شكّ فى خلافته وبين من فيك انه الله العاشرة عبدة الاجرام البسيطة العلويّة كالشمس والقمر وساير الكواكب وكذا الارواح الفلكيّة وسمّوها بالملائكة وجعلوا لكل روح من تلك الارواح مدبّر الاقليم وكذا لكل نوع من انواع العالم فيأخذون لها صورًا و تماثيل يعبدونها وهم عبدة الملائكة او السفليّة كعبدة النار وهم المجوس ايضا ظ عبدة الاصنام المعدنيّة كالذهب والفضة و النحاس وكذا الحجر والنبات المعيّن والقول بالهيّة مثل هذه المحدثات التى لا تسمن ولا تغنى من جوع ولا تنفع ولا تضرّ فى غاية السّخافة ونهاية الحماقة فانّ عبادتهم قبيحة شنيعة فانا نعلم بالضرورة انها لا تعلم شيئًا

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

ولا تصلح للتقرب اليه تعالى قيل نقل بعض الافاضل انه كان قبل بعثة ابرهيم
فرقتان الصابئه والحنفاء فالصابئه مذهبهم ترجيح الروحانيات الشماويه
على الانبياء والتعصب لها وسموها الالهة واربابا والله رب الآلهة والارباب وهم
طايفتان احديهما ان الروحانيات لا ندركها بالحس لنوجه العبادة اليها والكواكب
السيارة مدركة لنا وهي كالاجساد للروحانيات وهي وسايط بيننا وبين الله
الاله والثانية عبدة الكواكب قالوا انها ذات طلوع وغروب وظهور
بالليل وخفاء بالنهار ولم يصف لنا التقرب اليها ولا ريب ان كل واحد منها
يتولى تربية معدن من المعادن فيوجد منه شخصا على صورته وشكله مع
مراعات الوقت والساعة والدرجة والدقيقة والاتصالات المحمودة المناسبة
لذلك الكوكب ونوجه العبادة اليه ونعكف عليه اذ هو نصب اعيننا ليكون
شفيعا لنا وواسطة كما اخبر سبحانه عنهم في القرآن وما نعبدهم
الا ليقربونا الى الله زلفى فهؤلاء هم عبدة الاصنام وقد نطق القرآن
بانهم كانوا في زمن نوح ع كما في قصته واما الحنفاء فمذهبهم ترجيح الانبياء
على الروحانيات وجعلهم اياهم واسطة بينهم وبين الله سبحانه وتعالى في تلقي
الوحي لا في العبادة اذ العبادة لله غير مفتقرة الى واسطة ويجب في الواسطة
بيننا وبينه تعالى ان يكون له وجه روحاني تتلقى به ما في الغيب ووجه
جسماني تتلقى منه ما يلقاه وهم الانبياء والخليل ع بعث لتقرير مذهب
اولاء والرد على عبدة الاصنام فلما لم يرجعوا عما هم عليه لما احتج بقوله
اتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعملون يا ابت لم تعبد ما لا
يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا عدل الى الزامهم بجعلهم جذاذا
الا كبيرا لهم فقالوا ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم قال بل فعله

كبيرهم

كبيرهم فاسئلوهم ان كانوا ينطقون فادحضت حجتهم وقالوا انكم
انتم الظالمون وبطلان مذهبهم من اجلى الضروريات اذ الجمادات
لا فعل لها ولا شفاعة وطوافنا بالبيت واستلامنا الحجر وتقبيله
لا لتوجه العبادة اليهما بل لقصد الله تعالى ولا للتوجه اليهم ولا لقصد انهم
شفعاء لنا بل لامر الله تعالى بذلك تعبدا لمصلحة استأثر بها وبالجملة
فالعلم بان هذا الحجر المنحوت ونحوه ليس بمؤثر ولا ضار ولا نافع ضروري
فالكناب هذا الخلق العظيم لا بد لهم فيه من غرض اما ما ذكره ابو معشر جعفر بن
محمد المنجم البلخي ان كثيرا من اهل الهند والصين كانوا يقولون بالصانع
تعالت اسماؤه وملائكته ويعتقدون انه جسم ذو صورة كاحسن ما يكون
من الصور وكذا الملائكة ولكنهم احتجبوا بسهم عنهم بالسماء فلزمهم ان يسوغوا
تماثيل انيقة للنظر على الهيئة التي كانوا يعتقدونها من صورة الله تعالى و
ملائكته ويعكفون على عبادتها طلبا للزلفى اليه تعالى والى ملائكته فالسبب
في عبادتها اعتقاد التشبيه قلت فما اقرب المجسمة من الحنابلة منهم
على ما مر شمة منه وثانيها ما ذكره اكثر العلماء وهو ان الناس لما راوا تغير احوال
العالم مقترنة بتغير احوال الكواكب واعتقدوا ان السعادة والنحوسة في
هذه الدنيا بكيفية وقوعها في طوالع الناس بالغوا في تعظيمها فمنهم من
اعتقد انها واجبة الوجود لذاتها وهي التي خلقت هذه العوالم ومنهم من
اعتقد انها مخلوقة لله الاكبر لكنها خالقة لهذا الاكبر وانها الوسايط بين الله
والبشر فلا جرم ان اشتغلوا بعبادتها والخضوع لها ثم لما راوا الكواكب مستترة
اكثر الاوقات عن الابصار اتخذوا لها اصناما واقبلوا على عبادتها فاصدين
بتلك العبادة تلك الاجرام العالية متقربين الى تلك الجواهر الغائبة ولما

كتابخانه مجازى الفبا | بازنشر مقالات و كتب | Alefbalib.com

طالت المدة تركوا ذكر الكواكب وتجردوا لعبادة تلك التماثيل فهؤلاء في الحقيقة
عبدة الكواكب وثالثها ان اصحاب الاحكام كانوا امر يعينون اوقاتا في
السنين المتطاولة لتمثل الالف ونحو الالفين زاعمين ان من اتخذ طلسما
في ذلك الوقت على وجه خاص فانه ينتفع به في احوال مخصوصة نحو السعادة
والخصب ودفع الآفات وكانوا اذا اتخذ ذلك الطلسم عظموه لاعتقادهم
انهم ينتفعون به فلما بالغوا في ذلك التعظيم صار ذلك كالعبادة ثم نسوا
مبدأ الامر بطول المدة واشتغلوا بعبادتها ورابعها اذا مات رجل منهم كبير
يعتقدون انه مجاب الدعوة ومقبول الشفاعة عند الله تعالى فاتخذوا صنما
على صورته وعبدوه على اعتقاد ان يكون ذلك الانسان شفيعا لهم يوم القيامة
عند الله تعالى ويقولون هؤلاء شفعاؤنا وخامسها لعلهم اتخذوها قبلة
لصلواتهم وطاعاتهم ويسجدون اليها كما نسجد الى القبلة لا لها ولما
استمرت هذه الحالة ظن جهال القوم انها تستحق العبادة وسادسها
لعلهم كانوا من الحلولية فاعتقدوا جواز حلول الرب فيها خصوصا
مع ما يحكى ان ابليس قد يخاطبهم فيها فعبدوها وسابعها ان اليونانيين
كانوا قبل خروج الاسكندر عمدوا الى بناء هياكل لهم معروفة باسماء
القوى الروحانية والاجرام النيرة واتخذوها معبودة لهم على حدة وقد
كان عندهم هيكل العلة الاولى وهي عندهم الامر الالهي وهيكل العقل الصريح
وهيكل السياسة المطلقة وهيكل النفس مدورات كلها وهيكل زحل
مسدسا وهيكل المشتري مثلثا وهيكل المريخ مستطيلا وهيكل
الشمس مربعا وهيكل الزهرة مثلثا في جوف مربع وهيكل عطارد
مثلثا في جوف مستطيل وهيكل القمر مثمنا والحاصل ان احدا

لم يقل

لم يقل بوجوب الوجود ولا بشريك يساوي في العلم والقدرة والحكمة وان اثبت
الثنوية فاعلين حكيما وسفيها واما ايجاد معبود سوى الله فكثير في العالم كثير
كالكواكب والمسيح فاما الثنوية فلا يصفونها بصفات الآلهة وان اطلقوا
عليها اسمها بل اتخذوها على انها تماثيل لله على زعمهم انه جسم او للانبياء او للملائكة
او الكواكب والارواح المتعلقة في هذا العالم المؤثرة فيها او الزهاد او العباد
واشتغلوا بعبادتها توصلا وتشفعا الى ما هو آلهة حقيقة **واما الخاتمة**
ففي تحف وطرف وبوادر ونوادر فمنه ما اورده ذو الحسبين الشريف
المرتضى علم الهدى في كتاب غرر الفوائد ودرر القلائد قال ابو الهذيل
قلت لمجوسي ما تقول في النار قال بنت الله قلت وما البقر قال ملائكة الله
قص اجنحتها وحطها الى الارض يحرث عليها قلت فما الماء قال نور الله
قلت فما الجوع والعطش قال فقراء الشيطان وفاقته قلت فمن يحمل
الارض قال بهمن الملك فقلت فما في الدنيا شر من المجوس اخذوا ملائكة
الله فذبحوها ثم سلخوها على راس بهمن الملك ثم غسلوها بنور الله
ثم شووها ببنت الله ثم دفعوها الى فقراء الشيطان وفاقته فانقطع المجوسي
وخجل مما الزمه ومن الكتاب المذكور قيل لرجل اتعرف فلانا المجوسي
فقال نعم ذاك الذي حلق وسط رأسه كما يفعل اليهودي فقال النظام
لا مجوسيا عرفت ولا يهوديا وصفت ومن المتظاهرين بمذهب الثنوية
صالح بن عبد القدوس ناظره ابو الهذيل العلاف فقطعه ثم قال له على
اي شيء تعزم يا صالح قال استخير الله واقول بالاثنين قال ابو الهذيل فايهما
استخرت لا ام لك وروي انه رأى يصلي صلوة تامة الركوع والسجود فقيل
له ما هذا ومذهبك معروف فقال سنة البلد وعادة الجسد وسلامة

الأهل والولد يقال انه لما اراد المهدي قتله على الزندقة وجاء اليه
بكتاب وقال له اقرأ هذا قال وما هو قال كتاب الزندقة قال صالح او تعرفه
يا امير المؤمنين اذا قرأته قال افتقتلني على ما لا تعرف قال فاني اعرفه
قال صالح قد عرفته ولست بزنديق وكذلك اقرأه ولست بزنديق و
اما مطيع بن اياس الكناني فقد روى انه لما حضرته الوفاة احاط به اهل
بيته فاقبلوا يقولون قل يا مطيع لا اله الا الله فتكلم كلاما ضعيفا
يسمعوا له فاذا هو لهفي على الزمان وفي اي زمان دهتني الازمان
حين جاء الربيع واستقبل الصيف وطاب الطلاف الريحان وروى
ان رجلا قال لبشار اتأكل اللحم وهو مباين لمذهبك يريد به انه ثنوي
فقال بشار ان هذا اللحم يدفع عني شر هذه الظلمة قال المبرد ويروى
ان بشارا كان يتعصب للنار على الارض ويصوب رأي ابليس في
الامتناع من السجود وروى له النار مشرقة والارض مظلمة والنار
معبودة مذ كانت النار وروى ان ابن ابي العوجاء رأى عدلا وقد
كتب عليه آية الكرسي فقال لصاحبه لم كتبت هذا عليه فقال لئلا
يسرق فقال قد رأينا مصحفا سرق وروي عن ابي عبيدة ان حماد
عجرد كان يعير بشارا بالعلج لانه كان عظيم الجسم طويلا جاحظ العينين
قد تغشاهما وقال فيه شعرا ابدم فيه كريه خلقته تركناه لشهرته فقال
بشار ويلي على الزنديق لقد نفث بما في صدره قيل وكيف ذلك
قال ما اراد الزنديق الا قول الله تعالى لقد خلقنا الانسان في
احسن تقويم فاخرج الجحود مخرج هجاي وهذا خبث من بشار
وتغلغل شديد لطيف قال السيد المرتضى واول من جعل نفي

الالحاد

نفي الالحاد تأكيدا للوصف واخرج مخرج المبالغة نساور الوراق في
حماد عجرد فقال لو ان مابي ودينا ناو عصبتهم جاؤا اليك لما
قلنا لك زنديق انما العبادة والتوحيد مذ خلقنا وذا التزندق
مريح مخاريق وسئل الفضل ما صنعت مع حماد الراوية قال اصطلحنا
على ان لا امر بالصلوة ولا يأمرني بشرب الخمر وانشد نعم الفتى لو كان
يعرف ربه ويقيم فرض صلوته حماد الى قوله لا يعجبنك بره ولسانه
ان المجوس يرى لها اسباد والابيات لاحمد بن يحيى النحوي يهجوه وكل
من حماد عجرد وحماد الدرقان وحماد الراوية مطعون بالزندقة واذا
اطلق الحماد ون يراد ون منه ويحكى ان عبد الكريم ابي العوجا لما قبض
عليه محمد بن سليمان وهو والي الكوفة من قبل المنصور واحضره
للقتل وايقن بمفارقة الحيوة قال لئن قتلتموني لقد وضعت في احاديثكم
اربعة آلاف حديث مكذوبة مصنوعة ومن رؤس الزنادقة الوليد
بن يزيد بن عبد الملك عن محمد بن يزيد النحوي انه كان قد عزم ان
يبني فوق البيت الحرام قبة يشرب عليها الخمور ويشرف على الطواف
قال بعض الحجبة لقد رأينا المجوسي البنا فوق الكعبة وهو يقدر
مواضع اركان القبة فلم يمس تلك الليلة حتى وافى بقتل الوليد
ولما ولي يزيد بن الوليد الملقب بالناقض قال نشدت الله رجلا سمع
من الوليد شيئا الا اخبر به فقام ثور بن يزيد فقال اشهد لقد سمعته
يقول اسقياني وابن حرب واسترا بي بازار واتركا من طلب
الجنة يسعى في خسار ساسوس الناس حتى يركبوا دين الحمار و
عن محمد بن مكحول قال نشر الوليد بن يزيد المصحف يوما وكان خطه

[illegible]

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

کانہ اصابع وجعل یرمیہ بالسّہام ویقول یذکرنی الحساب ولست
ادری احقّا ما یقول من الحسابی فقل للہ یمنعنی طعامی وقل للہ
یمنعنی شرابی وعن احمد بن کامل ان الولید فتح المصحف یوما فرأی فیہ
وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ فاتخذ المصحف غرضا ورماہ بالنبل
حتی مزّقہ وہو یقول اتوعد کل جبار عنید فہا انا ذاک جبّار
عنید اذا ما جئت ربک یوم حشر فقل یا رب مزّقنی الولید
کل ذلک من غرر الفواید ودرر القلائد اقول ——— وقصّہ
الولید اشہر واظہر من ان یخفی علی احد نقلہا المؤرّخ والمحدّث و
اصبح کل ذی سیرۃ عنہا محدثا فاعتبروا یا اولی الابصار وتدبروا یا
ذوی الاعتبار فی الجمہور وامرہم المشہور وتولیہم ذوی الفسق والفجور
بل کل زندیق ملحد کفور واعتقادہم فیہ انہ الخلیفۃ والامام والحافظ
للسنۃ والاحکام والمبیّن للحلال والحرام والنائب عن النبی وآلہ
علیہم السلم والقائد بنا رمۃ السلام الی دار السلم والواسطۃ والوسیلۃ
بینہم وبین المہیمن السلم ثم یدّعون انہم من اہل الاسلام اہکذا یکون حق
القیام بوصایا الانبیاء الکرام لامتہم من سایر الانام وقد قال صلی اللہ علیہ
وآلہ علی ما نقلہ الخاص والعام وتناقلتہ الالسنۃ علی صفحات الایام خلّفت
فیکم ما ان تمسکتم بہ لن تضلوا ابدا کتاب اللہ وعترتی اہل
بیتی لن یفترقا حتی یردا علیّ الحوض ولکن من ضیّع الکتاب الناطق
من الائمۃ الاعلام بعدم حفظ العہد والذمام فلا عزو ان فرق
الصامت بعضہم برشق السہام وجمیعہم بالنبذ وراء الظہر من عدم
التمسک والاعتصام وقد روی رجالہم فی صحاحہم الضخام بعد نقلہم

الوصیۃ

الوصیۃ من نبیہم بالثقلین کتاب اللہ وعترتہ اہل بیتہ الہم عند قیام الساعۃ
سائلہم القیام عنہما فیقولون اما الاول فنبذناہ وراء ظہورنا واما
الثانی فطردناہم وشردناہم نعوذ باللہ من سوء الاحلام وما ہذہ باول
قارورۃ کسرت فی الاسلام وعلی ہذا جرت الحال من التیمی والعدوی
والاموی الازال وزاد الظہور فی آل ابی سفیان وتابعہم علیہ مروان
وآل مروان وظہرت ثمار الشجرۃ الملعونۃ فی القرآن والارجاس من آل
عباس من السفاح والمنصور الی آخر نطف السفاح والخمور واقتدت
الاخلاف بالاسلاف ورکبت العلوج طریقۃ الاجلاف لم یزل احدہم واقل
فضائلہ ان یصبح ویمسی وہو مخمور فیفخر ویباہی بارتکاب الفجور و
ضرب الطنبور وما تعمی الابصار ولکن تعمی القلوب التی فی الصدور
فعلیہم لعاین اللہ الی یوم ینفخ فی الصور ہذا شیئ یکاد تشمئز منہ
نفوس المجوس العبوث وتستحی منہ عبدۃ یعوق ویغوث فکیف
لا تنبو عنہ الطباع السلیمۃ والطرایق المستقیمۃ بعدا لتلک الاحلام
الہافیۃ والعقول الواہیۃ ولا عجب فانہا ضغاین بدریۃ واحقاد
حنینیۃ واحن جاہلیۃ خابت صفقۃ اصحاب سقیفۃ بنی ساعدۃ و
سلت ید من مد الیہا یدا وقطع اللہ ساعدہ فلولاہا لم یزل الحق عن
موضعہ ولم یقع الامر فی غیر موقعہ ولم یقصد علی بسیوف الشک
والمین وللہ در القایل لیسلّ سیوف البغی اول سلّہا اصیب علی
لا بسیف ابن ملجم ولا سم الحسن ولا ذبح الحسین ولم ینعق فی بیوت
آل محمد غراب البین ولم یدم لہم نحر ولم تدمع عین وما یوم السقیفۃ
السقیفۃ یوم نفوس خبیثۃ وعقول غثیثۃ وتغلبات عنیفۃ و

تعديات هائلة كائدة مخيفة وظلم مناصب عالية شريفة وهتك حرم زاكية منيفة واظهار حقود كامنة طريفة وبغض امام وتعيين خليفة والوثوب على مقام الرسول ومنع ميراث البتول والمهاجرة بجحد الفرقة المعقول والمنقول وما استقر في الانفس الصافية من قبح الخروج عما اقتضته شواهد العقول والاقتطاع على تغيير قواعد الشريعة وخرق قوانين الطريقة المنيعة والاتيان بالقبائح المنكرة الشنيعة والفضائح القبيحة الفظيعة لسوء الاخلاق التي هي الى الشرور سريعة وشؤم الطرائق التي كانما صارت لهم بمقتضى الطبيعة ولله در القاضي بن قريعة حيث يقول يا من يسائل دائبا عن كل معضلة سخيفة لا تكشفن مغطيا فلربما كشفت جيفة ولرب مستور بدا كالطبل من تحت القطيفة لولا اعتذار رعية الغى سياستها الخليفة لنشرت من اسرار آل محمد جملا طريفة تغنيكم عما رواه مالك وابو حنيفة واريتكم ان الحسين اصيب في يوم السقيفة ولاي حال الحدث في البيت فاطمة الشريفة اوه لبنت محمد ماتت بغصتها اسيفة ان هذا مما يذوب له الحصاة الحليم ويجزع له الخليل والكليم وينوح له نوح ويبكي بطوفانه العميم ويؤب فيه ايوب مع صبره العظيم ويسيح منه المسيح عن الشفيق والحميم ويتحير فيه عقل المتكلم والحكيم و التعرض لهذه الصور مما يضيق عنه نطاق هذا المختصر هذا كلام وقع في البين فنرجع الى ما كنا فيه وذكر ابو الحسين بن علي بن الحسين المسعودي في كتاب مروج الذهب ان احمد بن طولون لما كان بمصر فبلغه عن رجل بارض الصعيد من ابناء مصر ممن يظهر

والاجتراء صح

دين النصرانية ويرى راي اليعقوبية بلغ من العمر ثلاثين ومائة سنة يشار اليه بالآراء والنحل من المتفلسفين وغيرهم وانه العلامة بعض وارضها برها وبحرها واخبارها واخبار ملوكها والعلم بهيأت الافلاك والنجوم واحكامها وقد رأى عشر من ولد ولده فامره ابن طولون في بعض الايام وقد احضر مجلسه بعض اهل النظر ان يسأله عن الدليل على صحة دين النصرانية فسأله عن ذلك فقال القبطي دليلي على صحتها وجودي اياها متناقضة متنافية تدفعها العقول وتنفر منها النفوس لتباينها وتضادها لا نظر يقويها ولا جدل يصححها ولا برهان يعضدها من العقل عند الحس والتأمل لها والفحص عنها ورأيت مع ذلك امما كثيرة وملوكا عظيمة ذوي معرفة وحس قد انقادوا اليها وتدينوا بها فعلمت انهم لم يقبلوها ولا تدينوا بها مع ما ذكرت من تناقضها في العقل الا لدليل شاهدوها وآيات علموها ومعجزات عرفوها اوجبت انقيادهم اليها والتدين بها قال له السائل وما التضاد الذي فيها فقال وهل تدرك ذلك وتعلم غايته منها قولهم ان الواحد ثلاثة و الثلاثة واحد ووصفهم للاقاليم والجواهر وهو الثالوث وهل الاقانيم في انفسها قادرة عالمة ام لا وفي اتحاد ربهم القديم بالانسان المحدث وما جرى في ولادته وصلبه وهل في التشنيع اكثر والفحش من اله صلب وبصق في وجهه و وضع على رأسه اكليل الشوك وضرب رأسه بالقصب وسمرت ويخس بالاسنة والخشب جنباه وطلب الماء فسقي الخل في بطيخ الحنظل وسكوا عن مناظرته وانقطعوا عن مجادلته لما قد اعطاهم من تناقض مذهبه وفساده ووهنه فقال

طبيب لابن طولون يهودى قد حضر المجلس ايأذن الامير فى مخاطبته قال
شأنك فاقبل على القبطى سائلا له قال له القبطى وما انت ايها الرجل وما نحلتك
قال له يهودى فقال مجوسى اذا قال كيف ذلك وهو يهودى قال لانهم يرون
نكاح البنات فى بعض الحالات اذ كان فى دينهم ان الاخ يتزوج بنت اخته
وعليهم ان يتزوجوا نساء اخوتهم اذا ماتوا فاذا وافق اليهودى ان يكون
امرأة اخيه اخته لم يجد بدا من ان يتزوجها وهذا من اسرارهم ومما
يكتمونه ولا يظهرونه فهل فى المجوسية اشنع من هذا فانكر اليهودى ذلك
وجحد ان يكون فى دينه او يعرفه احد من اليهود فاستخبر ابن طولون صحة
ذلك فوجد ذلك الطبيب اليهودى قد تزوج بامرأة اخيه وكانت اخته
ثم اقبل القبطى على ابن طولون فقال ايها الامير هؤلاء يزعمون واشار
الى اليهودى ان الله خلق آدم على صورته وعن نبيهم من انبيائهم سماه
قال له فى كتاب رآه فى قديم الايام ابيض الرأس واللحية وان الله تعالى
قال انى انا النار المحرقة والحمى الآكلة وانا الذى اخذ الابناء بذنوب الآباء
ثم فى توراتهم ان بنات لوط سقينه الخمر حتى سكر وزنى بهن وحملن منه
وولدن وان موسى ع رد على الله الرسالة مرتين حتى اشتد غضب الله
عليه وان هرون صنع العجل الذى عبده بنو اسرائيل وان موسى
اظهر معجزات لفرعون فعلت السحرة مثلها ثم قالوا فى ذبايح الحيوان
والتقرب الى الله تعالى بدمائها ولحومها وحكمهم على العقل ومنعهم
من النظر بغير برهان وهو قولهم ان شريعتهم لا تنسخ ولا يقبل قول
احد من الانبياء بعد موسى اذا الحق فيما جاء به موسى ولا فرق فى قضية
العقل من موسى وغيره من الانبياء اذا اتى بحجة وبان ببرهان

ثم الاكثر

ثم الاكثر من كفرهم قولهم فى يوم عيد الكسور وهو يوم الاستغفار و
ذلك لعشر تخلو من تشرين الاول ان الرب الصغير ويسمونه مططرون
يقوم فى هذا اليوم قائما وينتف شعر رأسه ويقول ويلى
اذا اخربت بيتى وايتمت بنى قامتى منكسة لا ارفعها حتى ابنى بيتى وذكر
عن اليهود اقاصيص وتخاليط كثيرة ومناقضات واسعة وكان عاد ابا
عاد الاولى يعبد القمر ذكر وانه رأى من صلبه اربعة آلاف ولد وانه تزوج
الف امرأة وعاش الفا ومائتى سنة وطغت وبغت جرهم فى الحرم الى ان
فسق رجل منهم يسمى اساف بامرأة تسمى نائلة فى البيت فمسخهما الله حجرين
فصيرا بعد ذلك وثنين وعبدا تقربا بهما الى الله عز وجل وذكر انه اغرى
ابرويز بزرجمهر بالميل الى الزندقة فامر بكسر انفه وقتله بعد الحبس فقال
بزرجمهر انى اهل لما هو شر من هذا فقال له ابرويز ولم يا عدو الله المخالف
قال لانى كنت اصفك بخواص الناس واعودهم بما ليس منك واقربك
من قلوبهم وازفع من محاسن امورك ما لم تكن عليه اسمع منى يا اشر
الملوك نفسا واخبثهم فعلا واسوءهم عشيرة اتقتلنى بالشك وتدفع به اليقين
الذى قد علمت منى من الذى يثق بك ويطمئن اليك فغضب وقتله
ومن لطف الاستعارات واحسن المبالغات ما وقع لبعض فى تراكم علوج
الثلوج وحدة الصرد وشدة البرد امتنع الماء من المس وامكن الجمر
من الحس بحس الناس بادياتهم طبيعة جاءت من النفس ففرقة تعبد
نيرانها وفرقة تسجد للشمس ومما يزال بركد رلوح الجبال ومرآة النفس
ما شاع وذاع وقرع الاسماع وسرى فى الارباع لما اشتهر فى الاصقاع
سريان الشمس فى الاقطاع وقت الارتفاع انه اجتمع نفر من الزناد قة

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

فيهم ابن ابي العوجاء وابن طالوت وابن الاعمى وابن المقفع واصحابهم في الموسم بالمسجد الحرام وابو عبد الله الصادق ع يفتي الناس ويفسر لهم القرآن ويجيب عن المسايل والحجج والبيّنات فقال القوم لابن ابي العوجاء هل لك في تغليط هذا الجالس وتهجينه عند هؤلاء المحيطين به فقد ترى فتنة الناس به وهو علامة زمانه فقبل منهم وتقدم واستاذن في السؤال وقال الى كم تدوسون هذا البيدر وتلوذون بهذا الحجر وتعبدون هذا البيت المرفوع بالطين والمدر وتهرولون حوله هرولة البعير اذا نفر فمن فكر في هذا وقدر علم انه فعل غير حكيم ولا فعل ذي نظر فقل فانك رأس هذا الامر وسنامه وابوك اسّه ونظامه فقال الصادق ع ان من اضله الله واعمى قلبه استوخم الحق فلم يستعذبه وصار الشيطان وليه وربه يورده مناهل الهلكة وهذا بيت استعبد الله به خلقه ليختبر طاعتهم في اتيانه فحثهم على تعظيمه وزيارته وجعله قبلة للمصلين له فهو شعبة من رضوانه وطريق يؤدي الى غفرانه منصوب على مستوى الكمال ومجمع العظمة والجلال خلقه الله قبل دحو الارض بالفي عام فاحق من اطيع فيما امر وانتهى عما زجر المنشئ للارواح والصور فقال ابن ابي العوجاء ذكرت ابا عبد الله فاحلت على غايب فقال الصادق عليه السلم كيف يكون يا ويلك غايبا من هو مع خلقه شاهد شهيد واليهم اقرب من حبل الوريد يسمع كلامهم و يعلم اسرارهم ولا يخلو منه مكان ولا يشغل به مكان ولا يكون من مكان اقرب من مكان تشهد له بذلك آثاره و يدل عليه افعاله والذي بعثه بالآيات المحكمة والبراهين الواضحة محمد صلى الله عليه وآله

جاء

جاءنا بهذه العبادة فان شككت في شيء من امره فاسئل عنه اوضحه لك قال فابلس ابن ابي العوجاء ولم يدر ما يقول فانصرف من بين يديه فقال لاصحابه سألتكم ان تلتمسوا لي جمرة فالقيتموني على جمرة فقالوا له اسكت فوالله لقد فضحتنا بحيرتك وانقطاعك وما رأينا احقر منك اليوم في مجلسه فقال الي تقولون هذا انه ابن من حلق رؤس من ترون واومى بيده الى اهل الموسم يريد انه ابن رسول الله الذي قد اطاعه اهل الموسم في حلق رؤسهم لما بلغهم وجوبه ووقف ابو شاكر الديصاني ذات يوم على مجلس الصادق ع فقال انك لاحد النجوم الزواهر وكان آباؤك بدورا بواهر وامهاتك عقيلات عباهر وعنصرك من اكرم العناصر واذا ذكرت العلماء عليك تثنى الخناصر فخبرنا ايها البحر الزاخر ما الدليل على حدوث العالم فقال له الصادق ع ان اقرب الدليل على ذلك ما اذكره لك ثم دعى ببيضة فوضعها في راحته فقال هذا حصن ملموم داخله غرقي رقيق يطيف به كالفضة السائلة والذهبة المائعة أتشك في ذلك قال ابو شاكر لا لا اشك فيه قال ابو عبد الله ع ثم انه ينفلق عن صورة كالطاوس ادخله شيء غير ما عرفت قال لا قال فهذا الدليل على حدوث العالم فقال ابو شاكر دللت يا ابا عبد الله واوضحت وقلت فاحسنت و ذكرت فاوجزت وقد علمت انا لا نقبل الا ما ادركناه بابصارنا او سمعناه باذاننا او ذقناه بافواهنا او شممناه بانوفنا او لمسناه ببشرتنا فقال ع ذكرت الحواس وهي لا تنفع بالاستنباط الا بدليل كما لا تقطع الظلمة بغير مصباح يريد ع ان الحواس الخمس بغير عقل لا توصل الى معرفة الغائبات وان الذي اراه من حدوث الصورة معقول بني العلم به

على محسوس وفي الكافي مرفوعا الى محمد بن اسحق بن عبد الله الديصاني سأل
هشام بن الحكم ألك رب قال نعم قال قادر قال نعم قادر قاهر قال ان يدخل
الدنيا كلها وسط البيضة لا تكبر البيضة ولا تصغر الدنيا فاستمهله هشام فانظره
حولا فخرج هشام الى ابي عبد الله واستأذن عليه وقص القصة فقال له
يا هشام كم حواسك قال خمسة قال ايها اصغر قال الناظر قال وكم قدره قال
مثل العدسة او اقل منها فقال له انظر امامك وفوقك واخبرني بما ترى
فقال ارى سماء وارضا ودورا وقصورا وبرا وبحرا وجبالا وانهارا
فقال ابو عبد الله ع ان الذي قدر ان يدخل الذي تراه العدسة او اقل
منها قادر ان يدخل الدنيا كلها البيضة ولا تصغر الدنيا ولا تكبر البيضة
فانكب هشام عليه وقبل يديه ورجليه وقال حسبي وانصرف الى منزله
وغدا عليه الديصاني وقال يا هشام اني جئتك مسلما ولم اجئك متقاضيا
فاخبره بالجواب وخرج ثم دخل على ابي عبد الله ع فقال له دلني على معبودي
فقال ما اسمك فخرج ولم يخبره باسمه فقيل له لم لم تخبره باسمك قال لو قلت
له عبد الله لقال من هذا الذي انت عبده فقيل له سله يدلك على معبودك
من غير سؤال اسمك فرجع الى ابي عبد الله ع وسأله ذلك فقال ابو عبد الله ع
لغلام له صغير في كفه بيضة يلعب فيها ناولنيها فناوله فقال له يا ديصاني
هذا حصن مكنون له جلد غليظ وتحت الجلد الغليظ جلد رقيق وتحت
ذلك الجلد الرقيق ذهبة مايعة وفضة ذايبة فلا الذهبة المايعة
تختلط بالفضة الذايبة ولا الفضة الذايبة تختلط بالذهبة المايعة
فهي على حالها لم يخرج منها مصلح يخبر عن صلاحها ولا دخل فيها مفسد
فيخبر عن فسادها ولا تدري للذكر خلقت ام للانثى تنفلق عن مثل الوان

الطاوس

الطاوس اترى لها مدبرا قال فاطرق مليا ثم قال اشهد ان لا اله الا الله وان
محمدا عبده ورسوله وانك امام وحجة من الله على خلقه وانا تايب مما
كنت فيه وروي مرفوعا هشام ابن الحكم في حديث الزنديق الذي اتى
ابا عبد الله ع وكان من قول ابي عبد الله ع لا يخلو قولك انهما اثنان من ان
يكونا قديمين قويين او ضعيفين او يكون احدهما قويا والآخر ضعيفا
فان كانا قويين فلم لا يدفع كل واحد منهما صاحبه ويتفرد بالتدبير وان
زعمت ان احدهما قوي والآخر ضعيف ثبت انه واحد كما تقول للعجز الظاهر
في الثاني وان قلت لم يخلوان يكونا متفقين من كل جهة فلما رأينا
الخلق منتظما والفلك جاريا والتدبير واحدا والليل والنهار والشمس والقمر
دل صحة الامر والتدبير وايتلاف الامر على ان المدبر واحد ثم يلزمك اذا
ادعيت اثنين درجة ما بينهما ثالثة لهما قديمة معهما فيكونوا ثلاثة وان
ادعيت ثلاثة لزمك ما قلت في الاثنين حتى يكونوا خمسة ثم تتناهى
في العدد الى ما لا نهاية له اقول ـــــ واشار ع الى الشقوق
الثلاثة من القوة والضعف الى لزوم العجز المنافي للوجوب وسكوته
عن الشق الثالث وهو كونهما ضعيفين لظهور بطلانه وفي الاتفاق
والاختلاف الى التمانع وكانما اشار في لزوم ما لا يتناهى ان كل الواجب
يقتضي وجود ما له صلوح الفردية له فيؤدي الى وجود ما لا نهاية له
امتناع الترجيح من غير مرجح كما اسلفناه ولهم عليهم السلام مع ارباب
الملل والنحل وساير الطوايف مناظرات ومحاضرات ليس هذا
موضع ذكره وانما ذكرنا هذا تيمنا تنبيهان الاول ليس المراد بالمشرك
من اعتقد شريكا لله تعالى بل من اعتقد غير الله لاستلزامه اثبات

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

شريك له فيما يخصه وان لم يعتقده معه على انه هنا اردى لقصر الربوبية على ذلك الشريك **الثانى** ان معرفة الله المطلقة ليست كافية وهى ضرورية لما عرفنا انه قل من يعرفه فى الجملة من اصناف الكفرة مع القطع بكفرهم واعتبر ذلك فى اهل الكتاب بل فى غيرهم يومى اليه قوله تعالى فى مشركى قريش ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وانما يكفى منها المعرفة على الوجه الخاص المقصود من احببت ان اعرف فخلقت الخلق لان من وصفه بغير ما هو له فقد نقص اعترافه به وحيث ان الذات المقدسة انما هى بهذه الاوصاف التى هى عينها فمن اخذها على غير ذلك الوجه فقد اعترف واعتقد لغيرها وهذا ظاهر لا غبار عليه اذا تمهد ذلك عرفت ان المعرفة بالله انما تتحقق اذا عرفته بصفاته الثبوتية والسلبية وعدله وحكمته وما يتبعهما من وجوب بعث الرسل تاسيسا للشرايع ونصب الائمة والحجج حفظا لتلك الشرايع للدعوة الى دار الجزاء وبهذا يعرف ان ما عدا الفرقة المحقة مشركون يوضح عن ذلك ما فى الكافى للكلينى عن رجاله عن ابى جعفر عليه السلام انما يعرف الله عز وجل من عرف الله وعرف الامام منا اهل البيت ومن لا يعرف الامام منا اهل البيت فانما يعرف ويعبد غير الله وفى اداة الحصر فى الاثبات والنفى وساير وجوه التاكيد الباقية من المبالغة ما لا يخفى ومنه عنه ع ايضا وقد سأله ابو حمزة ما معرفة الله قال تصديق الله تعم وتصديق رسوله صلى الله عليه واله وموالاة على والايتمام به وبائمة الهدى عليهم السلم والبراءة الى الله عز وجل من عدوهم هكذا

يعرف

يعرف الله عز وجل وباسناده يرفعه الى ابى عبد الله ع فى قوله تعالى اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال اما والله ما دعوهم الى عبادة انفسهم ولو دعوهم ما اجابوهم ولكن احلوا لهم حراما وحرموا عليهم حلالا فعبدوهم من حيث لا يشعرون فالحمد لله على التمسك بمودتهم والمباهات بمحبتهم والبراءة من اعدائهم ولله در القائل

كانت لقلبى اهواء مفرقة ... فاستجمعت مذ راك القلب اهوائى
وصار يحسدنى من كنت احسده ... وصرت مولى الورى مذ صرت مولائى
تركت للناس دنياهم ودينهم ... شغلا بحبك يا دينى ودنيائى

ولنمسك عنان البراعة ونقطع الكلام حامدين لله ولى الانعام شاكرين لانعمه الجسام مصلين على اشرف المصلين والمجليين من انبيائه الكرام واكرم اوليائه واحبائه واصفيائه الاوصياء العظام من ابنائه وحملة ابنائه البررة الكرام وانما وقع الاطناب فى هذا المقام لما عساه يعرض لبعض الافهام من ظلمات الاوهام فيلقيهم فى الاحجام عن الاقدام باقدام الاعتصام مما يجلو غياهب الظلام ويفتق عن ازاهير القلوب الاكمام زعما منهم ان الدلائل الحكمية ضعيفة القوام وتوهما ان البراهين الكلامية لا تفى بلوازم القيام باتمام هذا المرام فلا تسكن نائرة الاوام ولا تطفى غليل الغرام حتى تحرس شفا شفق سفساف العوام وترفع التشنيعات المشهورة بين الشعراء الاوغام والجهال الانام الواهية من بعيدى الانظار وبل الاقزام لما عساه رآه من مغار عزعين ذوى الاحلام او مدافعة اضغاث الاحلام لافهام تبغى فى الافهام والاستفهام لقصورها عن النقص

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com

والابرام والهدم والاحكام بين احجام واقدام ولم يدر انها من قبيل
الاستقسام بالازلام اورشق السهام في جنح الظلام من خطرات وساوس
الاوهام في الافهام والابهام لا يعتذبها الا من تاه عقله في تهامة
الضلالة والاوهام وما هي الا اوهن من بيت العنكبوت عند الاذكياء
الشهام ذوي الخواطر القياصة التي لا تكاد تقصر ان تتصف بالالهام
الذين بمناظم انظارهم كملت العناية وتم النظام وباصلاح افكارهم انخرطت
مصالح المعاش والمعاد في سلك الانتظام واندرجت اسباب القواعد
والاحكام في درج درج الايقان والاحكام وصينت مباني النواميس
الالهية عن الاضطراب والانهدام وحفظت جيوش المواريث
النبوية عن الانقطاع والانهزام خصوصا في اصول الشريعة المنيفة
التي هي اساس اساطين الاسلام فكيف بهذه المسئلة التي هي رأس
عيون صفات الجلال والاكرام اسود العرين في معارك الحكمة و
الكلام وضراغمة هيجاء الاخصام بالافحام بفصيح المنطق وبليغ الكلام
مرغموا انوف المغالطة عند محاولة الجدال والان رغمت انوف الاوباش
الرغام ومسكتوا اصافع الاصقاع بالتبكيت والالزام فكم ضرغام
منهم في آجام الفزاع بحوزة الكتيبة حام ما حام حول مزاولة مقابله
مقاوم من عهد حام بكل صمصام سام بالكشف عن وجوه الحقائق استار
الدقائق لم يعهد مثله سام في المعالي من عهد سام بايديهم من مفيض
الازل اسباب من التوفيق ليس لها ابدا انفصام وفي اعضاد افهامهم
الدقيقة عرى وثيقة لا تقبل الانفصام يهدي على مرور الليالي وكرور
الايام من التايهين من الانام في قفار الهيام كل مغرم مستهام

[illegible]

بالبرهان الساطع كالبرق اللامع في الابتسام اوضرام نار على علم ولا غرو
وان من منعه الزكام عن استشمام نوافح نوافح المسك الاذفر والعنبر
الاشهب وانكرت العين ضوء الشمس من الرمد والعشا في المورد والمدهب
والله ولي الاعتصام في الافتتاح والاختتام
جف القلم من تسويدها في اوايل جمادي الثاني
مفتتح حلول الشمس في اشرف منازلها
وانهزام عساكر البرد من طلايع
الربيع من شهور السادسة
من احاد السابعة من
عشرات العاشرة من
المآت من الهجرة
النبوية على من
انتسبت اليه
اشرف صلوة و
اكمل تحية

م م
م

[illegible]

هذه رسالة في مسئلة ... اهل الكتاب
من تاليفات الامير السيد حسين المجتهد ...
وبعدها رسالة المحقق ... في ... البكر

کتابخانه مجازی الفبا | بازنشر مقالات و کتب | Alefbalib.com